التاريخ 2019/07/21

جامعة البترا

التقرير الصحفي اليومي

الجامعة المتميزة بشهادات محلية و عالمية

أول جامعة أردنية تحصل على شهادة ضمان الجودة من هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي الاردنية.

جائزة الحسن للتميز العلمي.

الاعتماد الأمريكي في تخصصي نظم المعلومات الحاسوبية، وعلم الحاسوب.

الاعتماد الأمريكي في تخصص الصيدلة.

الاعتماد البريطاني لتخصص اللغة الإنجليزية وآدابها.

شهادة ضمان الجودة من هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي الاردنية المستوى الفضي لكلية الصيدلة و العلوم الطبية.

شهادة الأيزو 9001:2015.

التسلسل	الخبر	الصفحة	الصحيفة
.1	بدران يدعو إلى القضاء على التشريعات الطاردة للاستثمار وتوحيد المرجعية	23	الدستور
.2	بدران يدعو إلى القضاء على التشريعات الطاردة للاستثمار	2 ب	الغد
.3	بدران يدعو إلى القضاء على التشريعات الطاردة للاستثمار	26	الرأي
.4	جامعة البترا تمنح أبو الرب شهادة المدرس المتميز	19	الرأي
.5	بدران يدعو إلى القضاء على التشريعات الطاردة للاستثمار وتوحيد المرجعية	وكالة الأنباء الأردنية	
.6	بدران: آن الأوان أن تتوقف الحكومة عن فرض ضرائب جديدة	موقع عمون	
.7	رئيس الوزراء الأسبق "بدران" : يجب على الحكومة التوقف عن فرض ضرائب جديدة	موقع سرايا	
.8	بدران يدعو لوقف فرض الضرائب	موقع خبرني	
.9	رئيس الوزراء الأسبق عدنان بدران: آن الأوان أن تتوقف الحكومة عن فرض ضرائب جديدة	موقع العراب	
.10	رئيس الوزراء الأسبق عدنان بدران: آن الأوان أن تتوقف الحكومة عن فرض ضرائب جديدة	موقع الوقائع	
.11	رئيس الوزراء الأسبق عدنان بدران: آن الأوان أن تتوقف الحكومة عن فرض ضرائب جديدة	موقع زاد الأردن	
.12	رئيس الوزراء الأسبق عدنان بدران: آن الأوان أن تتوقف الحكومة عن فرض ضرائب جديدة	موقع رأي اليوم	
.13	رئيس وزراء سابق يقدم نصيحة للرزاز	موقع سواليف	
.14	رئيس الوزراء الأسبق عدنان بدران: آن الأوان أن تتوقف الحكومة عن فرض ضرائب جديدة	موقع الحياة	
.15	رئيس الوزراء الأسبق عدنان بدران: آن الأوان أن تتوقف الحكومة عن فرض ضرائب جديدة	موقع القلعة	
.16	رئيس الوزراء الأسبق عدنان بدران: آن الأوان أن تتوقف الحكومة عن فرض ضرائب جديدة	موقع أحداث اليوم	
.17	بدران: على الحكومة التوقف عن فرض الضرائب	موقع سما الأردن	
.18	بدران يدعو لتوحيد المرجعيات التي تشرف على قطاعات الاستثمار	موقع عمّانيات	
.19	بدران يدعو لوقف فرض الضرائب	موقع نيسان	
.20	بدران يدعو الحكومة إلى التوقف عن فرض ضرائب ورسوم جديدة	موقع المدينة	
.21	بدران يدعو إلى القضاء على التشريعات الطاردة للاستثمار وتوحيد المرجعية	موقع أردني	
.22	بدران يدعو إلى القضاء على التشريعات الطاردة للاستثمار وتوحيد المرجعية	موقع رم	
.23	بدران يدعو إلى القضاء على التشريعات الطاردة للاستثمار وتوحيد المرجعية	موقع نبض	
.24	بدران : على الحكومة ان تتوقف عن فرض الضرائب..و قطاع الطاقة يسوده الفوضى !	موقع جفرا	
.25	رئيس الوزراء الأسبق عدنان بدران: آن الأوان أن تتوقف الحكومة عن فرض ضرائب جديدة	موقع وطنا	
.26	بدران يدعو لوقف فرض الضرائب	موقع عروبة	

التسلسل	الخبر	الصفحة	الصحيفة
.27	دران: آن الأوان لتتوقف الحكومة عن فرض ضرائب ورسوم جديدة وان تتوجه إلى تخفيض نفقاتها !!	موقع نور	
.28	بدران يدعو لوقف فرض الضرائب	موقع شاهين	
.29	بدران: آن الأوان أن تتوقف الحكومة عن فرض ضرائب جديدة	موقع ديرتنا	
.30	بدران: فوضى خلاقة تسود مجال الطاقة الأردني	موقع عمان جو	
.31	بدء تقديم طلبات القبول الموحد 28 الحالي وإعلان النتائج بعد الدورة التكميلية	أولى+4	الدستور
.32	التعليم العالي: منح أبناء الشمال والوسط في جامعات الجنوب مستمرة	9	الدستور
.33	التنافسية في التعليم *عزت جرادات	16	الدستور
.34	جامعتنا بتجمعنا كرنفال احتفالي في اللقاء الثاني لخريجي عمان الأهلية	19	الدستور
.35	أبو شعيرة يفتتح قاعة الخوارزمي في جامعة الزرقاء	19	الدستور
.36	ماذا فعلت بشهادتك الجامعية؟	شباب	الرأي
.37	رئيس جامعة الزيتونة يستقبل الملحق الثقافي العماني	28	الرأي
.38	نقلا عن صحيفة ديلي ميل: تطوير أول سائل مغناطيسي في العالم	38	الرأي
.39	الوفيات		

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

مدير العلاقات العامة والدولية

علاء الدين عربيات

University of Petra
Department of Public Relations
جامعة البترا
دائرة العلاقات العامة

اكد ان الوضع المالي القائم حاليا في الاردن يتميز بالاستقرار

بدران يدعو إلى القضاء على التشريعات الطاردة للاستثمار وتوحيد المرجعية

من المؤتمر

عمان – دعا رئيس الوزراء الاسبق الدكتور عدنان بدران الى القضاء على التشريعات الطاردة للاستثمار وتوحيد المرجعيات المتعددة التي تشرف على قطاعات الاعمال والاستثمار ودعم الصناعات المحلية وحمايتها وبناء حاضنة تشريعية تتسم بالاستقرار لمدة عشر سنوات لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة .

وقال خلال افتتاحه اعمال المؤتمر الاقتصادي الدولي الخامس الذي تنظمه الجمعية الاردنية للبحث العلمي والريادة والابداع بالتعاون مع جامعة البترا تحت عنوان «الاقتصادات الصاعدة بين البرامج الاقتصادية والمعايير الدولية»، إن الوضع المالي القائم حاليا في الاردن يتميز بالاستقرار لوجود ركائز امان كمحفظة صندوق الضمان الاجتماعي التي فاقت موجوداتها المالية 9 مليارات دينار بالاضافة الى استقرار البنوك وسياسة البنك المركزي الثابتة .

وأضاف ان مجال الطاقة في الاردن سادته «الفوضى الخلاقة» نتيجة انقطاع الغاز المصري والتوجه الى شراء الوقود النفطي ما ادى الى تراكم مديونية الكهرباء الوطنية الى 5 مليارات دينار بالاضافة الى انشاء محطات توليد تعمل على الوقود الاحفوري الباهظ الثمن وعقد اتفاقيات لانتاج الطاقة المتجددة باسعار مرتفعة ولمدة تصل الى 20 عاما، مشيرا الى ان ارتفاع كلفة الطاقة يعتبر التحدي الاكبر الذي يواجه الصناعات الوطنية ويضعف تنافسيتها في السوق المحلية واسواق التصدير الامر الذي يتطلب وجود استراتيجية شاملة لقطاع الطاقة في الاردن بالتشاور مع مختلف القطاعات المعنية.

ودعا الحكومة الى مراجعة الاتفاقيات التي تم عقدها مع شركات الطاقة لتخفيض اسعار الانتاج حاليا مما سيسهم في تسديد مديونية الشركة الوطنية للكهرباء ويخفض اسعار الطاقة في القطاعات الانتاجية بالمملكة، لافتا الى ضرورة تطوير شبكات الطاقة الكهربائية وفتح باب التصدير الكهربائي الاردني الى شبكات دول الجوار والاستمرار بالتنقيب عن الغاز والنفط في حقل الريشة ومواقع اخرى للتوجه الى الاكتفاء الذاتي.

وقال بدران، انه بالنسبة لعجز الميزان التجاري والذي بلغ 8 مليارات دينار عام 2018 بات من الضروري تنمية القطاع الصناعي والزراعي والخدماتي لدعم الانتاج المحلي الاجمالي وذلك بالشراكة مع القطاع الخاص في البدء بالمشروعات العملاقة ينسحب بعدها القطاع العام للتوجه الى قطاعات اخرى لتكون منافسة اقليميا وعالميا.

واضاف انه ان الاوان ان تتوقف الحكومة عن فرض ضرائب ورسوم جديدة او التوسع في الضرائب القائمة حاليا وان تتوجه بدلا من ذلك الى تخفيض نفقاتها .

وقال رئيس الجمعية الاردنية للبحث العلمي والريادة والابداع الدكتور رضا الخوالدة، إن الاقتصادات الصاعدة شغلت حيزا عالميا قياديا يلعب دور اساسيا في تشكيل الاقتصاد العالمي وشكلت نسبة متزايدة من الناتج المحلي فاصبحت المساهم الرئيس في تحفيز الاقتصاد العالمي وصارت جزءا لا يتجزا منه، لكن التحديات تبقى دوما جزءا من عملية تطور هذه الاقتصادات وتعوق التنمية المستدامة وتقف حجر عثرة امام عزم النمو فيها.

وأشار الى ان المؤتمر جاء ليسلط الضوء على هذه التحديات ويتناول ابرز الاصلاحات الاقتصادية التي نفذتها الدول الصاعدة من خلال برامج محددة وكيفية تاثير ذلك على السياسات الاقتصادية والاستقرار النقدي واستقلالية البنوك المركزية فيها ويعرض التطورات والمستجدات على المعايير الدولية وادارة المخاطر وحاكمية مؤسساتها.

واكد ان المؤتمر يولي اهمية خاصة للمستجدات على الصعيد المحلي الاردني من خلال تناول دقيق لاداء الاقتصاد الاردني واستقلالية البنوك المركزية والتمحيص في قانون الضرائب الجديد واثاره وكفاءته وتسليط الضوء على الاثر الاقتصادي لاستقرار التشريعات وتاثير الفساد على النمو والاستثمار والتضخم واثار كل ذلك على مسيرة الاقتصاد العام وانعكاساته على عجلة النشاط الاقتصادي.وعرض المدير التنفيذي لمنتدى الاستراتيجيات الاردني وزير التخطيط الاسبق الدكتور ابراهيم سيف في ورقة عمل بعنوان « الاقتصاد الاردني في عقدين: انجازات وتحديات ماثلة» ابرز التحديات التي تواجه الاقتصاد الاردني والية التعامل معها، مشيرا الى ان الاردن الذي استقبل اكثر من مليون ومائتي الف لاجئ سوري، فقد اهم شريكين تجاريين تاريخيين وهما العراق وسوريا ولم نتمكن من تعويض هذه الاسواق اضافة الى انقطاع الغاز المصري وارتفاع نسبة البطالة وتضاعف عدد الاشخاص المشمولين تحت مظلة الضمان الاجتماعي .

واشار الى ان 35 بالمئة من سكان الاردن الذين تضاعف عددهم خلال السنوات الاخيرة هم دون سن 14 سنة، ويجب اخذ ذلك بعين الاعتبار، داعيا الى اهمية تعزيز مساهمة القطاع الخاص والشراكة بينه وبين القطاع العام.

وبين ان نسبة التوظيف في القطاع العام تشكل نسبة 30 بالمئة وهي نسبة مرتفعة ولكن بنفس الوقت الاجور ليست مرتفعة.

وعرض رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدكتور سامر الرجوب لمحاور المؤتمر ومن أهمها برامج الإصلاح الاقتصادي والمعايير الدولية في الاقتصادات الصاعدة والضرائب بين الهدف والأثر واستقرار التشريعات واثره الاقتصادي مؤكدا اهمية هذه المحاور في مناقشة قضايا اقتصادية اردنية مهمة.

يشار الى ان الجمعية الاردنية للبحث العلمي تعقد مؤتمرا اقتصاديا دوليا بشكل دوري لمناقشة قضايا وملفات اقتصادية اردنية حيوية ويصار الى رفع التوصيات والمقررات الى رئيس الوزراء واصحاب القرار للاستفادة منها بما يخدم الاقتصاد الاردني.(**بترا**)

انعقاد المؤتمر الاقتصادي الدولي الخامس في الجمعية الأردنية للبحث العلمي والريادة

بدران يدعو إلى القضاء على التشريعات الطاردة للاستثمار

متحدثون في المؤتمر الاقتصادي الدولي الخامس - (بترا)

عمان- دعا رئيس الوزراء الأسبق الدكتور عدنان بدران، الى القضاء على التشريعات الطاردة للاستثمار وتوحيد المرجعيات المتعددة التي تشرف على قطاعات الأعمال والاستثمار ودعم الصناعات المحلية وحمايتها وبناء حاضنة تشريعية تتسم بالاستقرار لمدة عشر سنوات لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.

وقال، خلال افتتاحه أعمال المؤتمر الاقتصادي الدولي الخامس الذي تنظمه الجمعية الأردنية للبحث العلمي والريادة والإبداع بالتعاون مع جامعة البترا تحت عنوان "الاقتصادات الصاعدة بين البرامج الاقتصادية والمعايير الدولية": "إن الوضع المالي القائم حاليا في الأردن يتميز بالاستقرار لوجود ركائز أمان كمحفظة صندوق الضمان الاجتماعي التي فاقت موجوداتها المالية 9 مليارات دينار، بالإضافة الى استقرار البنوك وسياسة البنك المركزي الثابتة".

وأضاف "أن مجال الطاقة في الأردن سادته "الفوضى الخلاقة" نتيجة انقطاع الغاز المصري والتوجه الى شراء الوقود النفطي، ما أدى الى تراكم مديونية الكهرباء الوطنية الى 5 مليارات دينار، بالإضافة الى إنشاء محطات توليد تعمل على الوقود الأحفوري باهظ الثمن وعقد اتفاقيات لإنتاج الطاقة المتجددة بأسعار مرتفعة ولمدة تصل الى 20 عاما"، مشيرا الى أن ارتفاع كلفة الطاقة يعد التحدي الأكبر الذي يواجه الصناعات الوطنية ويضعف تنافسيتها في السوق المحلية وأسواق التصدير، الأمر الذي يتطلب وجود استراتيجية شاملة لقطاع الطاقة في الأردن بالتشاور مع مختلف القطاعات المعنية.

ودعا الحكومة الى مراجعة الاتفاقيات التي تم عقدها مع شركات الطاقة لتخفيض أسعار الإنتاج حاليا، مما سيسهم في تسديد مديونية الشركة الوطنية للكهرباء ويخفض أسعار الطاقة في القطاعات الإنتاجية بالمملكة، لافتا الى ضرورة تطوير شبكات الطاقة الكهربائية وفتح باب التصدير الكهربائي الأردني الى شبكات دول الجوار والاستمرار بالتنقيب عن الغاز والنفط في حقل الريشة ومواقع أخرى للتوجه الى الاكتفاء الذاتي.

وقال بدران "بالنسبة لعجز الميزان التجاري الذي بلغ 8 مليارات دينار العام 2018، بات من الضروري تنمية القطاع الصناعي والزراعي والخدماتي لدعم الإنتاج المحلي الإجمالي، وذلك بالشراكة مع القطاع الخاص في البدء بالمشاريع العملاقة ينسحب بعدها القطاع العام للتوجه الى قطاعات أخرى لتكون منافسة إقليميا وعالميا".

وأضاف "آن الأوان أن تتوقف الحكومة عن فرض ضرائب ورسوم جديدة أو التوسع في الضرائب القائمة حاليا وأن تتوجه بدلا من ذلك الى تخفيض نفقاتها".

وقال رئيس الجمعية الأردنية للبحث العلمي والريادة والإبداع الدكتور رضا الخوالدة "إن الاقتصادات الصاعدة شغلت حيزا عالميا قياديا يلعب دورا أساسيا في تشكيل الاقتصاد العالمي وشكلت نسبة متزايدة من الناتج المحلي فأصبحت المساهم الرئيس في تحفيز الاقتصاد العالمي وصارت جزءا لا يتجزأ منه، لكن التحديات تبقى دوما جزءا من عملية تطور هذه الاقتصادات ونعوق التنمية المستدامة وتقف حجر عثرة أمام عزم النمو فيها".

وأشار الى أن المؤتمر جاء ليسلط الضوء على هذه التحديات ويتناول أبرز الإصلاحات الاقتصادية التي نفذتها الدول الصاعدة من خلال برامج محددة وكيفية تأثير ذلك على السياسات الاقتصادية والاستقرار النقدي واستقلالية البنوك المركزية فيها ويعرض التطورات والمستجدات على المعايير الدولية وإدارة المخاطر وحاكمية مؤسساتها.

وأكد أن المؤتمر يولي أهمية خاصة للمستجدات على الصعيد المحلي الأردني من خلال تناول دقيق لأداء الاقتصاد الأردني واستقلالية البنوك المركزية والتمحيص في قانون الضرائب الجديد وآثاره وكفاءته وتسليط الضوء على الأثر الاقتصادي لاستقرار التشريعات وتأثير الفساد على النمو والاستثمار والتضخم وآثار كل ذلك على مسيرة الاقتصاد العام وانعكاساته على عجلة النشاط الاقتصادي.

وعرض المدير التنفيذي لمنتدى الاستراتيجيات الأردني وزير التخطيط الأسبق الدكتور إبراهيم سيف، في ورقة عمل بعنوان "الاقتصاد الأردني في عقدين: إنجازات وتحديات ماثلة"، أبرز التحديات التي تواجه الاقتصاد الأردني والية التعامل معها، مشيرا الى أن "الأردن الذي استقبل أكثر من مليون ومائتي الف لاجئ سوري، فقد أهم شريكين تجاريين تاريخيين وهما العراق وسورية، ولم نتمكن من تعويضهما، إضافة الى انقطاع الغاز المصري وارتفاع نسبة البطالة وتضاعف عدد الأشخاص المشمولين تحت مظلة الضمان الاجتماعي".

وأشار الى أن 35 بالمائة من سكان الأردن الذين تضاعف عددهم خلال السنوات الأخيرة هم دون سن 14 سنة، ويجب أخذ ذلك بعين الاعتبار، داعيا الى أهمية تعزيز مساهمة القطاع الخاص والشراكة بينه وبين القطاع العام.

وبين أن نسبة التوظيف في القطاع العام تشكل 30 بالمائة، وهي مرتفعة، ولكن في الوقت نفسه الأجور ليست مرتفعة.

وعرض رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدكتور سامر الرجوب، لمحاور المؤتمر، ومن أهمها برامج الإصلاح الاقتصادي والمعايير الدولية في الاقتصادات الصاعدة والضرائب بين الهدف والأثر واستقرار التشريعات وأثره الاقتصادي، مؤكدا أهمية هذه المحاور في مناقشة قضايا اقتصادية أردنية مهمة.

يشار الى أن الجمعية الأردنية للبحث العلمي تعقد مؤتمرا اقتصاديا دوليا بشكل دوري لمناقشة قضايا وملفات اقتصادية أردنية حيوية ويصار الى رفع التوصيات والمقررات الى رئيس الوزراء وأصحاب القرار للاستفادة منها بما يخدم الاقتصاد الأردني.-(بترا- صالح الخوالدة)

بدران يدعو إلى القضاء على التشريعات الطاردة للاستثمار

عمان - بترا - صالح الخوالدة

دعا رئيس الوزراء الاسبق الدكتور عدنان بدران الى القضاء على التشريعات الطاردة للاستثمار وتوحيد المرجعيات المتعددة التي تشرف على قطاعات الأعمال والاستثمار ودعم الصناعات المحلية وحمايتها وبناء حاضنة تشريعية تتسم بالاستقرار لمدة عشر سنوات لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.

وقال خلال افتتاحه اعمال المؤتمر الاقتصادي الدولي الخامس الذي تنظمه الجمعية الأردنية للبحث العلمي والريادة والإبداع بالتعاون مع جامعة البترا تحت عنوان «الاقتصادات الصاعدة بين البرامج الاقتصادية والمعايير الدولية» ان الوضع المالي القائم حاليا في الاردن يتميز بالاستقرار لوجود ركائز أمان كمحفظة صندوق الضمان الاجتماعي التي فاقت موجوداتها المالية ٩ مليارات دينار بالاضافة الى استقرار البنوك وسياسة البنك المركزي الثابتة.

وأضاف ان مجال الطاقة في الاردن ساده «الفوضى الخلاقة» نتيجة انقطاع الغاز المصري والتوجه الى شراء الوقود النفطي ما ادى الى تراكم مديونية الكهرباء الوطنية الى ٥ مليارات دينار بالاضافة الى انشاء محطات توليد تعمل على الوقود الاحفوري الباهظ الثمن وعقد اتفاقيات لانتاج الطاقة المتجددة باسعار مرتفعة ولمدة تصل الى ٢٠ عاما، مشيرا الى ان ارتفاع كلفة الطاقة يعتبر التحدي الاكبر الذي يواجه الصناعات الوطنية ويضعف تنافسيتها في السوق المحلية واسواق التصدير الامر الذي يتطلب وجود استراتيجية شاملة لقطاع الطاقة في الاردن بالتشاور مع مختلف القطاعات المعنية.

ودعا الحكومة الى مراجعة الاتفاقيات التي تم عقدها مع شركات الطاقة لتخفيض اسعار الانتاج حاليا مما سيسهم في تسديد مديونية الشركة الوطنية للكهرباء ويخفض اسعار الطاقة في القطاعات الانتاجية بالمملكة، لافتا الى ضرورة تطوير شبكات الطاقة الكهربائية وفتح باب التصدير الكهربائي الاردني الى شبكات دول الجوار والاستمرار بالتنقيب عن الغاز والنفط في حقل الريشة ومواقع اخرى للتوجه الى الاكتفاء الذاتي.

وقال بدران، انه بالنسبة لعجز الميزان التجاري والذي بلغ ٨ مليارات دينار عام ٢٠١٨ بات من الضروري تنمية القطاع الصناعي والزراعي والخدماتي لدعم الانتاج المحلي الاجمالي وذلك بالشراكة مع القطاع الخاص في البدء بالمشروعات العملاقة ينسحب بعدها القطاع العام للتوجه الى قطاعات اخرى لتكون منافسة اقليميا وعالميا.

واضاف انه ان الاوان ان تتوقف الحكومة عن فرض ضرائب ورسوم جديدة او التوسع في الضرائب القائمة حاليا وان تتوجه بدلا من ذلك الى تخفيض نفقاتها.

وقال رئيس الجمعية الاردنية للبحث العلمي والريادة والابداع الدكتور رضا الخوالدة ان الاقتصادات الصاعدة شغلت حيزا عالميا قياديا يلعب دور اساسيا في تشكيل الاقتصاد العالمي وشكلت نسبة متزايدة من الناتج المحلي فاصبحت المساهم الرئيس في تحفيز الاقتصاد العالمي وصارت جزءا لا يتجزا منه، لكن التحديات تبقى دوما جزءا من عملية تطور هذه الاقتصادات وتعوق التنمية المستدامة وتقف حجر عثرة امام عزم النمو فيها.

وأشار الى ان المؤتمر جاء ليسلط الضوء على هذه التحديات ويتناول ابرز الاصلاحات الاقتصادية التي نفذتها الدول الصاعدة من خلال برامج محددة وكيفية تاثير ذلك على السياسات الاقتصادية والاستقرار النقدي واستقلالية البنوك المركزية فيها ويعرض التطورات والمستجدات على المعايير الدولية وادارة المخاطر وحاكمية مؤسساتها.

واكد ان المؤتمر يولي اهمية خاصة للمستجدات على الصعيد المحلي الاردني من خلال تناول دقيق لاداء الاقتصاد الاردني واستقلالية البنوك المركزية والتمحيص في قانون الضرائب الجديد واثاره وكفاءته وتسليط الضوء على الاثر الاقتصادي لاستقرار التشريعات وتاثير الفساد على النمو والاستثمار والتضخم واشار كل ذلك على مسيرة الاقتصاد العام وانعكاساته على عجلة النشاط الاقتصادي.

وعرض المدير التنفيذي لمنتدى الاستراتيجيات الاردني وزير التخطيط الاسبق الدكتور ابراهيم سيف في ورقة عمل بعنوان « الاقتصاد الاردني في عقدين: انجازات وتحديات ماثلة» ابرز التحديات التي تواجه الاقتصاد الاردني والية التعامل معها، مشيرا الى ان الاردن الذي استقبل اكثر من مليون ومائتي الف لاجئ سوري، فقد اهم شريكين تجاريين تاريخيين وهما العراق وسوريا ولم نتمكن من تعويض هذه الاسواق اضافة الى انقطاع الغاز المصري وارتفاع نسبة البطالة وتضاعف عدد الاشخاص المشمولين تحت مظلة الضمان الاجتماعي.

واشار الى ان ٣٥ بالمائة من سكان الاردن الذين تضاعف عددهم خلال السنوات الاخيرة هم دون سن ١٤ سنة، ويجب اخذ ذلك بعين الاعتبار، داعيا الى اهمية تعزيز مساهمة القطاع الخاص والشراكة بينه وبين القطاع العام.

وبين ان نسبة التوظيف في القطاع العام تشكل نسبة ٣٠ بالمائة وهي نسبة مرتفعة ولكن بنفس الوقت الاجور ليست مرتفعة.

وعرض رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدكتور سامر الرجوب لمحاور المؤتمر ومن أهمها برامج الإصلاح الاقتصادي والمعايير الدولية في الاقتصادات الصاعدة والضرائب بين الهدف والأثر واستقرار التشريعات واثره الاقتصادي مؤكدا اهمية هذه المحاور في مناقشة قضايا اقتصادية اردنية مهمة.

يشار الى ان الجمعية الاردنية للبحث العلمي تعقد مؤتمرا اقتصاديا دوليا بشكل دوري لمناقشة قضايا وملفات اقتصادية اردنية حيوية ويصار الى رفع التوصيات والمقررات الى رئيس الوزراء واصحاب القرار للاستفادة منها بما يخدم الاقتصاد الاردني.

جامعة البترا تمنح «أبو الرب» شهادة المدرس المتميز

عمان

Addustour Newspaper

منح رئيس جامعة البترا الدكتور مروان المولا شهادة المدرس المتميز للعام الجامعي 2018-2019 للدكتور فيصل أبو الرب، وذلك خلال حفل تخريج الفوج الخامس والعشرين.

وتكرم إدارة الجامعة سنويًا أحد أعضاء الهيئة الأكاديمية بشهادة الأستاذ المتميز وذلك تبعًا لتقييم يغطي أداء أعضاء الهيئة التدريسية على مدار العام.

والدكتور ابو الرب أستاذ مشارك في كلية العلوم الإدارية والمالية قسم نظم المعلومات الإدارية في جامعة البترا، ويحمل شهادة الدكتوراه من جامعة The University of the West of England - Bristol من بريطانيا وشهادة الماجستير من الجامعة الأردنية وشهادة البكالوريوس من جامعة العلوم والتكنولوجيا، ويعمل مدرسًا في جامعة البترا منذ 2001 ولديه العديد من الأبحاث المحكمة والمؤتمرات العالمية.

بدران يدعو إلى القضاء على التشريعات الطاردة للاستثمار وتوحيد المرجعية

بدران يدعو إلى القضاء على التشريعات الطاردة للاستثمار وتوحيد المرجعية

نسخ الرابط

عمان 20 تموز (بترا)- صالح الخوالدة - دعا رئيس الوزراء الاسبق الدكتور عدنان بدران الى القضاء على التشريعات الطاردة للاستثمار وتوحيد المرجعيات المتعددة التي تشرف على قطاعات الاعمال والاستثمار ودعم الصناعات المحلية وحمايتها وبناء حاضنة تشريعية تتسم بالاستقرار لمدة عشر سنوات لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة .

وقال خلال افتتاحه اعمال المؤتمر الاقتصادي الدولي الخامس الذي تنظمه الجمعية الاردنية للبحث العلمي والريادة والابداع بالتعاون مع جامعة البترا تحت عنوان "الاقتصادات الصاعدة بين البرامج الاقتصادية والمعايير الدولية" ان الوضع المالي القائم حاليا في الاردن يتميز بالاستقرار لوجود ركائز امان كمحفظة صندوق الضمان الاجتماعي التي فاقت موجوداتها المالية 9 مليارات دينار بالاضافة الى استقرار البنوك وسياسة البنك المركزي الثابتة .

وأضاف ان مجال الطاقة في الاردن سادته "الفوضى الخلاقة" نتيجة انقطاع الغاز المصري والتوجه الى شراء الوقود النفطي ما ادى الى تراكم مديونية الكهرباء الوطنية الى 5 مليارات دينار بالاضافة الى انشاء محطات توليد تعمل على الوقود الاحفوري الباهظ الثمن وعقد اتفاقيات لانتاج الطاقة المتجددة باسعار مرتفعة ولمدة تصل الى 20 عاما، مشيرا الى ان ارتفاع كلفة الطاقة يعتبر التحدي الاكبر الذي يواجه الصناعات الوطنية ويضعف تنافسيتها في السوق المحلية واسواق التصدير الامر الذي يتطلب وجود استراتيجية شاملة لقطاع الطاقة في الاردن بالتشاور مع مختلف القطاعات المعنية .

ودعا الحكومة الى مراجعة الاتفاقيات التي تم عقدها مع شركات الطاقة لتخفيض اسعار الانتاج حاليا مما سيسهم في تسديد مديونية الشركة الوطنية للكهرباء ويخفض اسعار الطاقة في القطاعات الانتاجية بالمملكة، لافتا الى ضرورة تطوير شبكات الطاقة الكهربائية وفتح باب التصدير الكهربائي الاردني الى شبكات دول الجوار والاستمرار بالتنقيب عن الغاز والنفط في حقل الريشة ومواقع اخرى للتوجه الى الاكتفاء الذاتي.

وقال بدران، انه بالنسبة لعجز الميزان التجاري والذي بلغ 8 مليارات دينار عام 2018 بات من الضروري تنمية القطاع الصناعي والزراعي والخدماتي لدعم الانتاج المحلي الاجمالي وذلك بالشراكة مع القطاع الخاص في البدء بالمشروعات العملاقة ينسحب بعدها القطاع العام للتوجه الى قطاعات اخرى لتكون منافسة اقليميا وعالميا.

واضاف انه ان الاوان ان تتوقف الحكومة عن فرض ضرائب ورسوم جديدة او التوسع في الضرائب القائمة حاليا وان تتوجه بدلا من ذلك الى تخفيض نفقاتها .

وقال رئيس الجمعية الاردنية للبحث العلمي والريادة والابداع الدكتور رضا الخوالدة ان الاقتصادات الصاعدة شغلت حيزا عالميا قياديا يلعب دور اساسيا في تشكيل الاقتصاد العالمي وشكلت نسبة متزايدة من الناتج المحلي فاصبحت المساهم الرئيس في تحفيز الاقتصاد العالمي وصارت جزءا لا يتجزا منه، لكن التحديات تبقى دوما جزءا من عملية تطور هذه الاقتصادات وتعوق التنمية المستدامة وتقف حجر عثرة امام عزم النمو فيها.

وأشار الى ان المؤتمر جاء ليسلط الضوء على هذه التحديات ويتناول ابرز الاصلاحات الاقتصادية التي نفذتها الدول الصاعدة من خلال برامج محددة وكيفية تاثير ذلك على السياسات الاقتصادية والاستقرار النقدي واستقلالية البنوك المركزية فيها ويعرض التطورات والمستجدات على المعايير الدولية وادارة المخاطر وحاكمية مؤسساتها.

واكد ان المؤتمر يولي اهمية خاصة للمستجدات على الصعيد المحلي الاردني من خلال تناول دقيق لاداء الاقتصاد الاردني واستقلالية البنوك المركزية والتمحيص في قانون الضرائب الجديد واثاره وكفاءته وتسليط الضوء على الاثر الاقتصادي لاستقرار التشريعات وتاثير الفساد على النمو والاستثمار والتضخم واثار كل ذلك على مسيرة الاقتصاد العام وانعكاساته على عجلة النشاط الاقتصادي.

وعرض المدير التنفيذي لمنتدى الاستراتيجيات الاردني وزير التخطيط الاسبق الدكتور ابراهيم سيف في ورقة عمل بعنوان " الاقتصاد الاردني في عقدين : انجازات وتحديات ماثلة" ابرز التحديات التي تواجه الاقتصاد الاردني والية التعامل معها، مشيرا الى ان الاردن الذي استقبل اكثر من مليون ومائتي الف لاجئ سوري، فقد اهم شريكين تجاريين تاريخيين وهما العراق وسوريا ولم نتمكن من تعويض هذه الاسواق اضافة الى انقطاع الغاز المصري وارتفاع نسبة البطالة وتضاعف عدد الاشخاص المشمولين تحت مظلة الضمان الاجتماعي .

واشار الى ان 35 بالمائة من سكان الاردن الذين تضاعف عددهم خلال السنوات الاخيرة هم دون سن 14 سنة، ويجب اخذ ذلك بعين الاعتبار، داعيا الى اهمية تعزيز مساهمة القطاع الخاص والشراكة بينه وبين القطاع العام.

وبين ان نسبة التوظيف في القطاع العام تشكل نسبة 30 بالمائة وهي نسبة مرتفعة ولكن بنفس الوقت الاجور ليست مرتفعة.

وعرض رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدكتور سامر الرجوب لمحاور المؤتمر ومن أهمها برامج الإصلاح الاقتصادي والمعايير الدولية في الاقتصادات الصاعدة والضرائب بين الهدف والأثر واستقرار التشريعات واثره الاقتصادي مؤكدا اهمية هذه المحاور في مناقشة قضايا اقتصادية اردنية مهمة.

يشار الى ان الجمعية الاردنية للبحث العلمي تعقد مؤتمرا اقتصاديا دوليا بشكل دوري لمناقشة قضايا وملفات اقتصادية اردنية حيوية ويصار الى رفع التوصيات والمقررات الى رئيس الوزراء واصحاب القرار للاستفادة منها بما يخدم الاقتصاد الاردني.

-- (بترا)

بدران: ان الاوان ان نتوقف الحكومة عن فرض ضرائب جديدة

ارشيفية

PM 12:55 20-07-2019

عمون- دعا رئيس الوزراء الاسبق الدكتور عدنان بدران الى القضاء على التشريعات الطاردة للاستثمار وتوحيد المرجعيات المتعددة التي تشرف على قطاعات الاعمال والاستثمار ودعم الصناعات المحلية وحمايتها وبناء حاضنة تشريعية تتسم بالاستقرار لمدة عشر سنوات لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة .

وقال خلال افتتاحه اعمال المؤتمر الاقتصادي الدولي الخامس الذي تنظمه الجمعية الاردنية للبحث العلمي والريادة والابداع بالتعاون مع جامعة البترا تحت عنوان "الاقتصادات الصاعدة بين البرامج الاقتصادية والمعايير الدولية" ان الوضع المالي القائم حاليا في الاردن يتميز بالاستقرار لوجود ركائز امان كمحفظة صندوق الضمان الاجتماعي التي فاقت موجوداتها المالية 9 مليارات دينار بالاضافة الى استقرار البنوك وسياسة البنك المركزي الثابتة .

وأضاف ان مجال الطاقة في الاردن سادته "الفوضى الخلاقة" نتيجة انقطاع الغاز المصري والتوجه الى شراء الوقود النفطي ما ادى الى تراكم مديونية الكهرباء الوطنية الى 5 مليارات دينار بالاضافة الى انشاء محطات توليد تعمل على الوقود الاحفوري الباهظ الثمن وعقد اتفاقيات لانتاج الطاقة المتجددة باسعار مرتفعة ولمدة تصل الى 20 عاما، مشيرا الى ان ارتفاع كلفة الطاقة يعتبر التحدي الاكبر الذي يواجه الصناعات الوطنية ويضعف تنافسيتها في السوق المحلية واسواق التصدير الامر الذي يتطلب وجود استراتيجية شاملة لقطاع الطاقة في الاردن بالتشاور مع مختلف القطاعات المعنية .
ودعا الحكومة الى مراجعة الاتفاقيات التي تم عقدها مع شركات الطاقة لتخفيض اسعار الانتاج حاليا مما سيسهم في تسديد مديونية الشركة الوطنية للكهرباء ويخفض اسعار الطاقة في القطاعات الانتاجية بالمملكة، لافتا الى ضرورة تطوير شبكات الطاقة الكهربائية وفتح باب التصدير الكهربائي الاردني الى شبكات دول الجوار والاستمرار بالتنقيب عن الغاز والنفط في حقل الريشة ومواقع اخرى للتوجه الى الاكتفاء الذاتي.

وقال بدران، انه بالنسبة لعجز الميزان التجاري والذي بلغ 8 مليارات دينار عام 2018 بات من الضروري تنمية القطاع الصناعي والزراعي والخدماتي لدعم الانتاج المحلي الاجمالي وذلك بالشراكة مع القطاع الخاص في البدء بالمشروعات العملاقة ينسحب بعدها القطاع العام للتوجه الى قطاعات اخرى لتكون منافسة اقليميا وعالميا.
واضاف انه ان الاوان ان تتوقف الحكومة عن فرض ضرائب ورسوم جديدة او التوسع في الضرائب القائمة حاليا وان تتوجه بدلا من ذلك الى تخفيض نفقاتها .
وقال رئيس الجمعية الاردنية للبحث العلمي والريادة والابداع الدكتور رضا الخوالدة ان الاقتصادات الصاعدة شغلت حيزا عالميا قياديا يلعب دور اساسيا في تشكيل الاقتصاد العالمي وشكلت نسبة متزايدة من الناتج المحلي فاصبحت المساهم الرئيس في تحفيز الاقتصاد العالمي وصارت جزءا لا يتجزا منه، لكن التحديات تبقى دوما جزءا من عملية تطور هذه الاقتصادات وتعوق التنمية المستدامة وتقف حجر عثرة امام عزم النمو فيها.

وأشار الى ان المؤتمر جاء ليسلط الضوء على هذه التحديات ويتناول ابرز الاصلاحات الاقتصادية التي نفذتها الدول الصاعدة من خلال برامج محددة وكيفية تاثير ذلك على السياسات الاقتصادية والاستقرار النقدي واستقلالية البنوك المركزية فيها ويعرض التطورات والمستجدات على المعايير الدولية وادارة المخاطر وحاكمية مؤسساتها.
واكد ان المؤتمر يولي اهمية خاصة للمستجدات على الصعيد المحلي الاردني من خلال تناول دقيق لاداء الاقتصاد الاردني واستقلالية البنوك المركزية والتمحيص في قانون الضرائب الجديد واثاره وكفاءته وتسليط الضوء على الاثر الاقتصادي لاستقرار التشريعات وتاثير الفساد على النمو والاستثمار والتضخم واثار كل ذلك على مسيرة الاقتصاد العام وانعكاساته على عجلة النشاط الاقتصادي.

وعرض المدير التنفيذي لمنتدى الاستراتيجيات الاردني وزير التخطيط الاسبق الدكتور ابراهيم سيف في ورقة عمل بعنوان " الاقتصاد الاردني في عقدين : انجازات وتحديات ماثلة" ابرز التحديات التي تواجه الاقتصاد الاردني والية التعامل معها، مشيرا الى ان الاردن الذي استقبل اكثر من مليون ومائتي الف لاجئ سوري، فقد اهم شريكين تجاريين تاريخيين وهما العراق وسوريا ولم تتمكن من تعويض هذه الاسواق اضافة الى انقطاع الغاز المصري وارتفاع نسبة البطالة وتضاعف عدد الاشخاص المشمولين تحت مظلة الضمان الاجتماعي .
واشار الى ان 35 بالمائة من سكان الاردن الذين تضاعف عددهم خلال السنوات الاخيرة هم دون سن 14 سنة، ويجب اخذ ذلك بعين الاعتبار، داعيا الى اهمية تعزيز مساهمة القطاع الخاص والشراكة بينه وبين القطاع العام.
وبين ان نسبة التوظيف في القطاع العام تشكل نسبة 30 بالمائة وهي نسبة مرتفعة ولكن بنفس الوقت الاجور ليست مرتفعة.

وعرض رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدكتور سامر الرجوب لمحاور المؤتمر ومن أهمها برامج الإصلاح الاقتصادي والمعايير الدولية في الاقتصادات الصاعدة والضرائب بين الهدف والأثر واستقرار التشريعات واثره الاقتصادي مؤكدا اهمية هذه المحاور في مناقشة قضايا اقتصادية اردنية مهمة.
يشار الى ان الجمعية الاردنية للبحث العلمي تعقد مؤتمرا اقتصاديا دوليا بشكل دوري لمناقشة قضايا وملفات اقتصادية اردنية حيوية ويصار الى رفع التوصيات والمقررات الى رئيس الوزراء واصحاب القرار للاستفادة منها بما يخدم الاقتصاد الاردني. (بترا)

رئيس الوزراء الاسبق "بدران" : يجب على الحكومة التوقف عن فرض ضرائب جديدة

PM 01:12 20-07-2019

تعديل حجم الخط: ع ع

سرايا - دعا رئيس الوزراء الاسبق الدكتور عدنان بدران الى القضاء على التشريعات الطاردة للاستثمار وتوحيد المرجعيات المتعددة التي تشرف على قطاعات الاعمال والاستثمار ودعم الصناعات المحلية وحمايتها وبناء حاضنة تشريعية تتسم بالاستقرار لمدة عشر سنوات لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة .

وقال خلال افتتاحه اعمال المؤتمر الاقتصادي الدولي الخامس الذي تنظمه الجمعية الاردنية للبحث العلمي والريادة والابداع بالتعاون مع جامعة البترا تحت عنوان "الاقتصادات الصاعدة بين البرامج الاقتصادية والمعايير الدولية" ان الوضع المالي القائم حاليا في الاردن يتميز بالاستقرار لوجود ركائز امان كمحفظة صندوق الضمان الاجتماعي التي فاقت موجوداتها المالية 9 مليارات دينار بالاضافة الى استقرار البنوك وسياسة البنك المركزي الثابتة .

وأضاف ان مجال الطاقة في الاردن سادته "الفوضى الخلاقة" نتيجة انقطاع الغاز المصري والتوجه الى شراء الوقود النفطي ما ادى الى تراكم مديونية الكهرباء الوطنية الى 5 مليارات دينار بالاضافة الى انشاء محطات توليد تعمل على الوقود الاحفوري الباهظ الثمن وعقد اتفاقيات لانتاج الطاقة المتجددة باسعار مرتفعة ولمدة تصل الى 20 عاما، مشيرا الى ان ارتفاع كلفة الطاقة يعتبر التحدي الاكبر الذي يواجه الصناعات الوطنية ويضعف تنافسيتها في السوق المحلية واسواق التصدير الامر الذي يتطلب وجود استراتيجية شاملة لقطاع الطاقة في الاردن بالتشاور مع مختلف القطاعات المعنية .

ودعا الحكومة الى مراجعة الاتفاقيات التي تم عقدها مع شركات الطاقة لتخفيض اسعار الانتاج حاليا مما سيسهم في تسديد مديونية الشركة الوطنية للكهرباء ويخفض اسعار الطاقة في القطاعات الانتاجية بالمملكة، لافتا الى ضرورة تطوير شبكات الطاقة الكهربائية وفتح باب التصدير الكهربائي الاردني الى شبكات دول الجوار والاستمرار بالتنقيب عن الغاز والنفط في حقل الريشة ومواقع اخرى للتوجه الى الاكتفاء الذاتي.

وقال بدران، انه بالنسبة لعجز الميزان التجاري والذي بلغ 8 مليارات دينار عام 2018 بات من الضروري تنمية القطاع الصناعي والزراعي والخدماتي لدعم الانتاج المحلي الاجمالي وذلك بالشراكة مع القطاع الخاص في البدء بالمشروعات العملاقة ينسحب بعدها القطاع العام للتوجه الى قطاعات اخرى لتكون منافسة اقليميا وعالميا.
واضاف انه ان الاوان ان تتوقف الحكومة عن فرض ضرائب ورسوم جديدة او التوسع في الضرائب القائمة حاليا وان تتوجه بدلا من ذلك الى تخفيض نفقاتها .
وقال رئيس الجمعية الاردنية للبحث العلمي والريادة والابداع الدكتور رضا الخوالدة ان الاقتصادات الصاعدة شغلت حيزا عالميا قياديا يلعب دور اساسيا في تشكيل الاقتصاد العالمي وشكلت نسبة متزايدة من الناتج المحلي فاصبحت المساهم الرئيس في تحفيز الاقتصاد العالمي وصارت جزءا لا يتجزا منه، لكن التحديات تبقى دوما جزءا من عملية تطور هذه الاقتصادات وتعوق التنمية المستدامة وتقف حجر عثرة امام عزم النمو فيها.

وأشار الى ان المؤتمر جاء ليسلط الضوء على هذه التحديات ويتناول ابرز الاصلاحات الاقتصادية التي نفذتها الدول الصاعدة من خلال برامج محددة وكيفية تاثير ذلك على السياسات الاقتصادية والاستقرار النقدي واستقلالية البنوك المركزية فيها ويعرض التطورات والمستجدات على المعايير الدولية وادارة المخاطر وحاكمية مؤسساتها.
واكد ان المؤتمر يولي اهمية خاصة للمستجدات على الصعيد المحلي الاردني من خلال تناول دقيق لاداء الاقتصاد الاردني واستقلالية البنوك المركزية والتمحيص في قانون الضرائب الجديد واثاره وكفاءته وتسليط الضوء على الاثر الاقتصادي لاستقرار التشريعات وتاثير الفساد على النمو والاستثمار والتضخم واثار كل ذلك على مسيرة الاقتصاد العام وانعكاساته على عجلة النشاط الاقتصادي.

وعرض المدير التنفيذي لمنتدى الاستراتيجيات الاردني وزير التخطيط الاسبق الدكتور ابراهيم سيف في ورقة عمل بعنوان " الاقتصاد الاردني في عقدين : انجازات وتحديات ماثلة" ابرز التحديات التي تواجه الاقتصاد الاردني والية التعامل معها، مشيرا الى ان الاردن الذي استقبل اكثر من مليون ومائتي الف لاجئ سوري، فقد اهم شريكين تجاريين تاريخيين وهما العراق وسوريا ولم نتمكن من تعويض هذه الاسواق اضافة الى انقطاع الغاز المصري وارتفاع نسبة البطالة وتضاعف عدد الاشخاص المشمولين تحت مظلة الضمان الاجتماعي .
واشار الى ان 35 بالمائة من سكان الاردن الذين تضاعف عددهم خلال السنوات الاخيرة هم دون سن 14 سنة، ويجب اخذ ذلك بعين الاعتبار، داعيا الى اهمية تعزيز مساهمة القطاع الخاص والشراكة بينه وبين القطاع العام.
وبين ان نسبة التوظيف في القطاع العام تشكل نسبة 30 بالمائة وهي نسبة مرتفعة ولكن بنفس الوقت الاجور ليست مرتفعة.

وعرض رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدكتور سامر الرجوب لمحاور المؤتمر ومن أهمها برامج الإصلاح الاقتصادي والمعايير الدولية في الاقتصادات الصاعدة والضرائب بين الهدف والأثر واستقرار التشريعات واثره الاقتصادي مؤكدا اهمية هذه المحاور في مناقشة قضايا اقتصادية اردنية مهمة.
يشار الى ان الجمعية الاردنية للبحث العلمي تعقد مؤتمرا اقتصاديا دوليا بشكل دوري لمناقشة قضايا وملفات اقتصادية اردنية حيوية ويصار الى رفع التوصيات والمقررات الى رئيس الوزراء واصحاب القرار للاستفادة منها بما يخدم الاقتصاد الاردني. (بترا)

بدران يدعو لوقف فرض الضرائب

أرشيفية

خبرني - دعا رئيس الوزراء الاسبق الدكتور عدنان بدران الى القضاء على التشريعات الطاردة للاستثمار وتوحيد المرجعيات المتعددة التي تشرف على قطاعات الاعمال والاستثمار ودعم الصناعات المحلية وحمايتها وبناء حاضنة تشريعية تتسم بالاستقرار لمدة عشر سنوات لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة .

وقال خلال افتتاحه اعمال المؤتمر الاقتصادي الدولي الخامس الذي تنظمه الجمعية الاردنية للبحث العلمي والريادة والابداع بالتعاون مع جامعة البترا تحت عنوان "الاقتصادات الصاعدة بين البرامج الاقتصادية والمعايير الدولية" ان الوضع المالي القائم حاليا في الاردن يتميز بالاستقرار لوجود ركائز امان كمحفظة صندوق الضمان الاجتماعي التي فاقت موجوداتها المالية 9 مليارات دينار بالاضافة الى استقرار البنوك وسياسة البنك المركزي الثابتة .

وأضاف ان مجال الطاقة في الاردن سادته "الفوضى الخلاقة" نتيجة انقطاع الغاز المصري والتوجه الى شراء الوقود النفطي ما ادى الى تراكم مديونية الكهرباء الوطنية الى 5 مليارات دينار بالاضافة الى انشاء محطات توليد تعمل على الوقود الاحفوري الباهظ الثمن وعقد اتفاقيات لانتاج الطاقة المتجددة باسعار مرتفعة ولمدة تصل الى 20 عاما، مشيرا الى ان ارتفاع كلفة الطاقة يعتبر التحدي الاكبر الذي يواجه الصناعات الوطنية ويضعف تنافسيتها في السوق المحلية واسواق التصدير الامر الذي يتطلب وجود استراتيجية شاملة لقطاع الطاقة في الاردن بالتشاور مع مختلف القطاعات المعنية .

ودعا الحكومة الى مراجعة الاتفاقيات التي تم عقدها مع شركات الطاقة لتخفيض اسعار الانتاج حاليا مما سيسهم في تسديد مديونية الشركة الوطنية للكهرباء ويخفض اسعار الطاقة في القطاعات الانتاجية بالمملكة، لافتا الى ضرورة تطوير شبكات الطاقة الكهربائية وفتح باب التصدير الكهربائي الاردني الى شبكات دول الجوار والاستمرار بالتنقيب عن الغاز والنفط في حقل الريشة ومواقع اخرى للتوجه الى الاكتفاء الذاتي.

وقال بدران، انه بالنسبة لعجز الميزان التجاري والذي بلغ 8 مليارات دينار عام 2018 بات من الضروري تنمية القطاع الصناعي والزراعي والخدماتي لدعم الانتاج المحلي الاجمالي وذلك بالشراكة مع القطاع الخاص في البدء بالمشروعات العملاقة ينسحب بعدها القطاع العام للتوجه الى قطاعات اخرى لتكون منافسة اقليميا وعالميا.

واضاف انه ان الاوان ان تتوقف الحكومة عن فرض ضرائب ورسوم جديدة او التوسع في الضرائب القائمة حاليا وان تتوجه بدلا من ذلك الى تخفيض نفقاتها .

وقال رئيس الجمعية الاردنية للبحث العلمي والريادة والابداع الدكتور رضا الخوالدة ان الاقتصادات الصاعدة شغلت حيزا عالميا قياديا يلعب دور اساسيا في تشكيل الاقتصاد العالمي وشكلت نسبة متزايدة من الناتج المحلي فاصبحت المساهم الرئيس في تحفيز الاقتصاد العالمي وصارت جزءا لا يتجزا منه، لكن التحديات تبقى دوما جزءا من عملية تطور هذه الاقتصادات وتعوق التنمية المستدامة وتقف حجر عثرة امام عزم النمو فيها.

وأشار الى ان المؤتمر جاء ليسلط الضوء على هذه التحديات ويتناول ابرز الاصلاحات الاقتصادية التي نفذتها الدول الصاعدة من خلال برامج محددة وكيفية تاثير ذلك على السياسات الاقتصادية والاستقرار النقدي واستقلالية البنوك المركزية فيها ويعرض النطورات والمستجدات على المعايير الدولية وادارة المخاطر وحاكمية مؤسساتها.

واكد ان المؤتمر يولي اهمية خاصة للمستجدات على الصعيد المحلي الاردني من خلال تناول دقيق لاداء الاقتصاد الاردني واستقلالية البنوك المركزية والتمحيص في قانون الضرائب الجديد واثاره وكفاءته وتسليط الضوء على الاثر الاقتصادي لاستقرار التشريعات وتاثير الفساد على النمو والاستثمار والتضخم واثار كل ذلك على مسيرة الاقتصاد العام وانعكاساته على عجلة النشاط الاقتصادي.

وعرض المدير التنفيذي لمنتدى الاستراتيجيات الاردني وزير التخطيط الاسبق الدكتور ابراهيم سيف في ورقة عمل بعنوان " الاقتصاد الاردني في عقدين : انجازات وتحديات ماثلة" ابرز التحديات التي تواجه الاقتصاد الاردني والية التعامل معها، مشيرا الى ان الاردن الذي استقبل اكثر من مليون ومائتي الف لاجئ سوري، فقد اهم شريكين تجاريين تاريخيين وهما العراق وسوريا ولم تتمكن من تعويض هذه الاسواق اضافة الى انقطاع الغاز المصري وارتفاع نسبة البطالة وتضاعف عدد الاشخاص المشمولين تحت مظلة الضمان الاجتماعي .

واشار الى ان 35 بالمائة من سكان الاردن الذين تضاعف عددهم خلال السنوات الاخيرة هم دون سن 14 سنة، ويجب اخذ ذلك بعين الاعتبار، داعيا الى اهمية تعزيز مساهمة القطاع الخاص والشراكة بينه وبين القطاع العام.

وبين ان نسبة التوظيف في القطاع العام تشكل نسبة 30 بالمائة وهي نسبة مرتفعة ولكن بنفس الوقت الاجور ليست مرتفعة.

وعرض رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدكتور سامر الرجوب لمحاور المؤتمر ومن أهمها برامج الإصلاح الاقتصادي والمعايير الدولية في الاقتصادات الصاعدة والضرائب بين الهدف والأثر واستقرار التشريعات واثره الاقتصادي مؤكدا اهمية هذه المحاور في مناقشة قضايا اقتصادية اردنية مهمة.

يشار الى ان الجمعية الاردنية للبحث العلمي تعقد مؤتمرا اقتصاديا دوليا بشكل دوري لمناقشة قضايا وملفات اقتصادية اردنية حيوية ويصار الى رفع التوصيات والمقررات الى رئيس الوزراء واصحاب القرار للاستفادة منها بما يخدم الاقتصاد الاردني.

رئيس الوزراء الاسبق عدنان بدران: ان الاوان ان تتوقف الحكومة عن فرض ضرائب جديدة

زيارات 432
تاريخ النشر : 20-07-2019

دعا رئيس الوزراء الاسبق الدكتور عدنان بدران الى القضاء على التشريعات الطاردة للاستثمار وتوحيد المرجعيات المتعددة التي تشرف على قطاعات الاعمال والاستثمار ودعم الصناعات المحلية وحمايتها وبناء حاضنة تشريعية تتسم بالاستقرار لمدة عشر سنوات لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة .

وقال خلال افتتاحه اعمال المؤتمر الاقتصادي الدولي الخامس الذي تنظمه الجمعية الاردنية للبحث العلمي والريادة والابداع بالتعاون مع جامعة البترا تحت عنوان "الاقتصادات الصاعدة بين البرامج الاقتصادية والمعايير الدولية" ان الوضع المالي القائم حاليا في الاردن يتميز بالاستقرار لوجود ركائز امان كمحفظة صندوق الضمان الاجتماعي التي فاقت موجوداتها المالية 9 مليارات دينار بالاضافة الى استقرار البنوك وسياسة البنك المركزي الثابتة .

وأضاف ان مجال الطاقة في الاردن سادته "الفوضى الخلاقة" نتيجة انقطاع الغاز المصري والتوجه الى شراء الوقود النفطي ما ادى الى تراكم مديونية الكهرباء الوطنية الى 5 مليارات دينار بالاضافة الى انشاء محطات توليد تعمل على الوقود الاحفوري الباهظ الثمن وعقد اتفاقيات لانتاج الطاقة المتجددة باسعار مرتفعة ولمدة تصل الى 20 عاما، مشيرا الى ان ارتفاع كلفة الطاقة يعتبر التحدي الاكبر الذي يواجه الصناعات الوطنية ويضعف تنافسيتها في السوق المحلية واسواق التصدير الامر الذي يتطلب وجود استراتيجية شاملة لقطاع الطاقة في الاردن بالتشاور مع مختلف القطاعات المعنية .

ودعا الحكومة الى مراجعة الاتفاقيات التي تم عقدها مع شركات الطاقة لتخفيض اسعار الانتاج حاليا مما سيسهم في تسديد مديونية الشركة الوطنية للكهرباء ويخفض اسعار الطاقة في القطاعات الانتاجية بالمملكة، لافتا الى ضرورة تطوير شبكات الطاقة الكهربائية وفتح باب التصدير الكهربائي الاردني الى شبكات دول الجوار والاستمرار بالتنقيب عن الغاز والنفط في حقل الريشة ومواقع اخرى للتوجه الى الاكتفاء الذاتي.

وقال بدران، انه بالنسبة لعجز الميزان التجاري والذي بلغ 8 مليارات دينار عام 2018 بات من الضروري تنمية القطاع الصناعي والزراعي والخدماتي لدعم الانتاج المحلي الاجمالي وذلك بالشراكة مع القطاع الخاص في البدء بالمشروعات العملاقة ينسحب بعدها القطاع العام للتوجه الى قطاعات اخرى لتكون منافسة اقليميا وعالميا.

واضاف انه ان الاوان ان تتوقف الحكومة عن فرض ضرائب ورسوم جديدة او التوسع في الضرائب القائمة حاليا وان تتوجه بدلا من ذلك الى تخفيض نفقاتها .

وقال رئيس الجمعية الاردنية للبحث العلمي والريادة والابداع الدكتور رضا الخوالدة ان الاقتصادات الصاعدة شغلت حيزا عالميا قياديا يلعب دور اساسيا في تشكيل الاقتصاد العالمي وشكلت نسبة متزايدة من الناتج المحلي فاصبحت المساهم الرئيس في تحفيز الاقتصاد العالمي وصارت جزءا لا يتجزأ منه، لكن التحديات تبقى دوما جزءا من عملية تطور هذه الاقتصادات وتعوق التنمية المستدامة وتقف حجر عثرة امام عزم النمو فيها.

وأشار الى ان المؤتمر جاء ليسلط الضوء على هذه التحديات ويتناول ابرز الاصلاحات الاقتصادية التي نفذتها الدول الصاعدة من خلال برامج محددة وكيفية تاثير ذلك على السياسات الاقتصادية والاستقرار النقدي واستقلالية البنوك المركزية فيها ويعرض التطورات والمستجدات على المعايير الدولية وادارة المخاطر وحاكمية مؤسساتها.

واكد ان المؤتمر يولي اهمية خاصة للمستجدات على الصعيد المحلي الاردني من خلال تناول دقيق لاداء الاقتصاد الاردني واستقلالية البنوك المركزية والتمحيص في قانون الضرائب الجديد واثاره وكفاءته وتسليط الضوء على الاثر الاقتصادي لاستقرار التشريعات وتاثير الفساد على النمو والاستثمار والتضخم واثار كل ذلك على مسيرة الاقتصاد العام وانعكاساته على عجلة النشاط الاقتصادي.

وعرض المدير التنفيذي لمنتدى الاستراتيجيات الاردني وزير التخطيط الاسبق الدكتور ابراهيم سيف في ورقة عمل بعنوان " الاقتصاد الاردني في عقدين : انجازات وتحديات ماثلة" ابرز التحديات التي تواجه الاقتصاد الاردني والية التعامل معها، مشيرا الى ان الاردن الذي استقبل اكثر من مليون ومائتي الف لاجئ سوري، فقد اهم شريكين تجاريين تاريخيين وهما العراق وسوريا ولم تتمكن من تعويض هذه الاسواق اضافة الى انقطاع الغاز المصري وارتفاع نسبة البطالة وتضاعف عدد الاشخاص المشمولين تحت مظلة الضمان الاجتماعي .

واشار الى ان 35 بالمائة من سكان الاردن الذين تضاعف عددهم خلال السنوات الاخيرة هم دون سن 14 سنة، ويجب اخذ ذلك بعين الاعتبار، داعيا الى اهمية تعزيز مساهمة القطاع الخاص والشراكة بينه وبين القطاع العام.

وبين ان نسبة التوظيف في القطاع العام تشكل نسبة 30 بالمائة وهي نسبة مرتفعة ولكن بنفس الوقت الاجور ليست مرتفعة.

وعرض رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدكتور سامر الرجوب لمحاور المؤتمر ومن أهمها برامج الإصلاح الاقتصادي والمعايير الدولية في الاقتصادات الصاعدة والضرائب بين الهدف والأثر واستقرار التشريعات واثره الاقتصادي مؤكدا اهمية هذه المحاور في مناقشة قضايا اقتصادية اردنية مهمة.

يشار الى ان الجمعية الاردنية للبحث العلمي تعقد مؤتمرا اقتصاديا دوليا بشكل دوري لمناقشة قضايا وملفات اقتصادية اردنية حيوية ويصار الى رفع التوصيات والمقررات الى رئيس الوزراء واصحاب القرار للاستفادة منها بما يخدم الاقتصاد الاردني.

رئيس الوزراء الاسبق عدنان بدران: ان الاوان ان تتوقف الحكومة عن فرض ضرائب جديدة

السبت 20-07-2019 | 01:08 pm
التحديث :السبت 20-07-2019 | 05:08 pm

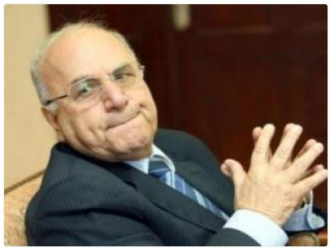

الوقائع الإخبارية: دعا رئيس الوزراء الاسبق الدكتور عدنان بدران الى القضاء على التشريعات الطاردة للاستثمار وتوحيد المرجعيات المتعددة التي تشرف على قطاعات الاعمال والاستثمار ودعم الصناعات المحلية وحمايتها وبناء حاضنة تشريعية تتسم بالاستقرار لمدة عشر سنوات لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة .

وقال خلال افتتاحه اعمال المؤتمر الاقتصادي الدولي الخامس الذي تنظمه الجمعية الاردنية للبحث العلمي والريادة والابداع بالتعاون مع جامعة البترا تحت عنوان "الاقتصادات الصاعدة بين البرامج الاقتصادية والمعايير الدولية" ان الوضع المالي القائم حاليا في الاردن يتميز بالاستقرار لوجود ركائز امان كصحفظة صندوق الضمان الاجتماعي التي فاقت موجوداتها المالية **9** مليارات دينار بالاضافة الى استقرار البنوك وسياسة البنك المركزي الثابتة .

وأضاف ان مجال الطاقة في الاردن سادته "الفوضى الخلاقة" نتيجة انقطاع الغاز المصري والتوجه الى شراء الوقود النفطي ما ادى الى تراكم مديونية الكهرباء الوطنية الى **5** مليارات دينار بالاضافة الى انشاء محطات توليد تعمل على الوقود الاحفوري الباهظ الثمن وعقد اتفاقيات لانتاج الطاقة المتجددة باسعار مرتفعة ولمدة تصل الى **20** عاما، مشيرا الى ان ارتفاع كلفة الطاقة يعتبر التحدي الاكبر الذي يواجه الصناعات الوطنية ويضعف تنافسيتها في السوق المحلية واسواق التصدير الامر الذي يتطلب وجود استراتيجية شاملة لقطاع الطاقة في الاردن بالتشاور مع مختلف القطاعات المعنية .

ودعا الحكومة الى مراجعة الاتفاقيات التي تم عقدها مع شركات الطاقة لتخفيض اسعار الانتاج حاليا مما سيسهم في تسديد مديونية الشركة الوطنية للكهرباء ويخفض اسعار الطاقة في القطاعات الانتاجية بالمملكة، لافتا الى ضرورة تطوير شبكات الطاقة الكهربائية وفتح باب التصدير الكهربائي الأردني الى شبكات دول الجوار والاستمرار بالتنقيب عن الغاز والنفط في حقل الريشة ومواقع اخرى للتوجه الى الاكتفاء الذاتي.

وقال بدران، انه بالنسبة لعجز الميزان التجاري والذي بلغ **8** مليارات دينار عام **2018** بات من الضروري تنمية القطاع الصناعي والزراعي والخدماتي لدعم الانتاج المحلي الاجمالي وذلك بالشراكة مع القطاع الخاص في البدء بالمشروعات العملاقة ينسحب بعدها القطاع العام للتوجه الى قطاعات اخرى لتكون منافسة اقليميا وعالميا.

واضاف انه ان الاوان ان تتوقف الحكومة عن فرض ضرائب ورسوم جديدة او التوسع في الضرائب القائمة حاليا وان تتوجه بدلا من ذلك الى تخفيض نفقاتها .

وقال رئيس الجمعية الاردنية للبحث العلمي والريادة والابداع الدكتور رضا الخوالدة ان الاقتصادات الصاعدة شغلت حيزا عالميا قياديا يلعب دور اساسيا في تشكيل الاقتصاد العالمي وشكلت نسبة متزايدة من الناتج المحلي فاصبحت المساهم الرئيس في تحفيز الاقتصاد العالمي وصارت جزءا لا يتجزا منه، لكن التحديات تبقى دوما جزءا من عملية تطور هذه الاقتصادات وتعوق التنمية المستدامة وتقف حجر عثرة امام عزم النمو فيها.

وأشار الى ان المؤتمر جاء ليسلط الضوء على هذه التحديات ويتناول ابرز الاصلاحات الاقتصادية التي نفذتها الدول الصاعدة من خلال برامج محددة وكيفية تاثير ذلك على السياسات الاقتصادية والاستقرار النقدي واستقلالية البنوك المركزية فيها ويعرض التطورات والمستجدات على المعايير الدولية وادارة المخاطر وحاكمية مؤسساتها.

واكد ان المؤتمر يولي اهمية خاصة للمستجدات على الصعيد المحلي الاردني من خلال تناول دقيق لاداء الاقتصاد الاردني واستقلالية البنوك المركزية والتمحيص في قانون الضرائب الجديد واثاره وكفاءته وتسليط الضوء على الاثر الاقتصادي لاستقرار التشريعات وتاثير الفساد على النمو والاستثمار والتضخم واثار كل ذلك على مسيرة الاقتصاد العام وانعكاساته على عجلة النشاط الاقتصادي.

وعرض المدير التنفيذي لمنتدى الاستراتيجيات الاردني وزير التخطيط الاسبق الدكتور ابراهيم سيف في ورقة عمل بعنوان " الاقتصاد الاردني في عقدين : انجازات وتحديات ماثلة" ابرز التحديات التي تواجه الاقتصاد الاردني والية التعامل معها، مشيرا الى ان الاردن الذي استقبل اكثر من مليون ومائتي الف لاجئ سوري، فقد اهم شريكين تجاريين تاريخيين وهما العراق وسوريا ولم نتمكن من تعويض هذه الاسواق اضافة الى انقطاع الغاز المصري وارتفاع نسبة البطالة وتضاعف عدد الاشخاص المشمولين تحت مظلة الضمان الاجتماعي .

واشار الى ان **35** بالمائة من سكان الاردن الذين تضاعف عددهم خلال السنوات الاخيرة هم دون سن **14** سنة، ويجب اخذ ذلك بعين الاعتبار، داعيا الى اهمية تعزيز مساهمة القطاع الخاص والشراكة بينه وبين القطاع العام.

وبين ان نسبة التوظيف في القطاع العام تشكل نسبة **30** بالمائة وهي نسبة مرتفعة ولكن بنفس الوقت الاجور ليست مرتفعة.

وعرض رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدكتور سامر الرجوب لمحاور المؤتمر ومن أهمها برامج الإصلاح الاقتصادي والمعايير الدولية في الاقتصادات الصاعدة والضرائب بين الهدف والأثر واستقرار التشريعات واثره الاقتصادي مؤكدا اهمية هذه المحاور في مناقشة قضايا اقتصادية اردنية مهمة.

يشار الى ان الجمعية الاردنية للبحث العلمي تعقد مؤتمرا اقتصاديا دوليا بشكل دوري لمناقشة قضايا وملفات اقتصادية اردنية حيوية ويصار الى رفع التوصيات والمقررات الى رئيس الوزراء واصحاب القرار للاستفادة منها بما يخدم الاقتصاد الاردني.

رئيس الوزراء الاسبق عدنان بدران: ان الاوان ان تتوقف الحكومة عن فرض ضرائب جديدة

رئيس الوزراء الاسبق عدنان بدران: ان الاوان ان تتوقف الحكومة عن فرض ضرائب جديدة

PM 02:38 20-07-2019

زاد الاردن الاخباري - دعا رئيس الوزراء الاسبق الدكتور عدنان بدران الى القضاء على التشريعات الطاردة للاستثمار وتوحيد المرجعيات المتعددة التي تشرف على قطاعات الاعمال والاستثمار ودعم الصناعات المحلية وحمايتها وبناء حاضنة تشريعية تتسم بالاستقرار لمدة عشر سنوات لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة .

وقال خلال افتتاحه اعمال المؤتمر الاقتصادي الدولي الخامس الذي تنظمه الجمعية الاردنية للبحث العلمي والريادة والابداع بالتعاون مع جامعة البترا تحت عنوان "الاقتصادات الصاعدة بين البرامج الاقتصادية والمعايير الدولية" ان الوضع المالي القائم حاليا في الاردن يتميز بالاستقرار لوجود ركائز امان كمحفظة صندوق الضمان الاجتماعي التي فاقت موجوداتها المالية 9 مليارات دينار بالاضافة الى استقرار البنوك وسياسة البنك المركزي الثابتة .

وأضاف ان مجال الطاقة في الاردن سادته "الفوضى الخلاقة" نتيجة انقطاع الغاز المصري والتوجه الى شراء الوقود النفطي ما ادى الى تراكم مديونية الكهرباء الوطنية الى 5 مليارات دينار بالاضافة الى انشاء محطات توليد تعمل على الوقود الاحفوري الباهظ الثمن وعقد اتفاقيات لانتاج الطاقة المتجددة باسعار مرتفعة ولمدة تصل الى 20 عاما، مشيرا الى ان ارتفاع كلفة الطاقة يعتبر التحدي الاكبر الذي يواجه الصناعات الوطنية ويضعف تنافسيتها في السوق المحلية واسواق التصدير الامر الذي يتطلب وجود استراتيجية شاملة لقطاع الطاقة في الاردن بالتشاور مع مختلف القطاعات المعنية .
ودعا الحكومة الى مراجعة الاتفاقيات التي تم عقدها مع شركات الطاقة لتخفيض اسعار الانتاج حاليا مما سيسهم في تسديد مديونية الشركة الوطنية للكهرباء ويخفض اسعار الطاقة في القطاعات الانتاجية بالمملكة، لافتا الى ضرورة تطوير شبكات الطاقة الكهربائية وفتح باب التصدير الكهربائي الاردني الى شبكات دول الجوار والاستمرار بالتنقيب عن الغاز والنفط في حقل الريشة ومواقع اخرى للتوجه الى الاكتفاء الذاتي.

وقال بدران، انه بالنسبة لعجز الميزان التجاري والذي بلغ 8 مليارات دينار عام 2018 بات من الضروري تنمية القطاع الصناعي والزراعي والخدماتي لدعم الانتاج المحلي الاجمالي وذلك بالشراكة مع القطاع الخاص في البدء بالمشروعات العملاقة ينسحب بعدها القطاع العام للتوجه الى قطاعات اخرى لتكون منافسة اقليميا وعالميا.
واضاف انه ان الاوان ان تتوقف الحكومة عن فرض ضرائب ورسوم جديدة او التوسع في الضرائب القائمة حاليا وان تتوجه بدلا من ذلك الى تخفيض نفقاتها .
وقال رئيس الجمعية الاردنية للبحث العلمي والريادة والابداع الدكتور رضا الخوالدة ان الاقتصادات الصاعدة شغلت حيزا عالميا قياديا يلعب دور اساسيا في تشكيل الاقتصاد العالمي وشكلت نسبة متزايدة من الناتج المحلي فاصبحت المساهم الرئيس في تحفيز الاقتصاد العالمي وصارت جزءا لا يتجزا منه، لكن التحديات تبقى دوما جزءا من عملية تطور هذه الاقتصادات وتعوق التنمية المستدامة وتقف حجر عثرة امام عزم النمو فيها.

وأشار الى ان المؤتمر جاء ليسلط الضوء على هذه التحديات ويتناول ابرز الاصلاحات الاقتصادية التي نفذتها الدول الصاعدة من خلال برامج محددة وكيفية تاثير ذلك على السياسات الاقتصادية والاستقرار النقدي واستقلالية البنوك المركزية فيها ويعرض التطورات والمستجدات على المعايير الدولية وادارة المخاطر وحاكمية مؤسساتها.
واكد ان المؤتمر يولي اهمية خاصة للمستجدات على الصعيد المحلي الاردني من خلال تناول دقيق لاداء الاقتصاد الاردني واستقلالية البنوك المركزية والتمحيص في قانون الضرائب الجديد واثاره وكفاءته وتسليط الضوء على الاثر الاقتصادي لاستقرار التشريعات وتاثير الفساد على النمو والاستثمار والتضخم واثار كل ذلك على مسيرة الاقتصاد العام وانعكاساته على عجلة النشاط الاقتصادي.

وعرض المدير التنفيذي لمنتدى الاستراتيجيات الاردني وزير التخطيط الاسبق الدكتور ابراهيم سيف في ورقة عمل بعنوان " الاقتصاد الاردني في عقدين : انجازات وتحديات ماثلة" ابرز التحديات التي تواجه الاقتصاد الاردني والية التعامل معها، مشيرا الى ان الاردن الذي استقبل اكثر من مليون ومائتي الف لاجئ سوري، فقد اهم شريكين تجاريين تاريخيين وهما العراق وسوريا ولم نتمكن من تعويض هذه الاسواق اضافة الى انقطاع الغاز المصري وارتفاع نسبة البطالة وتضاعف عدد الاشخاص المشمولين تحت مظلة الضمان الاجتماعي .
واشار الى ان 35 بالمائة من سكان الاردن الذين تضاعف عددهم خلال السنوات الاخيرة هم دون سن 14 سنة، ويجب اخذ ذلك بعين الاعتبار، داعيا الى اهمية تعزيز مساهمة القطاع الخاص والشراكة بينه وبين القطاع العام.
وبين ان نسبة التوظيف في القطاع العام تشكل نسبة 30 بالمائة وهي نسبة مرتفعة ولكن بنفس الوقت الاجور ليست مرتفعة.

وعرض رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدكتور سامر الرجوب لمحاور المؤتمر ومن أهمها برامج الإصلاح الاقتصادي والمعايير الدولية في الاقتصادات الصاعدة والضرائب بين الهدف والأثر واستقرار التشريعات واثره الاقتصادي مؤكدا اهمية هذه المحاور في مناقشة قضايا اقتصادية اردنية مهمة.
يشار الى ان الجمعية الاردنية للبحث العلمي تعقد مؤتمرا اقتصاديا دوليا بشكل دوري لمناقشة قضايا وملفات اقتصادية اردنية حيوية ويصار الى رفع التوصيات والمقررات الى رئيس الوزراء واصحاب القرار للاستفادة منها بما يخدم الاقتصاد الاردني.

Yesterday 11:21 (no comments)

بدران يتحدث لأوّل مرّة في الأردن: حان وقت التوقف عن "ضرائب جديدة"

عمان- "رأي اليوم":

ظهور نادر ويتيم منذ سنوات طويلة لرئيس الوزراء الأردني الأسبق الدكتور عدنان بدران ينتقد أداء حكومة الرئيس عمر الرزاز الاقتصادي ويطالب بوضع حد لسياسة التصعيد الضريبي.

الدكتور بدران ومنذ سنوات طويلة لم يظهر متحدثا بالشأن العام إطلاقا.

لكنه ظهر السبت خلال ندوة اقتصادية وهو يستعرض التحديات الاقتصادية وكيفية إدارة ملفاتها وقائلا: آن الأوان أن تتوقف الحكومة عن فرض المزيد من الضرائب.

واعتبر بدران أن أي ضرائب جديدة ستطرد البيئة الاستثمارية وترهق نشاطات الأسواق والقطاع الخاص مقترحا أن تعمل الحكومة على توحيد الجهات الرسمية التي تتولّى ملفات الاستثمار وعوامل طرده.

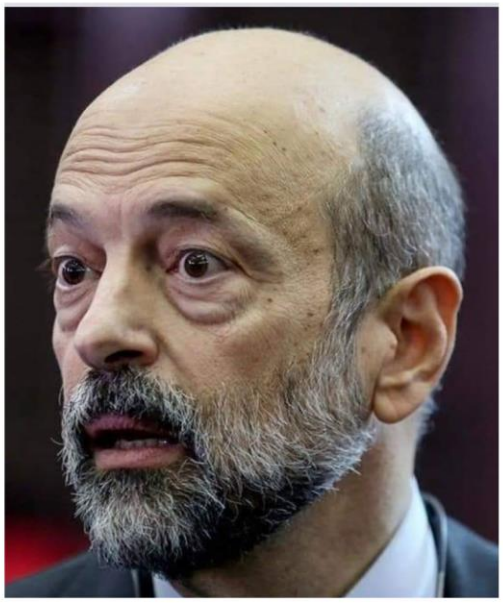

رئيس وزراء سابق يقدم نصيحة للرزاز

في: يونيو 20، 2019 طباعة البريد الالكتروني

سواليف

دعا رئيس الوزراء الاسبق الدكتور عدنان بدران الى القضاء على التشريعات الطاردة للاستثمار وتوحيد المرجعيات المتعددة التي تشرف على قطاعات الاعمال والاستثمار ودعم الصناعات المحلية وحمايتها وبناء حاضنة تشريعية تتسم بالاستقرار لعدة عشر سنوات لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة .

وقال خلال افتتاحه اعمال المؤتمر الاقتصادي الدولي الخامس الذي تنظمه الجمعية الاردنية للبحث العلمي والريادة والابداع بالتعاون مع جامعة البترا تحت عنوان "الاقتصادات الصاعدة بين البرامج الاقتصادية والمعايير الدولية" ان الوضع المالي القائم حاليا في الاردن يتميز بالاستقرار لوجود ركائز امان كمحفظة صندوق الضمان الاجتماعي التي فاقت موجوداتها العالية 9 مليارات دينار بالاضافة الى استقرار البنوك وسياسة البنك المركزي الثابتة .

وأضاف ان مجال الطاقة في الاردن ساده "الفوضى الخلاقة" نتيجة انقطاع الغاز المصري والتوجه الى شراء الوقود النفطي ما ادى الى تراكم مديونية الكهرباء الوطنية الى 5 مليارات دينار بالاضافة الى انشاء محطات توليد تعمل على الوقود الاحفوري الباهظ الثمن وعقد اتفاقيات لانتاج الطاقة المتجددة باسعار مرتفعة ولمدة تصل الى 20 عاما، مشيرا الى ان ارتفاع كلفة الطاقة يعتبر التحدي الاكبر الذي يواجه الصناعات الوطنية ويضعف تنافسيتها في السوق المحلية واسواق التصدير الامر الذي يتطلب وجود استراتيجية شاملة لقطاع الطاقة في الاردن بالتشاور مع مختلف القطاعات المعنية .

ودعا الحكومة الى مراجعة الاتفاقيات التي تم عقدها مع شركات الطاقة لتخفيض اسعار الانتاج حاليا مما سيسهم في تسديد مديونية الشركة الوطنية للكهرباء وبخفض اسعار الطاقة في القطاعات الانتاجية بالمملكة، لافتا الى ضرورة تطوير شبكات الطاقة الكهربائية وفتح باب التصدير الكهربائي الاردني الى شبكات دول الجوار والاستعرار بالتنقيب عن الغاز والنفط في حقل الريشة ومواقع اخرى للتوجه الى الاكتفاء الذاتي.

وقال بدران، انه بالنسبة لعجز الميزان التجاري والذي بلغ 8 مليارات دينار عام 2018 بات من الضروري تنمية القطاع الصناعي والزراعي والخدماتي لدعم الانتاج المحلي الاجمالي وذلك بالشراكة مع القطاع الخاص في البدء بالمشروعات العملاقة ينسحب بعدها القطاع العام للتوجه الى قطاعات اخرى لتكون منافسة اقليميا وعالميا.

واضاف انه ان الاوان ان تتوقف الحكومة عن فرض ضرائب ورسوم جديدة او التوسع في الضرائب القائمة حاليا وان تتوجه بدلا من ذلك الى تخفيض نفقاتها.

وقال رئيس الجمعية الاردنية للبحث العلمي والريادة والابداع الدكتور رضا الخوالدة ان الاقتصادات الصاعدة شغلت حيزا عالميا قياديا يلعب دور اساسيا في تشكيل الاقتصاد العالمي وشكلت نسبة متزايدة من الناتج المحلي فاصبحت المساهم الرئيس في تحفيز الاقتصاد العالمي وصارت جزءا لا يتجزا منه، لكن التحديات تبقى دوما جزءا من عملية تطور هذه الاقتصادات وتعوق التنمية المستدامة وتقف حجر عثرة امام عزم النمو فيها.

وأشار الى ان المؤتمر جاء ليسلط الضوء على هذه التحديات ويتناول ابرز الاصلاحات الاقتصادية التي نفذتها الدول الصاعدة من خلال برامج محددة وكيفية تاثير ذلك على السياسات الاقتصادية والاستقرار النقدي واستقلالية البنوك المركزية فيها ويعرض التطورات والمستجدات على المعايير الدولية وادارة المخاطر وحاكمية مؤسساتها.

واكد ان المؤتمر يولي اهمية خاصة للمستجدات على الصعيد المحلي الاردني من خلال تناول دقيق لاداء الاقتصاد الاردني واستقلالية البنوك المركزية والتمحيص في قانون الضرائب الجديد واثاره وكفاءته وتسليط الضوء على الاثر الاقتصادي لاستقرار التشريعات وتاثير الفساد على النمو والاستثمار والتضخم واثار كل ذلك على مسيرة الاقتصاد العام وانعكاساته على عجلة النشاط الاقتصادي.

وعرض المدير التنفيذي لمنتدى الاستراتيجيات الاردني وزير التخطيط الاسبق الدكتور ابراهيم سيف في ورقة عمل بعنوان " الاقتصاد الاردني في عقدين : انجازات وتحديات ماثلة" ابرز التحديات التي تواجه الاقتصاد الاردني والية التعامل معها، مشيرا الى ان الاردن الذي استقبل اكثر من مليون ومائتي الف لاجئ سوري، فقد اهم شريكين تجاريين تاريخيين وهما العراق وسوريا ولم نتمكن من تعويض هذه الاسواق اضافة الى انقطاع الغاز المصري وارتفاع نسبة البطالة وتضاعف عدد الاشخاص المشمولين تحت مظلة الضمان الاجتماعي .

واشار الى ان 35 بالمائة من سكان الاردن الذين تضاعف عددهم خلال السنوات الاخيرة هم دون سن 14 سنة، ويجب اخذ ذلك بعين الاعتبار، داعيا الى اهمية تعزيز مساهمة القطاع الخاص والشراكة بينه وبين القطاع العام.

وبين ان نسبة التوظيف في القطاع العام تشكل نسبة 30 بالمائة وهي نسبة مرتفعة ولكن بنفس الوقت الاجور ليست مرتفعة.

وعرض رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدكتور سامر الرجوب لمحاور المؤتمر ومن أهمها برامج الإصلاح الاقتصادي والمعايير الدولية في الاقتصادات الصاعدة والضرائب بين الهدف والأثر واستقرار التشريعات واثره الاقتصادي مؤكدا اهمية هذه المحاور في مناقشة قضايا اقتصادية اردنية مهمة.

يشار الى ان الجمعية الاردنية للبحث العلمي تعقد مؤتمرا اقتصاديا دوليا بشكل دوري لمناقشة قضايا وملفات اقتصادية اردنية حيوية ويصار الى رفع التوصيات والمقررات الى رئيس الوزراء واصحاب القرار للاستفادة منها بما يخدم الاقتصاد الاردني.

رئيس الوزراء الاسبق عدنان بدران: ان الاوان ان تتوقف الحكومة عن فرض ضرائب جديدة

الحياة نيوز –

دعا رئيس الوزراء الاسبق الدكتور عدنان بدران الى القضاء على التشريعات الطاردة للاستثمار وتوحيد المرجعيات المتعددة التي تشرف على قطاعات الاتصال والاستثمار ودعم الصناعات المحلية وحمايتها وبناء حاضنة تشريعية تتسم بالاستقرار لمدة عشر سنوات لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة .

وقال خلال افتتاحه اعمال المؤتمر الاقتصادي الدولي الخامس الذي تنظمه الجمعية الاردنية للبحث العلمي والريادة والابداع بالتعاون مع جامعة البترا تحت عنوان "الاقتصادات الصاعدة بين البرامج الاقتصادية والمعايير الدولية" ان الوضع المالي القائم حاليا في الاردن يتميز بالاستقرار لوجود ركائز امان كمحفظة صندوق الضمان الاجتماعي التي فاقت موجوداتها المالية 9 مليارات دينار بالاضافة الى استقرار البنوك وسياسة البنك المركزي الثابتة .

واضاف ان مجال الطاقة في الاردن سادته "الفوضى الخلاقة" نتيجة انقطاع الغاز المصري والتوجه الى شراء الوقود النفطي ما ادى الى تراكم مديونية الكهرباء الوطنية الى 5 مليارات دينار بالاضافة الى انشاء محطات توليد تعمل على الوقود الاحفوري الباهظ الثمن وعقد اتفاقيات لانتاج الطاقة المتجددة باسعار مرتفعة ولمدة تصل الى 20 عاما، مشيرا الى ان ارتفاع كلفة الطاقة يعتبر التحدي الاكبر الذي يواجه الصناعات الوطنية ويضعف تنافسيتها في السوق المحلية واسواق التصدير الامر الذي يتطلب وجود استراتيجية شاملة لقطاع الطاقة في الاردن بالتشاور مع مختلف القطاعات المعنية .

ودعا الحكومة الى مراجعة الاتفاقيات التي تم عقدها مع شركات الطاقة لتخفيض اسعار الانتاج حاليا مما سيسهم في تسديد مديونية الشركة الوطنية للكهرباء ويخفض اسعار الطاقة في القطاعات الانتاجية بالمملكة، لافتا الى ضرورة تطوير شبكات الطاقة الكهربائية وفتح باب التصدير الكهربائي الاردني الى شبكات دول الجوار والاستمرار بالتنقيب عن الغاز والنفط في حقل الريشة ومواقع اخرى للتوجه الى الاكتفاء الذاتي.

وقال بدران، انه بالنسبة لعجز الميزان التجاري والذي بلغ 8 مليارات دينار عام 2018 بات من الضروري تنمية القطاع الصناعي والزراعي والخدماتي لدعم الانتاج المحلي الاجمالي وذلك بالشراكة مع القطاع الخاص في البدء بالمشروعات العملاقة ينسحب بعدها القطاع العام للتوجه الى قطاعات اخرى لتكون منافسة اقليميا وعالميا.

واضاف انه ان الاوان ان تتوقف الحكومة عن فرض ضرائب ورسوم جديدة او التوسع في الضرائب القائمة حاليا وان تتوجه بدلا من ذلك الى تخفيض نفقاتها .

وقال رئيس الجمعية الاردنية للبحث العلمي والريادة والابداع الدكتور رضا الخوالدة ان الاقتصادات الصاعدة شغلت حيزاً عالميا قياديا يلعب دور اساسيا في تشكيل الاقتصاد العالمي وشكلت نسبة متزايدة من الناتج المحلي فاصبحت المساهم الرئيس في تحفيز الاقتصاد العالمي وصارت جزءا لا يتجزأ منه، لكن التحديات تبقى دوما جزءا من عملية تطور هذه الاقتصادات وتعوق التنمية المستدامة وتقف حجر عثرة امام عزم النمو فيها.

واشار الى ان المؤتمر جاء ليسلط الضوء على هذه التحديات ويتناول ابرز الاصلاحات الاقتصادية التي نفذتها الدول الصاعدة من خلال برامج محددة وكيفية تاثير ذلك على السياسات الاقتصادية والاستقرار النقدي واستقلالية البنوك المركزية فيها ويعرض التطورات والمستجدات على المعايير الدولية وادارة المخاطر وحاكمية مؤسساتها.

واكد ان المؤتمر يولي اهمية خاصة للمستجدات على الصعيد المحلي الاردني من خلال تناول دقيق لاداء الاقتصاد الاردني واستقلالية البنوك المركزية والتمحيص في قانون الضرائب الجديد واثاره وكفاءته وتسليط الضوء على الاثر الاقتصادي لاستقرار التشريعات وتاثير الفساد على النمو والاستثمار والتضخم واثار كل ذلك على مسيرة الاقتصاد العام وانعكاساته على عجلة النشاط الاقتصادي.

وعرض المدير التنفيذي لمنتدى الاستراتيجيات الاردني وزير التخطيط الاسبق الدكتور ابراهيم سيف في ورقة عمل بعنوان " الاقتصاد الاردني في عقدين : انجازات وتحديات ماثلة" ابرز التحديات التي تواجه الاقتصاد الاردني وآلية التعامل معها، مشيرا الى ان الاردن الذي استقبل اكثر من مليون ومائتي الف لاجئ سوري، فقد اهم شريكين تجاريين تاريخيين وهما العراق وسوريا ولم نتمكن من تعويض هذه الاسواق اضافة الى انقطاع الغاز المصري وارتفاع نسبة البطالة وتضاعف عدد الاشخاص المشمولين تحت مظلة الضمان الاجتماعي .

واشار الى ان 35 بالمائة من سكان الاردن الذين تضاعف عددهم خلال السنوات الاخيرة هم دون سن 14 سنة، ويجب اخذ ذلك بعين الاعتبار، داعيا الى اهمية تعزيز مساهمة القطاع الخاص والشراكة بينه وبين القطاع العام.

وبين ان نسبة التوظيف في القطاع العام تشكل نسبة 30 بالمائة وهي نسبة مرتفعة ولكن بنفس الوقت الاجور ليست مرتفعة.

وعرض رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدكتور سامر الرجوب لمحاور المؤتمر ومن اهمها برامج الإصلاح الاقتصادي والمعايير الدولية في الاقتصادات الصاعدة والضرائب بين الهدف والأثر واستقرار التشريعات واثره الاقتصادي مؤكدا اهمية هذه المحاور في مناقشة قضايا اقتصادية اردنية مهمة.

يشار الى ان الجمعية الاردنية للبحث العلمي تعقد مؤتمرا اقتصاديا دوليا بشكل دوري لمناقشة قضايا وملفات اقتصادية اردنية حيوية ويصار الى رفع التوصيات والمقررات الى رئيس الوزراء واصحاب القرار للاستفادة منها بما يخدم الاقتصاد الاردني.

رئيس الوزراء الاسبق عدنان بدران: ان الاوان ان تتوقف الحكومة عن فرض ضرائب جديدة

السبت - 2019-07-20 | 04:25 pm

القلعة نيوز: دعا رئيس الوزراء الاسبق الدكتور عدنان بدران الى القضاء على التشريعات الطاردة للاستثمار وتوحيد المرجعيات المتعددة التي تشرف على قطاعات الاعمال والاستثمار ودعم الصناعات المحلية وحمايتها وبناء حاضنة تشريعية تتسم بالاستقرار لمدة عشر سنوات لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة .

وقال خلال افتتاحه اعمال المؤتمر الاقتصادي الدولي الخامس الذي تنظمه الجمعية الاردنية للبحث العلمي والريادة والابداع بالتعاون مع جامعة البترا تحت عنوان "الاقتصادات الصاعدة بين البرامج الاقتصادية والمعايير الدولية" ان الوضع المالي القائم حاليا في الاردن يتميز بالاستقرار لوجود ركائز امان كمحفظة صندوق الضمان الاجتماعي التي فاقت موجوداتها المالية 9 مليارات دينار بالاضافة الى استقرار البنوك وسياسة البنك المركزي الثابتة .

وأضاف ان مجال الطاقة في الاردن سادته "الفوضى الخلاقة" نتيجة انقطاع الغاز المصري والتوجه الى شراء الوقود النفطي ما ادى الى تراكم مديونية الكهرباء الوطنية الى 5 مليارات دينار بالاضافة الى انشاء محطات توليد تعمل على الوقود الاحفوري الباهظ الثمن وعقد اتفاقيات لانتاج الطاقة المتجددة باسعار مرتفعة ولمدة تصل الى 20 عاما، مشيرا الى ان ارتفاع كلفة الطاقة يعتبر التحدي الاكبر الذي يواجه الصناعات الوطنية ويضعف تنافسيتها في السوق المحلية واسواق التصدير الامر الذي يتطلب وجود استراتيجية شاملة لقطاع الطاقة في الاردن بالتشاور مع مختلف القطاعات المعنية . ودعا الحكومة الى مراجعة الاتفاقيات التي تم عقدها مع شركات الطاقة لتخفيض اسعار الانتاج حاليا مما سيسهم في تسديد مديونية الشركة الوطنية للكهرباء ويخفض اسعار الطاقة في القطاعات الانتاجية بالمملكة، لافتا الى ضرورة تطوير شبكات الطاقة الكهربائية وفتح باب التصدير الكهربائي الاردني الى شبكات دول الجوار والاستمرار بالتنقيب عن الغاز والنفط في حقل الريشة ومواقع اخرى للتوجه الى الاكتفاء الذاتي.

وقال بدران، انه بالنسبة لعجز الميزان التجاري والذي بلغ 8 مليارات دينار عام 2018 بات من الضروري تنمية القطاع الصناعي والزراعي والخدماتي لدعم الانتاج المحلي الاجمالي وذلك بالشراكة مع القطاع الخاص في البدء بالمشروعات العملاقة ينسحب بعدها القطاع العام للتوجه الى قطاعات اخرى لتكون منافسة اقليميا وعالميا. واضاف انه ان الاوان ان تتوقف الحكومة عن فرض ضرائب ورسوم جديدة او التوسع في الضرائب القائمة حاليا وان تتوجه بدلا من ذلك الى تخفيض نفقاتها . وقال رئيس الجمعية الاردنية للبحث العلمي والريادة والابداع الدكتور رضا الخوالدة ان الاقتصادات الصاعدة شغلت حيزا عالميا قياديا يلعب دور اساسيا في تشكيل الاقتصاد العالمي وشكلت نسبة متزايدة من الناتج المحلي فاصبحت المساهم الرئيس في تحفيز الاقتصاد العالمي وصارت جزءا لا يتجزا منه، لكن التحديات تبقى دوما جزءا من عملية تطور هذه الاقتصادات وتعوق التنمية المستدامة وتقف حجر عثرة امام عزم النمو فيها.
وأشار الى ان المؤتمر جاء ليسلط الضوء على هذه التحديات ويتناول ابرز الاصلاحات الاقتصادية التي نفذتها الدول الصاعدة من خلال برامج محددة وكيفية تاثير ذلك على السياسات الاقتصادية والاستقرار النقدي واستقلالية البنوك المركزية فيها ويعرض التطورات والمستجدات على المعايير الدولية وادارة المخاطر وحاكمية مؤسساتها. واكد ان المؤتمر يولي اهمية خاصة للمستجدات على الصعيد المحلي الاردني من خلال تناول دقيق لاداء الاقتصاد الاردني واستقلالية البنوك المركزية والتمحيص في قانون الضرائب الجديد واثاره وكفاءته وتسليط الضوء على الاثر الاقتصادي لاستقرار التشريعات وتاثير الفساد على النمو والاستثمار والتضخم واثار كل ذلك على مسيرة الاقتصاد العام وانعكاساته على عجلة النشاط الاقتصادي.

وعرض المدير التنفيذي لمنتدى الاستراتيجيات الاردني وزير التخطيط الاسبق الدكتور ابراهيم سيف في ورقة عمل بعنوان " الاقتصاد الاردني في عقدين : انجازات وتحديات ماثلة" ابرز التحديات التي تواجه الاقتصاد الاردني والية التعامل معها، مشيرا الى ان الاردن الذي استقبل اكثر من مليون ومائتي الف لاجئ سوري، فقد اهم شريكين تجاريين تاريخيين وهما العراق وسوريا ولم نتمكن من تعويض هذه الاسواق اضافة الى انقطاع الغاز المصري وارتفاع نسبة البطالة وتضاعف عدد الاشخاص المشمولين تحت مظلة الضمان الاجتماعي . واشار الى ان 35 بالمائة من سكان الاردن الذين تضاعف عددهم خلال السنوات الاخيرة هم دون سن 14 سنة، ويجب اخذ ذلك بعين الاعتبار، داعيا الى اهمية تعزيز مساهمة القطاع الخاص والشراكة بينه وبين القطاع العام. وبين ان نسبة التوظيف في القطاع العام تشكل نسبة 30 بالمائة وهي نسبة مرتفعة ولكن بنفس الوقت الاجور ليست مرتفعة.
وعرض رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدكتور سامر الرجوب لمحاور المؤتمر ومن أهمها برامج الإصلاح الاقتصادي والمعايير الدولية في الاقتصادات الصاعدة والضرائب بين الهدف والأثر واستقرار التشريعات واثره الاقتصادي مؤكدا اهمية هذه المحاور في مناقشة قضايا اقتصادية اردنية مهمة. يشار الى ان الجمعية الاردنية للبحث العلمي تعقد مؤتمرا اقتصاديا دولياً بشكل دوري لمناقشة قضايا وملفات اقتصادية اردنية حيوية ويصار الى رفع التوصيات والمقررات الى رئيس الوزراء واصحاب القرار للاستفادة منها بما يخدم الاقتصاد الاردني.

بدران: ان الاوان ان تتوقف الحكومة عن فرض ضرائب جديدة

رئيس الوزراء الاسبق الدكتور عدنان بدران - أرشيفية

أحداث اليوم - دعا رئيس الوزراء الاسبق الدكتور عدنان بدران الى القضاء على التشريعات الطاردة للاستثمار وتوحيد المرجعيات المتعددة التي تشرف على قطاعات الاعمال والاستثمار ودعم الصناعات المحلية وحمايتها وبناء حاضنة تشريعية تتسم بالاستقرار لمدة عشر سنوات لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة .

وقال خلال افتتاحه اعمال المؤتمر الاقتصادي الدولي الخامس الذي تنظمه الجمعية الاردنية للبحث العلمي والريادة والابداع بالتعاون مع جامعة البترا تحت عنوان "الاقتصادات الصاعدة بين البرامج الاقتصادية والمعايير الدولية" ان الوضع المالي القائم حاليا في الاردن يتميز بالاستقرار لوجود ركائز امان كمحفظة صندوق الضمان الاجتماعي التي فاقت موجوداتها المالية 9 مليارات دينار بالاضافة الى استقرار البنوك وسياسة البنك المركزي الثابتة .

وأضاف ان مجال الطاقة في الاردن سادته "الفوضى الخلاقة" نتيجة انقطاع الغاز المصري والتوجه الى شراء الوقود النفطي ما ادى الى تراكم مديونية الكهرباء الوطنية الى 5 مليارات دينار بالاضافة الى انشاء محطات توليد تعمل على الوقود الاحفوري الباهظ الثمن وعقد اتفاقيات لانتاج الطاقة المتجددة باسعار مرتفعة ولمدة تصل الى 20 عاما، مشيرا الى ان ارتفاع كلفة الطاقة يعتبر التحدي الاكبر الذي يواجه الصناعات الوطنية ويضعف تنافسيتها في السوق المحلية واسواق التصدير الامر الذي يتطلب وجود استراتيجية شاملة لقطاع الطاقة في الاردن بالتشاور مع مختلف القطاعات المعنية .
ودعا الحكومة الى مراجعة الاتفاقيات التي تم عقدها مع شركات الطاقة لتخفيض اسعار الانتاج حاليا مما سيسهم في تسديد مديونية الشركة الوطنية للكهرباء ويخفض اسعار الطاقة في القطاعات الانتاجية بالمملكة، لافتا الى ضرورة تطوير شبكات الطاقة الكهربائية وفتح باب التصدير الكهربائي الاردني الى شبكات دول الجوار والاستمرار بالتنقيب عن الغاز والنفط في حقل الريشة ومواقع اخرى للتوجه الى الاكتفاء الذاتي.

وقال بدران، انه بالنسبة لعجز الميزان التجاري والذي بلغ 8 مليارات دينار عام 2018 بات من الضروري تنمية القطاع الصناعي والزراعي والخدماتي لدعم الانتاج المحلي الاجمالي وذلك بالشراكة مع القطاع الخاص في البدء بالمشروعات العملاقة ينسحب بعدها القطاع العام للتوجه الى قطاعات اخرى لتكون منافسة اقليميا وعالميا.
واضاف انه ان الاوان ان تتوقف الحكومة عن فرض ضرائب ورسوم جديدة او التوسع في الضرائب القائمة حاليا وان تتوجه بدلا من ذلك الى تخفيض نفقاتها .
وقال رئيس الجمعية الاردنية للبحث العلمي والريادة والابداع الدكتور رضا الخوالدة ان الاقتصادات الصاعدة شغلت حيزا عالميا قياديا يلعب دور اساسيا في تشكيل الاقتصاد العالمي وشكلت نسبة متزايدة من الناتج المحلي فاصبحت المساهم الرئيس في تحفيز الاقتصاد العالمي وصارت جزءا لا يتجزا منه، لكن التحديات تبقى دوما جزءا من عملية تطور هذه الاقتصادات وتعوق التنمية المستدامة وتقف حجر عثرة امام عزم النمو فيها.

وأشار الى ان المؤتمر جاء ليسلط الضوء على هذه التحديات ويتناول ابرز الاصلاحات الاقتصادية التي نفذتها الدول الصاعدة من خلال برامج محددة وكيفية تاثير ذلك على السياسات الاقتصادية والاستقرار النقدي واستقلالية البنوك المركزية فيها ويعرض التطورات والمستجدات على المعايير الدولية وادارة المخاطر وحاكمية مؤسساتها.
واكد ان المؤتمر يولي اهمية خاصة للمستجدات على الصعيد المحلي الاردني من خلال تناول دقيق لاداء الاقتصاد الاردني واستقلالية البنوك المركزية والتمحيص في قانون الضرائب الجديد واثاره وكفاءته وتسليط الضوء على الاثر الاقتصادي لاستقرار التشريعات وتاثير الفساد على النمو والاستثمار والتضخم واثار كل ذلك على مسيرة الاقتصاد العام وانعكاساته على عجلة النشاط الاقتصادي.

وعرض المدير التنفيذي لمنتدى الاستراتيجيات الاردني وزير التخطيط الاسبق الدكتور ابراهيم سيف في ورقة عمل بعنوان " الاقتصاد الاردني في عقدين : انجازات وتحديات ماثلة" ابرز التحديات التي تواجه الاقتصاد الاردني والية التعامل معها، مشيرا الى ان الاردن الذي استقبل اكثر من مليون ومائتي الف لاجئ سوري، فقد اهم شريكين تجاريين تاريخيين وهما العراق وسوريا ولم تتمكن من تعويض هذه الاسواق اضافة الى انقطاع الغاز المصري وارتفاع نسبة البطالة وتضاعف عدد الاشخاص المشمولين تحت مظلة الضمان الاجتماعي .
واشار الى ان 35 بالمائة من سكان الاردن الذين تضاعف عددهم خلال السنوات الاخيرة هم دون سن 14 سنة، ويجب اخذ ذلك بعين الاعتبار، داعيا الى اهمية تعزيز مساهمة القطاع الخاص والشراكة بينه وبين القطاع العام.
وبين ان نسبة التوظيف في القطاع العام تشكل نسبة 30 بالمائة وهي نسبة مرتفعة ولكن بنفس الوقت الاجور ليست مرتفعة.

وعرض رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدكتور سامر الرجوب لمحاور المؤتمر ومن أهمها برامج الإصلاح الاقتصادي والمعايير الدولية في الاقتصادات الصاعدة والضرائب بين الهدف والأثر واستقرار التشريعات واثره الاقتصادي مؤكدا اهمية هذه المحاور في مناقشة قضايا اقتصادية اردنية مهمة.
يشار الى ان الجمعية الاردنية للبحث العلمي تعقد مؤتمرا اقتصاديا دوليا بشكل دوري لمناقشة قضايا وملفات اقتصادية اردنية حيوية ويصار الى رفع التوصيات والمقررات الى رئيس الوزراء واصحاب القرار للاستفادة منها بما يخدم الاقتصاد الاردني. (بترا)

بدران: على الحكومة التوقف عن فرض الضرائب

قبل 17 ساعة

المحرر: شروق طومار

سما الاردن | دعا رئيس الوزراء الاسبق الدكتور عدنان بدران الى القضاء على التشريعات الطاردة للاستثمار وتوحيد المرجعيات المتعددة التي تشرف على قطاعات الاعمال والاستثمار ودعم الصناعات المحلية وحمايتها وبناء حاضنة تشريعية تتسم بالاستقرار لمدة عشر سنوات لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة .

وقال خلال افتتاحه اعمال المؤتمر الاقتصادي الدولي الخامس الذي تنظمه الجمعية الاردنية للبحث العلمي والريادة والابداع بالتعاون مع جامعة البترا تحت عنوان "الاقتصادات الصاعدة بين البرامج الاقتصادية والمعايير الدولية" ان الوضع المالي القائم حاليا في الاردن يتميز بالاستقرار لوجود ركائز امان كمحفظة صندوق الضمان الاجتماعي التي فاقت موجوداتها المالية 9 مليارات دينار بالاضافة الى استقرار البنوك وسياسة البنك المركزي الثابتة .

وأضاف ان مجال الطاقة في الاردن سادته "الفوضى الخلاقة" نتيجة انقطاع الغاز المصري والتوجه الى شراء الوقود النفطي ما ادى الى تراكم مديونية الكهرباء الوطنية الى 5 مليارات دينار بالاضافة الى انشاء محطات توليد تعمل على الوقود الاحفوري الباهظ الثمن وعقد اتفاقيات لانتاج الطاقة المتجددة باسعار مرتفعة ولمدة تصل الى 20 عاما، مشيرا الى ان ارتفاع كلفة الطاقة يعتبر التحدي الاكبر الذي يواجه الصناعات الوطنية ويضعف تنافسيتها في السوق المحلية واسواق التصدير الامر الذي يتطلب وجود استراتيجية شاملة لقطاع الطاقة في الاردن بالتشاور مع مختلف القطاعات المعنية .

ودعا الحكومة الى مراجعة الاتفاقيات التي تم عقدها مع شركات الطاقة لتخفيض اسعار الانتاج حاليا مما سيسهم في تسديد مديونية الشركة الوطنية للكهرباء ويخفض اسعار الطاقة في القطاعات الانتاجية بالمملكة، لافتا الى ضرورة تطوير شبكات الطاقة الكهربائية وفتح باب التصدير الكهربائي الاردني الى شبكات دول الجوار والاستمرار بالتنقيب عن الغاز والنفط في حقل الريشة ومواقع اخرى للتوجه الى الاكتفاء الذاتي.

وقال بدران، انه بالنسبة لعجز الميزان التجاري والذي بلغ 8 مليارات دينار عام 2018 بات من الضروري تنمية القطاع الصناعي والزراعي والخدماتي لدعم الانتاج المحلي الاجمالي وذلك بالشراكة مع القطاع الخاص في البدء بالمشروعات العملاقة ينسحب بعدها القطاع العام للتوجه الى قطاعات اخرى لتكون منافسة اقليميا وعالميا.

واضاف انه ان الاوان ان تتوقف الحكومة عن فرض ضرائب ورسوم جديدة او التوسع في الضرائب القائمة حاليا وان تتوجه بدلا من ذلك الى تخفيض نفقاتها .

وقال رئيس الجمعية الاردنية للبحث العلمي والريادة والابداع الدكتور رضا الخوالدة ان الاقتصادات الصاعدة شغلت حيزا عالميا قياديا يلعب دور اساسيا في تشكيل الاقتصاد العالمي وشكلت نسبة متزايدة من الناتج المحلي فاصبحت المساهم الرئيس في تحفيز الاقتصاد العالمي وصارت جزءا لا يتجزا منه، لكن التحديات تبقى دوما جزءا من عملية تطور هذه الاقتصادات وتعوق التنمية المستدامة وتقف حجر عثرة امام عزم النمو فيها.

وأشار الى ان المؤتمر جاء ليسلط الضوء على هذه التحديات ويتناول ابرز الاصلاحات الاقتصادية التي نفذتها الدول الصاعدة من خلال برامج محددة وكيفية تاثير ذلك على السياسات الاقتصادية والاستقرار النقدي واستقلالية البنوك المركزية فيها ويعرض التطورات والمستجدات على المعايير الدولية وادارة المخاطر وحاكمية مؤسساتها.

واكد ان المؤتمر يولي اهمية خاصة للمستجدات على الصعيد المحلي الاردني من خلال تناول دقيق لاداء الاقتصاد الاردني واستقلالية البنوك المركزية والتمحيص في قانون الضرائب الجديد واثاره وكفاءته وتسليط الضوء على الاثر الاقتصادي لاستقرار التشريعات وتاثير الفساد على النمو والاستثمار والتضخم واثار كل ذلك على مسيرة الاقتصاد العام وانعكاساته على عجلة النشاط الاقتصادي.

وعرض المدير التنفيذي لمنتدى الاستراتيجيات الاردني وزير التخطيط الاسبق الدكتور ابراهيم سيف في ورقة عمل بعنوان " الاقتصاد الاردني في عقدين : انجازات وتحديات ماثلة" ابرز التحديات التي تواجه الاقتصاد الاردني والية التعامل معها، مشيرا الى ان الاردن الذي استقبل اكثر من مليون ومائتي الف لاجئ سوري، فقد اهم شريكين تجاريين تاريخيين وهما العراق وسوريا ولم تتمكن من تعويض هذه الاسواق اضافة الى انقطاع الغاز المصري وارتفاع نسبة البطالة وتضاعف عدد الاشخاص المشمولين تحت مظلة الضمان الاجتماعي .

واشار الى ان 35 بالمائة من سكان الاردن الذين تضاعف عددهم خلال السنوات الاخيرة هم دون سن 14 سنة، ويجب اخذ ذلك بعين الاعتبار، داعيا الى اهمية تعزيز مساهمة القطاع الخاص والشراكة بينه وبين القطاع العام.

وبين ان نسبة التوظيف في القطاع العام تشكل نسبة 30 بالمائة وهي نسبة مرتفعة ولكن بنفس الوقت الاجور ليست مرتفعة.

وعرض رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدكتور سامر الرجوب لمحاور المؤتمر ومن أهمها برامج الإصلاح الاقتصادي والمعايير الدولية في الاقتصادات الصاعدة والضرائب بين الهدف والأثر واستقرار التشريعات واثره الاقتصادي مؤكدا اهمية هذه المحاور في مناقشة قضايا اقتصادية اردنية مهمة.

يشار الى ان الجمعية الاردنية للبحث العلمي تعقد مؤتمرا اقتصاديا دوليا بشكل دوري لمناقشة قضايا وملفات اقتصادية اردنية حيوية ويصار الى رفع التوصيات والمقررات الى رئيس الوزراء واصحاب القرار للاستفادة منها بما يخدم الاقتصاد الاردني.

بدران يدعو لتوحيد المرجعيات التي تشرف على قطاعات الاستثمار

20-07-2019 01:13 PM

عمانيات - دعا رئيس الوزراء الاسبق الدكتور عدنان بدران الى القضاء على التشريعات الطاردة للاستثمار وتوحيد المرجعيات المتعددة التي تشرف على قطاعات الاعمال والاستثمار ودعم الصناعات المحلية وحمايتها وبناء حاضنة تشريعية تتسم بالاستقرار لمدة عشر سنوات لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة .

وقال خلال افتتاحه اعمال المؤتمر الاقتصادي الدولي الخامس الذي تنظمه الجمعية الاردنية للبحث العلمي والريادة والابداع بالتعاون مع جامعة البترا تحت عنوان "الاقتصادات الصاعدة بين البرامج الاقتصادية والمعايير الدولية" ان الوضع المالي القائم حاليا في الاردن يتميز بالاستقرار لوجود ركائز امان كمحفظة صندوق الضمان الاجتماعي التي فاقت موجوداتها المالية 9 مليارات دينار بالاضافة الى استقرار البنوك وسياسة البنك المركزي الثابتة .

وأضاف ان مجال الطاقة في الاردن سادته "الفوضى الخلاقة" نتيجة انقطاع الغاز المصري والتوجه الى شراء الوقود النفطي ما ادى الى تراكم مديونية الكهرباء الوطنية الى 5 مليارات دينار بالاضافة الى انشاء محطات توليد تعمل على الوقود الاحفوري الباهظ الثمن وعقد اتفاقيات لانتاج الطاقة المتجددة باسعار مرتفعة ولمدة تصل الى 20 عاما، مشيرا الى ان ارتفاع كلفة الطاقة يعتبر التحدي الاكبر الذي يواجه الصناعات الوطنية ويضعف تنافسيتها في السوق المحلية واسواق التصدير الامر الذي يتطلب وجود استراتيجية شاملة لقطاع الطاقة في الاردن بالتشاور مع مختلف القطاعات المعنية .
ودعا الحكومة الى مراجعة الاتفاقيات التي تم عقدها مع شركات الطاقة لتخفيض اسعار الانتاج حاليا مما سيسهم في تسديد مديونية الشركة الوطنية للكهرباء ويخفض اسعار الطاقة في القطاعات الانتاجية بالمملكة، لافتا الى ضرورة تطوير شبكات الطاقة الكهربائية وفتح باب التصدير الكهربائي الاردني الى شبكات دول الجوار والاستمرار بالتنقيب عن الغاز والنفط في حقل الريشة ومواقع اخرى للتوجه الى الاكتفاء الذاتي.

وقال بدران، انه بالنسبة لعجز الميزان التجاري والذي بلغ 8 مليارات دينار عام 2018 بات من الضروري تنمية القطاع الصناعي والزراعي والخدماتي لدعم الانتاج المحلي الاجمالي وذلك بالشراكة مع القطاع الخاص في البدء بالمشروعات العملاقة ينسحب بعدها القطاع العام للتوجه الى قطاعات اخرى لتكون منافسة اقليميا وعالميا.
واضاف انه ان الاوان ان تتوقف الحكومة عن فرض ضرائب ورسوم جديدة او التوسع في الضرائب القائمة حاليا وان تتوجه بدلا من ذلك الى تخفيض نفقاتها .
وقال رئيس الجمعية الاردنية للبحث العلمي والريادة والابداع الدكتور رضا الخوالدة ان الاقتصادات الصاعدة شغلت حيزا عالميا قياديا يلعب دور اساسيا في تشكيل الاقتصاد العالمي وشكلت نسبة متزايدة من الناتج المحلي فاصبحت المساهم الرئيس في تحفيز الاقتصاد العالمي وصارت جزءا لا يتجزا منه، لكن التحديات تبقى دوما جزءا من عملية تطور هذه الاقتصادات وتعوق التنمية المستدامة وتقف حجر عثرة امام عزم النمو فيها.

وأشار الى ان المؤتمر جاء ليسلط الضوء على هذه التحديات ويتناول ابرز الاصلاحات الاقتصادية التي نفذتها الدول الصاعدة من خلال برامج محددة وكيفية تاثير ذلك على السياسات الاقتصادية والاستقرار النقدي واستقلالية البنوك المركزية فيها ويعرض التطورات والمستجدات على المعايير الدولية وادارة المخاطر وحاكمية مؤسساتها.
واكد ان المؤتمر يولي اهمية خاصة للمستجدات على الصعيد المحلي الاردني من خلال تناول دقيق لاداء الاقتصاد الاردني واستقلالية البنوك المركزية والتمحيص في قانون الضرائب الجديد واثاره وكفاءته وتسليط الضوء على الاثر الاقتصادي لاستقرار التشريعات وتاثير الفساد على النمو والاستثمار والتضخم واثار كل ذلك على مسيرة الاقتصاد العام وانعكاساته على عجلة النشاط الاقتصادي.

وعرض المدير التنفيذي لمنتدى الاستراتيجيات الاردني وزير التخطيط الاسبق الدكتور ابراهيم سيف في ورقة عمل بعنوان " الاقتصاد الاردني في عقدين : انجازات وتحديات ماثلة" ابرز التحديات التي تواجه الاقتصاد الاردني والية التعامل معها، مشيرا الى ان الاردن الذي استقبل اكثر من مليون ومائتي الف لاجئ سوري، فقد اهم شريكين تجاريين تاريخيين وهما العراق وسوريا ولم نتمكن من تعويض هذه الاسواق اضافة الى انقطاع الغاز المصري وارتفاع نسبة البطالة وتضاعف عدد الاشخاص المشمولين تحت مظلة الضمان الاجتماعي .
واشار الى ان 35 بالمائة من سكان الاردن الذين تضاعف عددهم خلال السنوات الاخيرة هم دون سن 14 سنة، ويجب اخذ ذلك بعين الاعتبار، داعيا الى اهمية تعزيز مساهمة القطاع الخاص والشراكة بينه وبين القطاع العام.
وبين ان نسبة التوظيف في القطاع العام تشكل نسبة 30 بالمائة وهي نسبة مرتفعة ولكن بنفس الوقت الاجور ليست مرتفعة.

وعرض رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدكتور سامر الرجوب لمحاور المؤتمر ومن أهمها برامج الإصلاح الاقتصادي والمعايير الدولية في الاقتصادات الصاعدة والضرائب بين الهدف والأثر واستقرار التشريعات واثره الاقتصادي مؤكدا اهمية هذه المحاور في مناقشة قضايا اقتصادية اردنية مهمة.
يشار الى ان الجمعية الاردنية للبحث العلمي تعقد مؤتمرا اقتصاديا دوليا بشكل دوري لمناقشة قضايا وملفات اقتصادية اردنية حيوية ويصار الى رفع التوصيات والمقررات الى رئيس الوزراء واصحاب القرار للاستفادة منها بما يخدم الاقتصاد الاردني. (بترا)

بدران يدعو لوقف فرض الضرائب

Share Tweet Mail Share

نيسان ـ نشر في: 2019-07-20

دعا رئيس الوزراء الاسبق الدكتور عدنان بدران الى القضاء على التشريعات الطاردة للاستثمار وتوحيد المرجعيات المتعددة التي تشرف على قطاعات الاعمال والاستثمار ودعم الصناعات المحلية وحمايتها وبناء حاضنة تشريعية تتسم بالاستقرار لمدة عشر سنوات لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة .

وقال خلال افتتاحه اعمال المؤتمر الاقتصادي الدولي الخامس الذي تنظمه الجمعية الاردنية للبحث العلمي والريادة والابداع بالتعاون مع جامعة البترا تحت عنوان "الاقتصادات الصاعدة بين البرامج الاقتصادية والمعايير الدولية" ان الوضع المالي القائم حاليا في الاردن يتميز بالاستقرار لوجود ركائز امان كمحفظة صندوق الضمان الاجتماعي التي فاقت موجوداتها المالية 9 مليارات دينار بالاضافة الى استقرار البنوك وسياسة البنك المركزي الثابتة .

وأضاف ان مجال الطاقة في الاردن سادته "الفوضى الخلاقة" نتيجة انقطاع الغاز المصري والتوجه الى شراء الوقود النفطي ما ادى الى تراكم مديونية الكهرباء الوطنية الى 5 مليارات دينار بالاضافة الى انشاء محطات توليد تعمل على الوقود الاحفوري الباهظ الثمن وعقد اتفاقيات لانتاج الطاقة المتجددة باسعار مرتفعة ولمدة تصل الى 20 عاما، مشيرا الى ان ارتفاع كلفة الطاقة يعتبر التحدي الاكبر الذي يواجه الصناعات الوطنية ويضعف تنافسيتها في السوق المحلية واسواق التصدير الامر الذي يتطلب وجود استراتيجية شاملة لقطاع الطاقة في الاردن بالتشاور مع مختلف القطاعات المعنية .

ودعا الحكومة الى مراجعة الاتفاقيات التي تم عقدها مع شركات الطاقة لتخفيض اسعار الانتاج حاليا مما سيسهم في تسديد مديونية الشركة الوطنية للكهرباء ويخفض اسعار الطاقة في القطاعات الانتاجية بالمملكة، لافتا الى ضرورة تطوير شبكات الطاقة الكهربائية وفتح باب التصدير الكهربائي الاردني الى شبكات دول الجوار والاستمرار بالتنقيب عن الغاز والنفط في حقل الريشة ومواقع اخرى للتوجه الى الاكتفاء الذاتي.

وقال بدران، انه بالنسبة لعجز الميزان التجاري والذي بلغ 8 مليارات دينار عام 2018 بات من الضروري تنمية القطاع الصناعي والزراعي والخدماتي لدعم الانتاج المحلي الاجمالي وذلك بالشراكة مع القطاع الخاص في البدء بالمشروعات العملاقة ينسحب بعدها القطاع العام للتوجه الى قطاعات اخرى لتكون منافسة اقليميا وعالميا.

واضاف انه ان الاوان ان تتوقف الحكومة عن فرض ضرائب ورسوم جديدة او التوسع في الضرائب القائمة حاليا وان تتوجه بدلا من ذلك الى تخفيض نفقاتها .

وقال رئيس الجمعية الاردنية للبحث العلمي والريادة والابداع الدكتور رضا الخوالدة ان الاقتصادات الصاعدة شغلت حيزا عالميا قياديا يلعب دور اساسيا في تشكيل الاقتصاد العالمي وشكلت نسبة متزايدة من الناتج المحلي فاصبحت المساهم الرئيس في تحفيز الاقتصاد العالمي وصارت جزءا لا يتجزا منه، لكن التحديات تبقى دوما جزءا من عملية تطور هذه الاقتصادات وتعوق التنمية المستدامة وتقف حجر عثرة امام عزم النمو فيها.

وأشار الى ان المؤتمر جاء ليسلط الضوء على هذه التحديات ويتناول ابرز الاصلاحات الاقتصادية التي نفذتها الدول الصاعدة من خلال برامج محددة وكيفية تاثير ذلك على السياسات الاقتصادية والاستقرار النقدي واستقلالية البنوك المركزية فيها ويعرض التطورات والمستجدات على المعايير الدولية وادارة المخاطر وحاكمية مؤسساتها.

واكد ان المؤتمر يولي اهمية خاصة للمستجدات على الصعيد المحلي الاردني من خلال تناول دقيق لاداء الاقتصاد الاردني واستقلالية البنوك المركزية والتمحيص في قانون الضرائب الجديد واثاره وكفاءته وتسليط الضوء على الاثر الاقتصادي لاستقرار التشريعات وتاثير الفساد على النمو والاستثمار والتضخم واثار كل ذلك على مسيرة الاقتصاد العام وانعكاساته على عجلة النشاط الاقتصادي.

وعرض المدير التنفيذي لمنتدى الاستراتيجيات الاردني وزير التخطيط الاسبق الدكتور ابراهيم سيف في ورقة عمل بعنوان " الاقتصاد الاردني في عقدين : انجازات وتحديات ماثلة" ابرز التحديات التي تواجه الاقتصاد الاردني والية التعامل معها، مشيرا الى ان الاردن الذي استقبل اكثر من مليون ومائتي الف لاجئ سوري، فقد اهم شريكين تجاريين تاريخيين وهما العراق وسوريا ولم نتمكن من تعويض هذه الاسواق اضافة الى انقطاع الغاز المصري وارتفاع نسبة البطالة وتضاعف عدد الاشخاص المشمولين تحت مظلة الضمان الاجتماعي .

واشار الى ان 35 بالمائة من سكان الاردن الذين تضاعف عددهم خلال السنوات الاخيرة هم دون سن 14 سنة، ويجب اخذ ذلك بعين الاعتبار، داعيا الى اهمية تعزيز مساهمة القطاع الخاص والشراكة بينه وبين القطاع العام.

وبين ان نسبة التوظيف في القطاع العام تشكل نسبة 30 بالمائة وهي نسبة مرتفعة ولكن بنفس الوقت الاجور ليست مرتفعة.

وعرض رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدكتور سامر الرجوب لمحاور المؤتمر ومن أهمها برامج الإصلاح الاقتصادي

الأردن مال عربي ودولي مقالات ناشئة نيسان عيون نيسان مناسبات ثقافة وفنون امرأ

يشار الى ان الجمعية الاردنية للبحث العلمي تعقد مؤتمرا اقتصاديا دوليا بشكل دوري لمناقشة قضايا وملفات اقتصادية اردنية حيوية ويصار الى رفع التوصيات والمقررات الى رئيس الوزراء واصحاب القرار للاستفادة منها بما يخدم الاقتصاد الاردني.

بدران يدعو الحكومة الى التوقف عن فرض ضرائب ورسوم جديدة

تم نشره السبت 20 تمّوز / يوليو 2019 01:01 مساءً

ضريبة - تعبيرية

المدينة نيوز:- دعا رئيس الوزراء الاسبق الدكتور عدنان بدران الى القضاء على التشريعات الطاردة للاستثمار وتوحيد المرجعيات المتعددة التي تشرف على قطاعات الاعمال والاستثمار ودعم الصناعات المحلية وحمايتها وبناء حاضنة تشريعية تتسم بالاستقرار لمدة عشر سنوات لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة .

وقال خلال افتتاحه اعمال المؤتمر الاقتصادي الدولي الخامس الذي تنظمه الجمعية الاردنية للبحث العلمي والريادة والابداع بالتعاون مع جامعة البترا تحت عنوان "الاقتصادات الصاعدة بين البرامج الاقتصادية والمعايير الدولية" ان الوضع المالي القائم حاليا في الاردن يتميز بالاستقرار لوجود ركائز امان كمحفظة صندوق الضمان الاجتماعي التي فاقت موجوداتها المالية 9 مليارات دينار بالاضافة الى استقرار البنوك وسياسة البنك المركزي الثابتة .

وأضاف ان مجال الطاقة في الاردن سادته "الفوضى الخلاقة" نتيجة انقطاع الغاز المصري والتوجه الى شراء الوقود النفطي ما ادى الى تراكم مديونية الكهرباء الوطنية الى 5 مليارات دينار بالاضافة الى انشاء محطات توليد تعمل على الوقود الاحفوري الباهظ الثمن وعقد اتفاقيات لانتاج الطاقة المتجددة باسعار مرتفعة ولمدة تصل الى 20 عاما، مشيرا الى ان ارتفاع كلفة الطاقة يعتبر التحدي الاكبر الذي يواجه الصناعات الوطنية ويضعف تنافسيتها في السوق المحلية واسواق التصدير الامر الذي يتطلب وجود استراتيجية شاملة لقطاع الطاقة في الاردن بالتشاور مع مختلف القطاعات المعنية .

ودعا الحكومة الى مراجعة الاتفاقيات التي تم عقدها مع شركات الطاقة لتخفيض اسعار الانتاج حاليا مما سيسهم في تسديد مديونية الشركة الوطنية للكهرباء ويخفض اسعار الطاقة في القطاعات الانتاجية بالمملكة، لافتا الى ضرورة تطوير شبكات الطاقة الكهربائية وفتح باب التصدير الكهربائي الاردني الى شبكات دول الجوار والاستمرار بالتنقيب عن الغاز والنفط في حقل الريشة ومواقع اخرى للتوجه الى الاكتفاء الذاتي.

وقال بدران، انه بالنسبة لعجز الميزان التجاري والذي بلغ 8 مليارات دينار عام 2018 بات من الضروري تنمية القطاع الصناعي والزراعي والخدماتي لدعم الانتاج المحلي الاحمالي وذلك بالشراكة مع القطاع الخاص في البدء بالمشروعات العملاقة ينسحب بعدها القطاع العام للتوجه الى قطاعات اخرى لتكون منافسة اقليميا وعالميا.

واضاف انه ان الاوان ان تتوقف الحكومة عن فرض ضرائب ورسوم جديدة او التوسع في الضرائب القائمة حاليا وان تتوجه بدلا من ذلك الى تخفيض نفقاتها .

وقال رئيس الجمعية الاردنية للبحث العلمي والريادة والابداع الدكتور رضا الحوالدة ان الاقتصادات الصاعدة شغلت حيزا عالميا قياديا يلعب دور اساسيا في تشكيل الاقتصاد العالمي وشكلت نسبة متزايدة من الناتج المحلي فاصبحت المساهم الرئيس في تحفيز الاقتصاد العالمي وصارت جزءا لا يتجزا منه، لكن التحديات تبقى دوما جزءا من عملية تطور هذه الاقتصادات وتعوق التنمية المستدامة وتقف حجر عثرة امام عزم النمو فيها.

وأشار الى ان المؤتمر جاء ليسلط الضوء على هذه التحديات ويتناول ابرز الاصلاحات الاقتصادية التي نفذتها الدول الصاعدة من خلال برامج محددة وكيفية تاثير ذلك على السياسات الاقتصادية والاستقرار النقدي واستقلالية البنوك المركزية فيها ويعرض التطورات والمستجدات على المعايير الدولية وادارة المخاطر وحاكمية مؤسساتها.

واكد ان المؤتمر يولي اهمية خاصة للمستجدات على الصعيد المحلي الاردني من خلال تناول دقيق لاداء الاقتصاد الاردني واستقلالية البنوك المركزية والتمحيص في قانون الضرائب الجديد واثاره وكفاءته وتسليط الضوء على الاثر الاقتصادي لاستقرار التشريعات وتاثير الفساد على النمو والاستثمار والتضخم واثار كل ذلك على مسيرة الاقتصاد العام وانعكاساته على عجلة النشاط الاقتصادي.

وعرض المدير التنفيذي لمنتدى الاستراتيجيات الاردني وزير التخطيط الاسبق الدكتور ابراهيم سيف في ورقة عمل بعنوان " الاقتصاد الاردني في عقدين : انجازات وتحديات ماثلة" ابرز التحديات التي تواجه الاقتصاد الاردني والية التعامل معها، مشيرا الى ان الاردن الذي استقبل اكثر من مليون ومائتي الف لاجئ سوري، فقد اهم شريكين تجاريين تاريخيين وهما العراق وسوريا ولم تتمكن من تعويض هذه الاسواق اضافه الى انقطاع الغاز المصري وارتفاع نسبة البطالة وتضاعف عدد الاشخاص المشمولين تحت مظلة الضمان الاجتماعي .

واشار الى ان 35 بالمائة من سكان الاردن الذين تضاعف عددهم خلال السنوات الاخيرة هم دون سن 14 سنة، ويجب اخذ ذلك بعين الاعتبار، داعيا الى اهمية تعزيز مساهمة القطاع الخاص والشراكة بينه وبين القطاع العام.

وبين ان نسبة التوظيف في القطاع العام تشكل نسبة 30 بالمائة وهي نسبة مرتفعة ولكن بنفس الوقت الاجور ليست مرتفعة.

وعرض رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدكتور سامر الرجوب لمحاور المؤتمر ومن أهمها برامج الإصلاح الاقتصادي والمعايير الدولية في الاقتصادات الصاعدة والضرائب بين الهدف والأثر واستقرار التشريعات واثره الاقتصادي مؤكدا اهمية هذه المحاور في مناقشة قضايا اقتصادية اردنية مهمة.

يشار الى ان الجمعية الاردنية للبحث العلمي تعقد مؤتمرا اقتصاديا دوليا بشكل دوري لمناقشة قضايا وملفات اقتصادية اردنية حيوية ويصار الى رفع التوصيات والمقررات الى رئيس الوزراء واصحاب القرار للاستفادة منها بما يخدم الاقتصاد الاردني.

-- (بترا)

بدران يدعو إلى القضاء على التشريعات الطاردة للاستثمار وتوحيد المرجعية

أردني - دعا رئيس الوزراء الاسبق الدكتور عدنان بدران الى القضاء على التشريعات الطارده للاستثمار وتوحيد المرجعيات المتعدده التي تشرف على قطاعات الاعمال والاستثمار ودعم الصناعات المحلية وحمايتها وبناء حاضنة تشريعية تتسم بالاستقرار لمده عشر سنوات لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة .

وقال خلال افتتاحه اعمال المؤتمر الاقتصادي الدولي الخامس الذي تنظمه الجمعية الاردنية للبحث العلمي والريادة والابداع بالتعاون مع جامعة البترا تحت عنوان "الاقتصادات الصاعده بين البرامج الاقتصادية والمعايير الدولية" ان الوضع المالي القائم حاليا في الاردن يتميز بالاستقرار لوجود ركائز امان كمحفظة صندوق الضمان الاجتماعي التي فاقت موجوداتها المالية 9 مليارات دينار بالاضافة الى استقرار البنوك وسياسة البنك المركزي الثابتة .

وأضاف ان مجال الطاقة في الاردن سادته "الفوضى الخلاقة" نتيجة انقطاع الغاز المصري والتوجه الى شراء الوقود النفطي ما ادى الى تراكم مديونية الكهرباء الوطنية الى 5 مليارات دينار بالاضافة الى انشاء محطات توليد تعمل على الوقود الاحفوري الباهظ الثمن وعقد اتفاقيات لانتاج الطاقة المتجدده باسعار مرتفعة ولمده تصل الى 20 عاما، مشيرا الى ان ارتفاع كلفة الطاقة يعتبر التحدي الاكبر الذي يواجه الصناعات الوطنية ويضعف تنافسيتها في السوق المحلية واسواق التصدير الامر الذي يتطلب وجود استراتيجية شاملة لقطاع الطاقة في الاردن بالتشاور مع مختلف القطاعات المعنية .

ودعا الحكومة الى مراجعة الاتفاقيات التي تم عقدها مع شركات الطاقة لتخفيض اسعار الانتاج حاليا مما سيسهم في تسديد مديونية الشركة الوطنية للكهرباء ويخفض اسعار الطاقة في القطاعات الانتاجية بالمملكة، لافتا الى ضروره تطوير شبكات الطاقة الكهربائية وفتح باب التصدير الكهربائي الاردني الى شبكات دول الجوار والاستمرار بالتنقيب عن الغاز والنفط في حقل الريشة ومواقع اخرى للتوجه الى الاكتفاء الذاتي.

وقال بدران، انه بالنسبة لعجز الميزان التجاري والذي بلغ 8 مليارات دينار عام 2018 بات من الضروري تنمية القطاع الصناعي والزراعي والخدماتي لدعم الانتاج المحلي الاجمالي وذلك بالشراكة مع القطاع الخاص في البدء بالمشروعات العملاقة ينسحب بعدها القطاع العام للتوجه الى قطاعات اخرى لتكون منافسة اقليميا وعالميا.

واضاف انه ان الاوان ان تتوقف الحكومة عن فرض ضرائب ورسوم جديده او التوسع في الضرائب القائمة حاليا وان تتوجه بدلا من ذلك الى تخفيض نفقاتها .

وقال رئيس الجمعية الاردنية للبحث العلمي والريادة والابداع الدكتور رضا الخوالده ان الاقتصادات الصاعده شغلت حيزا عالميا قياديا يلعب دور اساسيا في تشكيل الاقتصاد العالمي وشكلت نسبة متزايده من الناتج المحلي فاصبحت المساهم الرئيس في تحفيز الاقتصاد العالمي وصارت جزءا لا يتجزا منه، لكن التحديات تبقى دوما جزءا من عملية تطور هذه الاقتصادات وتعوق التنمية المستدامة وتقف حجر عثره امام عزم النمو فيها.

وأشار الى ان المؤتمر جاء ليسلط الضوء على هذه التحديات ويتناول ابرز الاصلاحات الاقتصادية التي نفذتها الدول الصاعده من خلال برامج محدده وكيفية تاثير ذلك على السياسات الاقتصادية والاستقرار النقدي واستقلالية البنوك المركزية فيها ويعرض التطورات والمستجدات على المعايير الدولية واداره المخاطر وحاكمية مؤسساتها.

واكد ان المؤتمر يولي اهمية خاصة للمستجدات على الصعيد المحلي الاردني من خلال تناول دقيق لاداء الاقتصاد الاردني واستقلالية البنوك المركزية والتمحيص في قانون الضرائب الجديد واثاره وكفاءته وتسليط الضوء على الاثر الاقتصادي لاستقرار التشريعات وتاثير الفساد على النمو والاستثمار والتضخم واثار كل ذلك على مسيره الاقتصاد العام وانعكاساته على عجلة النشاط الاقتصادي.

وعرض المدير التنفيذي لمنتدى الاستراتيجيات الاردني وزير التخطيط الاسبق الدكتور ابراهيم سيف في ورقة عمل بعنوان " الاقتصاد الاردني في عقدين : انجازات وتحديات ماثلة" ابرز التحديات التي تواجه الاقتصاد الاردني والية التعامل معها، مشيرا الى ان الاردن الذي استقبل اكثر من مليون ومائتي الف لاجئ سوري، فقد اهم شريكين تجاريين تاريخيين وهما العراق وسوريا ولم نتمكن من تعويض هذه الاسواق اضافة الى انقطاع الغاز المصري وارتفاع نسبة البطالة وتضاعف عدد الاشخاص المشمولين تحت مظلة الضمان الاجتماعي .

واشار الى ان 35 بالمائة من سكان الاردن الذين تضاعف عددهم خلال السنوات الاخيره هم دون سن 14 سنة، ويجب اخذ ذلك بعين الاعتبار ، داعيا الى اهمية تعزيز مساهمة القطاع الخاص والشراكة بينه وبين القطاع العام.

وبين ان نسبة التوظيف في القطاع العام تشكل نسبة 30 بالمائة وهي نسبة مرتفعة ولكن بنفس الوقت الاجور ليست مرتفعة.

وعرض رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدكتور سامر الرجوب لمحاور المؤتمر ومن أهمها برامج الإصلاح الاقتصادي والمعايير الدولية في الاقتصادات الصاعده والضرائب بين الهدف والأثر واستقرار التشريعات واثره الاقتصادي مؤكدا اهمية هذه المحاور في مناقشة قضايا اقتصادية اردنية مهمة.

يشار الى ان الجمعية الاردنية للبحث العلمي تعقد مؤتمرا اقتصاديا دوليا بشكل دوري لمناقشة قضايا وملفات اقتصادية اردنية حيوية وبصار الى رفع التوصيات والمقررات الى رئيس الوزراء واصحاب القرار للاستفاده منها بما يخدم الاقتصاد الاردني.

بدران يدعو إلى القضاء على التشريعات الطاردة للاستثمار وتوحيد المرجعية

رم -- دعا رئيس الوزراء الاسبق الدكتور عدنان بدران الى القضاء على التشريعات الطاردة للاستثمار وتوحيد المرجعيات المتعددة التي تشرف على قطاعات الاعمال والاستثمار ودعم الصناعات المحلية وحمايتها وبناء حاضنة تشريعية تتسم بالاستقرار لمدة عشر سنوات لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة .

وقال خلال افتتاحه اعمال المؤتمر الاقتصادي الدولي الخامس الذي تنظمه الجمعية الاردنية للبحث العلمي والريادة والابداع بالتعاون مع جامعة البترا تحت عنوان 'الاقتصادات الصاعدة بين البرامج الاقتصادية والمعايير الدولية' ان الوضع المالي القائم حاليا في الاردن يتميز بالاستقرار لوجود ركائز امان كمحفظة صندوق الضمان الاجتماعي التي فاقت موجوداتها المالية 9 مليارات دينار بالاضافة الى استقرار البنوك وسياسة البنك المركزي الثابتة .

وأضاف ان مجال الطاقة في الاردن سادته 'الفوضى الخلاقة' نتيجة انقطاع الغاز المصري والتوجه الى شراء الوقود النفطي ما ادى الى تراكم مديونية الكهرباء الوطنية الى 5 مليارات دينار بالاضافة الى انشاء محطات توليد تعمل على الوقود الاحفوري الباهظ الثمن وعقد اتفاقيات لانتاج الطاقة المتجددة باسعار مرتفعة ولمدة تصل الى 20 عاما، مشيرا الى ان ارتفاع كلفة الطاقة يعتبر التحدي الاكبر الذي يواجه الصناعات الوطنية ويضعف تنافسيتها في السوق المحلية واسواق التصدير الامر الذي يتطلب وجود استراتيجية شاملة لقطاع الطاقة في الاردن بالتشاور مع مختلف القطاعات المعنية .

ودعا الحكومة الى مراجعة الاتفاقيات التي تم عقدها مع شركات الطاقة لتخفيض اسعار الانتاج حاليا مما سيسهم في تسديد مديونية الشركة الوطنية للكهرباء وبخفض اسعار الطاقة في القطاعات الانتاجية بالمملكة، لافتا الى ضرورة تطوير شبكات الطاقة الكهربائية وفتح باب التصدير الكهربائي الاردني الى شبكات دول الجوار والاستمرار بالتنقيب عن الغاز والنفط في حقل الريشة ومواقع اخرى للتوجه الى الاكتفاء الذاتي.

وقال بدران، انه بالنسبة لعجز الميزان التجاري والذي بلغ 8 مليارات دينار عام 2018 بات من الضروري تنمية القطاع الصناعي والزراعي والخدماتي لدعم الانتاج المحلي الاجمالي وذلك بالشراكة مع القطاع الخاص في البدء بالمشروعات العملاقة ينسحب بعدها القطاع العام للتوجه الى قطاعات اخرى لتكون منافسة اقليميا وعالميا.

واضاف انه ان الاوان ان تتوقف الحكومة عن فرض ضرائب ورسوم جديدة او التوسع في الضرائب القائمة حاليا وان تتوجه بدلا من ذلك الى تخفيض نفقاتها .

وقال رئيس الجمعية الاردنية للبحث العلمي والريادة والابداع الدكتور رضا الخوالدة ان الاقتصادات الصاعدة شغلت حيزا عالميا قياديا يلعب دور اساسيا في تشكيل الاقتصاد العالمي وشكلت نسبة متزايدة من الناتج المحلي فاصبحت المساهم الرئيس في تحفيز الاقتصاد العالمي وصارت جزءا لا يتجزا منه، لكن التحديات تبقى دوما جزءا من عملية تطور هذه الاقتصادات وتعوق التنمية المستدامة وتقف حجر عثرة امام عزم النمو فيها.

وأشار الى ان المؤتمر جاء ليسلط الضوء على هذه التحديات ويتناول ابرز الاصلاحات الاقتصادية التي نفذتها الدول الصاعدة من خلال برامج محددة وكيفية تاثير ذلك على السياسات الاقتصادية والاستقرار النقدي واستقلالية البنوك المركزية فيها ويعرض التطورات والمستجدات على المعايير الدولية وادارة المخاطر وحاكمية مؤسساتها.

واكد ان المؤتمر يولي اهمية خاصة للمستجدات على الصعيد المحلي الاردني من خلال تناول دقيق لاداء الاقتصاد الاردني واستقلالية البنوك المركزية والتمحيص في قانون الضرائب الجديد واثاره وكفاءته وتسليط الضوء على الاثر الاقتصادي لاستقرار التشريعات وتاثير الفساد على النمو والاستثمار والتضخم واثار كل ذلك على مسيرة الاقتصاد العام وانعكاساته على عجلة النشاط الاقتصادي.

وعرض المدير التنفيذي لمنتدى الاستراتيجيات الاردني وزير التخطيط الاسبق الدكتور ابراهيم سيف في ورقة عمل بعنوان ' الاقتصاد الاردني في عقدين : انجازات وتحديات ماثلة' ابرز التحديات التي تواجه الاقتصاد الاردني والية التعامل معها، مشيرا الى ان الاردن الذي استقبل اكثر من مليون ومائتي الف لاجئ سوري، فقد اهم شريكين تجاريين تاريخيين وهما العراق وسوريا ولم نتمكن من تعويض هذه الاسواق اضافة الى انقطاع الغاز المصري وارتفاع نسبة البطالة وتضاعف عدد الاشخاص المشمولين تحت مظلة الضمان الاجتماعي .

واشار الى ان 35 بالمائة من سكان الاردن الذين تضاعف عددهم خلال السنوات الاخيرة هم دون سن 14 سنة، ويجب اخذ ذلك بعين الاعتبار، داعيا الى اهمية تعزيز مساهمة القطاع الخاص والشراكة بينه وبين القطاع العام.

وبين ان نسبة التوظيف في القطاع العام تشكل نسبة 30 بالمائة وهي نسبة مرتفعة ولكن بنفس الوقت الاجور ليست مرتفعة.

وعرض رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدكتور سامر الرجوب لمحاور المؤتمر ومن أهمها برامج الإصلاح الاقتصادي والمعايير الدولية في الاقتصادات الصاعدة والضرائب بين الهدف والأثر واستقرار التشريعات واثره الاقتصادي مؤكدا اهمية هذه المحاور في مناقشة قضايا اقتصادية اردنية مهمة.

يشار الى ان الجمعية الاردنية للبحث العلمي تعقد مؤتمرا اقتصاديا دوليا بشكل دوري لمناقشة قضايا وملفات اقتصادية اردنية حيوية ويصار الى رفع التوصيات والمقررات الى رئيس الوزراء واصحاب القرار للاستفادة منها بما يخدم الاقتصاد الاردني.

(بترا)

بدران يدعو إلى القضاء على التشريعات الطاردة للاستثمار وتوحيد المرجعية

السبت، ٢٠ يوليو / تموز ٢٠١٩

- دعا رئيس الوزراء الاسبق الدكتور عدنان بدران الى القضاء على التشريعات الطاردة للاستثمار وتوحيد المرجعيات المتعددة التي تشرف على قطاعات الاعمال والاستثمار ودعم الصناعات المحلية وحمايتها وبناء حاضنة تشريعية تتسم بالاستقرار لمدة عشر سنوات لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة

وقال خلال افتتاحه اعمال المؤتمر الاقتصادي الدولي الخامس الذي تنظمه الجمعية الاردنية للبحث العلمي والريادة والابداع بالتعاون مع جامعة البترا تحت عنوان 'الاقتصادات الصاعدة بين البرامج الاقتصادية والمعايير الدولية' ان الوضع المالي القائم حاليا في الاردن يتميز بالاستقرار لوجود ركائز امان كمحفظة صندوق الضمان الاجتماعي التي فاقت موجوداتها المالية 9 مليارات دينار بالاضافة الى استقرار البنوك وسياسة البنك المركزي الثابتة

وأضاف ان مجال الطاقة في الاردن سادته 'الفوضى الخلاقة' نتيجة انقطاع الغاز المصري والتوجه الى شراء الوقود النفطي ما ادى الى تراكم مديونية الكهرباء الوطنية الى 5 مليارات دينار بالاضافة الى انشاء محطات توليد تعمل على الوقود الاحفوري الباهظ الثمن وعقد اتفاقيات لانتاج الطاقة المتجددة باسعار مرتفعة ولمدة تصل الى 20 عاما، مشيرا الى ان ارتفاع كلفة الطاقة يعتبر التحدي الاكبر الذي يواجه الصناعات الوطنية ويضعف تنافسيتها في السوق المحلية واسواق التصدير الامر الذي يتطلب وجود استراتيجية شاملة لقطاع الطاقة في الاردن بالتشاور مع مختلف القطاعات المعنية

ودعا الحكومة الى مراجعة الاتفاقيات التي تم عقدها مع شركات الطاقة لتخفيض اسعار الانتاج حاليا مما سيسهم في تسديد مديونية الشركة الوطنية للكهرباء ويخفض اسعار الطاقة في القطاعات الانتاجية بالمملكة، لافتا الى ضرورة تطوير شبكات الطاقة الكهربائية وفتح باب التصدير الكهربائي الاردني الى شبكات دول الجوار والاستمرار بالتنقيب عن الغاز والنفط في حقل الريشة ومواقع اخرى للتوجه الى الاكتفاء الذاتي

وقال بدران، انه بالنسبة لعجز الميزان التجاري والذي بلغ 8 مليارات دينار عام 2018 بات من الضروري تنمية القطاع الصناعي والزراعي والخدماتي لدعم الانتاج المحلي الاجمالي وذلك بالشراكة مع القطاع الخاص في البدء بالمشروعات العملاقة ينسحب بعدها القطاع العام للتوجه الى قطاعات اخرى لتكون منافسة اقليميا وعالميا

واضاف انه ان الاوان ان تتوقف الحكومة عن فرض ضرائب ورسوم جديدة او التوسع في الضرائب القائمة حاليا وان تتوجه بدلا من ذلك الى تخفيض نفقاتها

وقال رئيس الجمعية الاردنية للبحث العلمي والريادة والابداع الدكتور رضا الخوالدة ان الاقتصادات الصاعدة شغلت حيزا عالميا قياديا يلعب.....

لقراءة المقال بالكامل، يرجى الضغط على زر "إقرأ على الموقع الرسمي" أدناه

بدران : على الحكومة ان تتوقف عن فرض الضرائب..و قطاع الطاقة يسوده الفوضى !

بدران : على الحكومة ان تتوقف عن فرض الضرائب..و قطاع الطاقة يسوده الفوضى !

جفرا نيوز - دعا رئيس الوزراء الاسبق الدكتور عدنان بدران الى القضاء على التشريعات الطاردة للاستثمار وتوحيد المرجعيات المتعددة التي تشرف على قطاعات الاعمال والاستثمار ودعم الصناعات المحلية وحمايتها وبناء حاضنة تشريعية تتسم بالاستقرار لمدة عشر سنوات لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة .

وقال خلال افتتاحه اعمال المؤتمر الاقتصادي الدولي الخامس الذي تنظمه الجمعية الاردنية للبحث العلمي والريادة والابداع بالتعاون مع جامعة البترا تحت عنوان "الاقتصادات الصاعدة بين البرامج الاقتصادية والمعايير الدولية" ان الوضع المالي القائم حاليا في الاردن يتميز بالاستقرار لوجود ركائز امان كمحفظة صندوق الضمان الاجتماعي التي فاقت موجوداتها المالية 9 مليارات دينار بالاضافة الى استقرار البنوك وسياسة البنك المركزي الثابتة .

وأضاف ان مجال الطاقة في الاردن سادته "الفوضى الخلاقة" نتيجة القطاع الغاز المصري والتوجه الى شراء الوقود النفطي ما ادى الى تراكم مديونية الكهرباء الوطنية الى 5 مليارات دينار بالاضافة الى انشاء محطات توليد تعمل على الوقود الاحفوري الباهظ الثمن وعقد اتفاقيات لانتاج الطاقة المتجددة باسعار مرتفعة ولمدة تصل الى 20 عاما، مشيرا الى ان ارتفاع كلفة الطاقة يعتبر التحدي الاكبر الذي يواجه الصناعات الوطنية ويضعف تنافسيتها في السوق المحلية واسواق التصدير الامر الذي يتطلب وجود استراتيجية شاملة لقطاع الطاقة في الاردن بالتشاور مع مختلف القطاعات المعنية .

ودعا الحكومة الى مراجعة الاتفاقيات التي تم عقدها مع شركات الطاقة لتخفيض اسعار الانتاج حاليا مما سيسهم في تسديد مديونية الشركة الوطنية للكهرباء ويخفض اسعار الطاقة في القطاعات الانتاجية بالمملكة، لافتا الى ضرورة تطوير شبكات الطاقة الكهربائية وفتح باب التصدير الكهربائي الاردني الى شبكات دول الجوار والاستمرار بالتنقيب عن الغاز والنفط في حقل الريشة ومواقع اخرى للتوجه الى الاكتفاء الذاتي.

وقال بدران، انه بالنسبة لعجز الميزان التجاري والذي بلغ 8 مليارات دينار عام 2018 بات من الضروري تنمية القطاع الصناعي والزراعي والخدماتي لدعم الانتاج المحلي الاجمالي وذلك بالشراكة مع القطاع الخاص في البدء بالمشروعات العملاقة ينسحب بعدها القطاع العام للتوجه الى قطاعات اخرى لتكون منافسة اقليميا وعالميا.

واضاف انه ان الاوان ان تتوقف الحكومة عن فرض ضرائب ورسوم جديدة او التوسع في الضرائب القائمة حاليا وان تتوجه بدلا من ذلك الى تخفيض نفقاتها .

وقال رئيس الجمعية الاردنية للبحث العلمي والريادة والابداع الدكتور رضا الخوالدة ان الاقتصادات الصاعدة شغلت حيزا عالميا قياديا يلعب دور اساسيا في تشكيل الاقتصاد العالمي وشكلت نسبة متزايدة من الناتج المحلي فاصبحت المساهم الرئيس في تحفيز الاقتصاد العالمي وصارت جزءا لا يتجزا منه، لكن التحديات تبقى دوما جزءا من عملية تطور هذه الاقتصادات وتعوق التنمية المستدامة وتقف حجر عثرة امام عزم النمو فيها.

وأشار الى ان المؤتمر جاء ليسلط الضوء على هذه التحديات ويتناول ابرز الاصلاحات الاقتصادية التي نفذتها الدول الصاعدة من خلال برامج محددة وكيفية تاثير ذلك على السياسات الاقتصادية والاستقرار النقدي واستقلالية البنوك المركزية فيها ويعرض التطورات والمستجدات على المعايير الدولية وادارة المخاطر وحاكمية مؤسساتها.

واكد ان المؤتمر يولي اهمية خاصة للمستجدات على الصعيد المحلي الاردني من خلال تناول دقيق لاداء الاقتصاد الاردني واستقلالية البنوك المركزية والتمحيص في قانون الضرائب الجديد واثاره وكفاءته وتسليط الضوء على الاثر الاقتصادي لاستقرار التشريعات وتاثير الفساد على النمو والاستثمار والتضخم واثار كل ذلك على مسيرة الاقتصاد العام وانعكاساته على عجلة النشاط الاقتصادي.

وعرض المدير التنفيذي لمنتدى الاستراتيجيات الاردني وزير التخطيط الاسبق الدكتور ابراهيم سيف في ورقة عمل بعنوان " الاقتصاد الاردني في عقدين : انجازات وتحديات ماثلة" ابرز التحديات التي تواجه الاقتصاد الاردني والية التعامل معها، مشيرا الى ان الاردن الذي استقبل اكثر من مليون ومائتي الف لاجئ سوري، فقد اهم شريكين تجاريين تاريخيين وهما العراق وسوريا ولم نتمكن من تعويض هذه الاسواق اضافة الى القطاع الغاز المصري وارتفاع نسبة البطالة وتضاعف عدد الاشخاص المشمولين تحت مظلة الضمان الاجتماعي .

واشار الى ان 35 بالمائة من سكان الاردن الذين تضاعف عددهم خلال السنوات الاخيرة هم دون سن 14 سنة، ويجب اخذ ذلك بعين الاعتبار، داعيا الى اهمية تعزيز مساهمة القطاع الخاص والشراكة بينه وبين القطاع العام.

وبين ان نسبة التوظيف في القطاع العام تشكل نسبة 30 بالمائة وهي نسبة مرتفعة ولكن بنفس الوقت الاجور ليست مرتفعة.
وعرض رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدكتور سامر الرجوب لمحاور المؤتمر ومن أهمها برامج الإصلاح الاقتصادي والمعايير الدولية في الاقتصادات الصاعدة والضرائب بين الهدف والأثر واستقرار التشريعات واثره الاقتصادي مؤكدا اهمية هذه المحاور في مناقشة قضايا اقتصادية اردنية مهمة.

يشار الى ان الجمعية الاردنية للبحث العلمي تعقد مؤتمرا اقتصاديا دوليا بشكل دوري لمناقشة قضايا وملفات اقتصادية اردنية حيوية ويصار الى رفع التوصيات والمقررات الى رئيس الوزراء واصحاب القرار للاستفادة منها بما يخدم الاقتصاد الاردني.

رئيس الوزراء الاسبق عدنان بدران: ان الاوان ان تتوقف الحكومة عن فرض ضرائب جديدة

التاريخ : 2019-07-20 02:17:40 المشاهدات: 2011

وطنا اليوم ـ عمان

دعا رئيس الوزراء الاسبق الدكتور عدنان بدران الى القضاء على التشريعات الطاردة للاستثمار وتوحيد المرجعيات المتعددة التي تشرف على قطاعات الاعمال والاستثمار ودعم الصناعات المحلية وحمايتها وبناء حاضنة تشريعية تتسم بالاستقرار لمدة عشر سنوات لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة .

وقال خلال افتتاحه اعمال المؤتمر الاقتصادي الدولي الخامس الذي تنظمه الجمعية الاردنية للبحث العلمي والريادة والابداع بالتعاون مع جامعة البترا تحت عنوان "الاقتصادات الصاعدة بين البرامج الاقتصادية والمعايير الدولية" ان الوضع المالي القائم حاليا في الاردن يتميز بالاستقرار لوجود ركائز امان كمحفظة صندوق الضمان الاجتماعي التي فاقت موجوداتها المالية 9 مليارات دينار بالاضافة الى استقرار البنوك وسياسة البنك المركزي الثابتة .

وأضاف ان مجال الطاقة في الاردن سادته "الفوضى الخلاقة" نتيجة انقطاع الغاز المصري والتوجه الى شراء الوقود النفطي ما ادى الى تراكم مديونية الكهرباء الوطنية الى 5 مليارات دينار بالاضافة الى انشاء محطات توليد تعمل على الوقود الاحفوري الباهظ الثمن وعقد اتفاقيات لانتاج الطاقة المتجددة باسعار مرتفعة ولمدة تصل الى 20 عاما، مشيرا الى ان ارتفاع كلفة الطاقة يعتبر التحدي الاكبر الذي يواجه الصناعات الوطنية ويضعف تنافسيتها في السوق المحلية واسواق التصدير الامر الذي يتطلب وجود استراتيجية شاملة لقطاع الطاقة في الاردن بالتشاور مع مختلف القطاعات المعنية .

ودعا الحكومة الى مراجعة الاتفاقيات التي تم عقدها مع شركات الطاقة لتخفيض اسعار الانتاج حاليا مما سيسهم في تسديد مديونية الشركة الوطنية للكهرباء ويخفض اسعار الطاقة في القطاعات الانتاجية بالمملكة، لافتا الى ضرورة تطوير شبكات الطاقة الكهربائية وفتح باب التصدير الكهربائي الاردني الى شبكات دول الجوار والاستمرار بالتنقيب عن الغاز والنفط في حقل الريشة ومواقع اخرى للتوجه الى الاكتفاء الذاتي.

وقال بدران، انه بالنسبة لعجز الميزان التجاري والذي بلغ 8 مليارات دينار عام 2018 بات من الضروري تنمية القطاع الصناعي والزراعي والخدماتي لدعم الانتاج المحلي الاجمالي وذلك بالشراكة مع القطاع الخاص في البدء بالمشروعات العملاقة ينسحب بعدها القطاع العام للتوجه الى قطاعات اخرى لتكون منافسة اقليميا وعالميا.

واضاف انه ان الاوان ان تتوقف الحكومة عن فرض ضرائب ورسوم جديدة او التوسع في الضرائب القائمة حاليا وان تتوجه بدلا من ذلك الى تخفيض نفقاتها .

وقال رئيس الجمعية الاردنية للبحث العلمي والريادة والابداع الدكتور رضا الخوالدة ان الاقتصادات الصاعدة شغلت حيزا عالميا قياديا يلعب دور اساسيا في تشكيل الاقتصاد العالمي وشكلت نسبة متزايدة من الناتج المحلي فاصبحت المساهم الرئيس في تحفيز الاقتصاد العالمي وصارت جزءا لا يتجزا منه، لكن التحديات تبقى دوما جزءا من عملية تطور هذه الاقتصادات وتعوق التنمية المستدامة وتقف حجر عثرة امام عزم النمو فيها.

وأشار الى ان المؤتمر جاء ليسلط الضوء على هذه التحديات ويتناول ابرز الاصلاحات الاقتصادية التي نفذتها الدول الصاعدة من خلال برامج محددة وكيفية تاثير ذلك على السياسات الاقتصادية والاستقرار النقدي واستقلالية البنوك المركزية فيها ويعرض التطورات والمستجدات على المعايير الدولية وادارة المخاطر وحاكمية مؤسساتها.

واكد ان المؤتمر يولي اهمية خاصة للمستجدات على الصعيد المحلي الاردني من خلال تناول دقيق لاداء الاقتصاد الاردني واستقلالية البنوك المركزية والتمحيص في قانون الضرائب الجديد واثاره وكفاءته وتسليط الضوء على الاثر الاقتصادي لاستقرار التشريعات وتاثير الفساد على النمو والاستثمار والتضخم واثار كل ذلك على مسيرة الاقتصاد العام وانعكاساته على عجلة النشاط الاقتصادي.

وعرض المدير التنفيذي لمنتدى الاستراتيجيات الاردني وزير التخطيط الاسبق الدكتور ابراهيم سيف في ورقة عمل بعنوان " الاقتصاد الاردني في عقدين : انجازات وتحديات ماثلة" ابرز التحديات التي تواجه الاقتصاد الاردني والية التعامل معها، مشيرا الى ان الاردن الذي استقبل اكثر من مليون ومائتي الف لاجئ سوري، فقد اهم شريكين تجاريين تاريخيين وهما العراق وسوريا ولم تتمكن من تعويض هذه الاسواق اضافة الى انقطاع الغاز المصري وارتفاع نسبة البطالة وتضاعف عدد الاشخاص المشمولين تحت مظلة الضمان الاجتماعي .

واشار الى ان 35 بالمائة من سكان الاردن الذين تضاعف عددهم خلال السنوات الاخيرة هم دون سن 14 سنة، ويجب اخذ ذلك بعين الاعتبار، داعيا الى اهمية تعزيز مساهمة القطاع الخاص والشراكة بينه وبين القطاع العام.

وبين ان نسبة التوظيف في القطاع العام تشكل نسبة 30 بالمائة وهي نسبة مرتفعة ولكن بنفس الوقت الاجور ليست مرتفعة.

وعرض رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدكتور سامر الرجوب لمحاور المؤتمر ومن أهمها برامج الإصلاح الاقتصادي والمعايير الدولية في الاقتصادات الصاعدة والضرائب بين الهدف والأثر واستقرار التشريعات واثره الاقتصادي مؤكدا اهمية هذه المحاور في مناقشة قضايا اقتصادية اردنية مهمة.

يشار الى ان الجمعية الاردنية للبحث العلمي تعقد مؤتمرا اقتصاديا دوليا يشكل دوري لمناقشة قضايا وملفات اقتصادية اردنية حيوية ويصار الى رفع التوصيات والمقررات الى رئيس الوزراء واصحاب القرار للاستفادة منها بما يخدم الاقتصاد الاردني.

بدران يدعو لوقف فرض الضرائب

meead khater 17 ساعة مضت

عروبة الإخباري – دعا رئيس الوزراء الاسبق الدكتور عدنان بدران الى القضاء على التشريعات الطاردة للاستثمار وتوحيد المرجعيات المتعددة التي تشرف على قطاعات الاعمال والاستثمار ودعم الصناعات المحلية وحمايتها وبناء حاضنة تشريعية تتسم بالاستقرار لمدة عشر سنوات لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة .
وقال خلال افتتاحه اعمال المؤتمر الاقتصادي الدولي الخامس الذي تنظمه الجمعية الاردنية للبحث العلمي والريادة والابداع بالتعاون مع جامعة البترا تحت عنوان "الاقتصادات الصاعدة بين البرامج الاقتصادية والمعايير الدولية" ان الوضع المالي القائم حاليا في الاردن يتميز بالاستقرار لوجود ركائز امان كمحفظة صندوق الضمان الاجتماعي التي فاقت موجوداتها المالية 9 مليارات دينار بالاضافة الى استقرار البنوك وسياسة البنك المركزي الثابتة .

وأضاف ان مجال الطاقة في الاردن سادته "الفوضى الخلاقة" نتيجة انقطاع الغاز المصري والتوجه الى شراء الوقود النفطي ما ادى الى تراكم مديونية الكهرباء الوطنية الى 5 مليارات دينار بالاضافة الى انشاء محطات توليد تعمل على الوقود الاحفوري الباهظ الثمن وعقد اتفاقيات لانتاج الطاقة المتجددة باسعار مرتفعة ولمدة تصل الى 20 عاما، مشيرا الى ان ارتفاع كلفة الطاقة يعتبر التحدي الاكبر الذي يواجه الصناعات الوطنية ويضعف تنافسيتها في السوق المحلية واسواق التصدير الامر الذي يتطلب وجود استراتيجية شاملة لقطاع الطاقة في الاردن بالتشاور مع مختلف القطاعات المعنية .

ودعا الحكومة الى مراجعة الاتفاقيات التي تم عقدها مع شركات الطاقة لتخفيض اسعار الانتاج حاليا مما سيسهم في تسديد مديونية الشركة الوطنية للكهرباء ويخفض اسعار الطاقة في القطاعات الانتاجية بالمملكة، لافتا الى ضرورة تطوير شبكات الطاقة الكهربائية وفتح باب التصدير الكهربائي الاردني الى شبكات دول الجوار والاستمرار بالتنقيب عن الغاز والنفط في حقل الريشة ومواقع اخرى للتوجه الى الاكتفاء الذاتي.

وقال بدران، انه بالنسبة لعجز الميزان التجاري والذي بلغ 8 مليارات دينار عام 2018 بات من الضروري تنمية القطاع الصناعي والزراعي والخدماتي لدعم الانتاج المحلي الاجمالي وذلك بالشراكة مع القطاع الخاص في البدء بالمشروعات العملاقة ينسحب بعدها القطاع العام للتوجه الى قطاعات اخرى لتكون منافسة اقليميا وعالميا.

واضاف انه ان الاوان ان تتوقف الحكومة عن فرض ضرائب ورسوم جديدة او التوسع في الضرائب القائمة حاليا وان تتوجه بدلا من ذلك الى تخفيض نفقاتها .

وقال رئيس الجمعية الاردنية للبحث العلمي والريادة والابداع الدكتور رضا الخوالدة ان الاقتصادات الصاعدة شغلت حيزا عالميا قياديا يلعب دور اساسيا في تشكيل الاقتصاد العالمي وشكلت نسبة متزايدة من الناتج المحلي فاصبحت المساهم الرئيس في تحفيز الاقتصاد العالمي وصارت جزءا لا يتجزا منه، لكن التحديات تبقى دوما جزءا من عملية تطور هذه الاقتصادات وتعوق التنمية المستدامة وتقف حجر عثرة امام عزم النمو فيها.

وأشار الى ان المؤتمر جاء ليسلط الضوء على هذه التحديات ويتناول ابرز الاصلاحات الاقتصادية التي نفذتها الدول الصاعدة من خلال برامج محددة وكيفية تاثير ذلك على السياسات الاقتصادية والاستقرار النقدي واستقلالية البنوك المركزية فيها ويعرض التطورات والمستجدات على المعايير الدولية وادارة المخاطر وحاكمية مؤسساتها.

واكد ان المؤتمر يولي اهمية خاصة للمستجدات على الصعيد المحلي الاردني من خلال تناول دقيق لاداء الاقتصاد الاردني واستقلالية البنوك المركزية والتمحيص في قانون الضرائب الجديد واثاره وكفاءته وتسليط الضوء على الاثر الاقتصادي لاستقرار التشريعات وتاثير الفساد على النمو والاستثمار والتضخم واثار كل ذلك على مسيرة الاقتصاد العام وانعكاساته على عجلة النشاط الاقتصادي.

وعرض المدير التنفيذي لمنتدى الاستراتيجيات الاردني وزير التخطيط الاسبق الدكتور ابراهيم سيف في ورقة عمل بعنوان " الاقتصاد الاردني في عقدين : انجازات وتحديات ماثلة" ابرز التحديات التي تواجه الاقتصاد الاردني والية التعامل معها، مشيرا الى ان الاردن الذي استقبل اكثر من مليون ومائتي الف لاجئ سوري، فقد اهم شريكين تجاريين تاريخيين وهما العراق وسوريا ولم نتمكن من تعويض هذه الاسواق اضافة الى انقطاع الغاز المصري وارتفاع نسبة البطالة وتضاعف عدد الاشخاص المشمولين تحت مظلة الضمان الاجتماعي .

واشار الى ان 35 بالمائة من سكان الاردن الذين تضاعف عددهم خلال السنوات الاخيرة هم دون سن 14 سنة، ويجب اخذ ذلك بعين الاعتبار، داعيا الى اهمية تعزيز مساهمة القطاع الخاص والشراكة بينه وبين القطاع العام.

وبين ان نسبة التوظيف في القطاع العام تشكل نسبة 30 بالمائة وهي نسبة مرتفعة ولكن بنفس الوقت الاجور ليست مرتفعة.

وعرض رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدكتور سامر الرجوب لمحاور المؤتمر ومن أهمها برامج الإصلاح الاقتصادي والمعايير الدولية في الاقتصادات الصاعدة والضرائب بين الهدف والأثر واستقرار التشريعات واثره الاقتصادي مؤكدا اهمية هذه المحاور في مناقشة قضايا اقتصادية اردنية مهمة.

يشار الى ان الجمعية الاردنية للبحث العلمي تعقد مؤتمرا اقتصاديا دوليا بشكل دوري لمناقشة قضايا وملفات اقتصادية اردنية حيوية ويصار الى رفع التوصيات والمقررات الى رئيس الوزراء واصحاب القرار للاستفادة منها بما يخدم الاقتصاد الاردني.

بدران: آن الأوان لتتوقف الحكومة عن فرض ضرائب ورسوم جديدة وان تتوجه الى تخفيض نفقاتها !!

On يوليو 20, 2019

0 Share

عمان – نور الاردن:

دعا رئيس الوزراء الاسبق الدكتور عدنان بدران الى القضاء على التشريعات الطاردة للاستثمار وتوحيد المرجعيات المتعددة التي تشرف على قطاعات الاعمال والاستثمار ودعم الصناعات المحلية وحمايتها وبناء حاضنة تشريعية تتسم بالاستقرار لمدة عشر سنوات لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة .

وقال خلال افتتاحه اعمال المؤتمر الاقتصادي الدولي الخامس الذي تنظمه الجمعية الاردنية للبحث العلمي والريادة والابداع بالتعاون مع جامعة البترا تحت عنوان "الاقتصادات الصاعدة بين البرامج الاقتصادية والمعايير الدولية" ان الوضع المالي القائم حاليا في الاردن يتميز بالاستقرار لوجود ركائز امان كمحفظة صندوق الضمان الاجتماعي التي فاقت موجوداتها المالية 9 مليارات دينار بالاضافة الى استقرار البنوك وسياسة البنك المركزي الثابتة .

وأضاف ان مجال الطاقة في الاردن سادته "الفوضى الخلاقة" نتيجة انقطاع الغاز المصري والتوجه الى شراء الوقود النفطي ما ادى الى تراكم مديونية الكهرباء الوطنية الى 5 مليارات دينار بالاضافة الى انشاء محطات توليد تعمل على الوقود الاحفوري الباهظ الثمن وعقد اتفاقيات لانتاج الطاقة المتجددة باسعار مرتفعة ولمدة تصل الى 20 عاما، مشيرا الى ان ارتفاع كلفة الطاقة يعتبر التحدي الاكبر الذي يواجه الصناعات الوطنية ويضعف تنافسيتها في السوق المحلية واسواق التصدير الامر الذي يتطلب وجود استراتيجية شاملة لقطاع الطاقة في الاردن بالتشاور مع مختلف القطاعات المعنية .
ودعا الحكومة الى مراجعة الاتفاقيات التي تم عقدها مع شركات الطاقة لتخفيض اسعار الانتاج حاليا مما سيسهم في تسديد مديونية الشركة الوطنية للكهرباء ويخفض اسعار الطاقة في القطاعات الانتاجية بالمملكة، لافتا الى ضرورة تطوير شبكات الطاقة الكهربائية وفتح باب التصدير الكهربائي الاردني الى شبكات دول الجوار والاستمرار بالتنقيب عن الغاز والنفط في حقل الريشة ومواقع اخرى للتوجه الى الاكتفاء الذاتي.

وقال بدران، انه بالنسبة لعجز الميزان التجاري والذي بلغ 8 مليارات دينار عام 2018 بات من الضروري تنمية القطاع الصناعي والزراعي والخدماتي لدعم الانتاج المحلي الاجمالي وذلك بالشراكة مع القطاع الخاص في البدء بالمشروعات العملاقة ينسحب بعدها القطاع العام للتوجه الى قطاعات اخرى لتكون منافسة اقليميا وعالميا.
واضاف انه ان الاوان ان تتوقف الحكومة عن فرض ضرائب ورسوم جديدة او التوسع في الضرائب القائمة حاليا وان تتوجه بدلا من ذلك الى تخفيض نفقاتها .
وقال رئيس الجمعية الاردنية للبحث العلمي والريادة والابداع الدكتور رضا الخوالدة ان الاقتصادات الصاعدة شغلت حيزا عالميا قياديا يلعب دور اساسيا في تشكيل الاقتصاد العالمي وشكلت نسبة متزايدة من الناتج المحلي فاصبحت المساهم الرئيس في تحفيز الاقتصاد العالمي وصارت جزءا لا يتجزا منه، لكن التحديات تبقى دوما جزءا من عملية تطور هذه الاقتصادات وتعوق التنمية المستدامة وتقف حجر عثرة امام عزم النمو فيها.

وأشار الى ان المؤتمر جاء ليسلط الضوء على هذه التحديات ويتناول ابرز الاصلاحات الاقتصادية التي نفذتها الدول الصاعدة من خلال برامج محددة وكيفية تاثير ذلك على السياسات الاقتصادية والاستقرار النقدي واستقلالية البنوك المركزية فيها ويعرض التطورات والمستجدات على المعايير الدولية وادارة المخاطر وحاكمية مؤسساتها.
واكد ان المؤتمر يولي اهمية خاصة للمستجدات على الصعيد المحلي الاردني من خلال تناول دقيق لاداء الاقتصاد الاردني واستقلالية البنوك المركزية والتمحيص في قانون الضرائب الجديد واثاره وكفاءته وتسليط الضوء على الاثر الاقتصادي لاستقرار التشريعات وتاثير الفساد على النمو والاستثمار والتضخم واثار كل ذلك على مسيرة الاقتصاد العام وانعكاساته على عجلة النشاط الاقتصادي.

وعرض المدير التنفيذي لمنتدى الاستراتيجيات الاردني وزير التخطيط الاسبق الدكتور ابراهيم سيف في ورقة عمل بعنوان " الاقتصاد الاردني في عقدين : انجازات وتحديات ماثلة" ابرز التحديات التي تواجه الاقتصاد الاردني والية التعامل معها، مشيرا الى ان الاردن الذي استقبل اكثر من مليون ومائتي الف لاجئ سوري، فقد اهم شريكين تجاريين تاريخيين وهما العراق وسوريا ولم نتمكن من تعويض هذه الاسواق اضافة الى انقطاع الغاز المصري وارتفاع نسبة البطالة وتضاعف عدد الاشخاص المشمولين تحت مظلة الضمان الاجتماعي .
واشار الى ان 35 بالمائة من سكان الاردن الذين تضاعف عددهم خلال السنوات الاخيرة هم دون سن 14 سنة، ويجب اخذ ذلك بعين الاعتبار، داعيا الى اهمية تعزيز مساهمة القطاع الخاص والشراكة بينه وبين القطاع العام.
وبين ان نسبة التوظيف في القطاع العام تشكل نسبة 30 بالمائة وهي نسبة مرتفعة ولكن بنفس الوقت الاجور ليست مرتفعة.

وعرض رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدكتور سامر الرجوب لمحاور المؤتمر ومن أهمها برامج الإصلاح الاقتصادي والمعايير الدولية في الاقتصادات الصاعدة والضرائب بين الهدف والأثر واستقرار التشريعات واثره الاقتصادي مؤكدا اهمية هذه المحاور في مناقشة قضايا اقتصادية اردنية مهمة.
يشار الى ان الجمعية الاردنية للبحث العلمي تعقد مؤتمرا اقتصاديا دوليا بشكل دوري لمناقشة قضايا وملفات اقتصادية اردنية حيوية ويصار الى رفع التوصيات والمقررات الى رئيس الوزراء واصحاب القرار للاستفادة منها بما يخدم الاقتصاد الاردني.

الاقتصاد والاعمال

بدران يدعو لوقف فرض الضرائب

منذ دقيقة واحدة · 0 0 2 دقائق

الشاهين نيوز

دعا رئيس الوزراء الاسبق الدكتور عدنان بدران الى القضاء على التشريعات الطاردة للاستثمار وتوحيد المرجعيات المتعددة التي تشرف على قطاعات الاعمال والاستثمار ودعم الصناعات المحلية وحمايتها وبناء حاضنة تشريعية تسم بالاستقرار لمدة عشر سنوات لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة .

وقال خلال افتتاحه اعمال المؤتمر الاقتصادي الدولي الخامس الذي تنظمه الجمعية الاردنية للبحث العلمي والريادة والابداع بالتعاون مع جامعة البترا تحت عنوان "الاقتصادات الصاعدة بين البرامج الاقتصادية والمعايير الدولية" ان الوضع المالي القائم حاليا في الاردن يتميز بالاستقرار لوجود ركائز امان كحفظة صندوق الضمان الاجتماعي التي فاقت موجوداتها المالية 9 مليارات دينار بالاضافة الى استقرار البنوك وسياسة البنك المركزي الثابتة .

وأضاف ان مجال الطاقة في الاردن سادته "الفوضى الخلاقة" نتيجة انقطاع الغاز المصري والتوجه الى شراء الوقود النفطي ما ادى الى تراكم مديونية الكهرباء الوطنية الى 5 مليارات دينار بالاضافة الى انشاء محطات توليد تعمل على الوقود الاحفوري الباهظ الثمن وعقد اتفاقيات لانتاج الطاقة المتجددة باسعار مرتفعة ولمدة تصل الى 20 عاما، مشيرا الى ان ارتفاع كلفة الطاقة يعتبر التحدي الاكبر الذي يواجه الصناعات الوطنية ويضعف تنافسيتها في السوق المحلية واسواق التصدير الامر الذي يتطلب وجود استراتيجية شاملة لقطاع الطاقة في الاردن بالتشاور مع مختلف القطاعات المعنية .

ودعا الحكومة الى مراجعة الاتفاقيات التي تم عقدها مع شركات الطاقة لتخفيض اسعار الانتاج حاليا مما سيسهم في تسديد مديونية الشركة الوطنية للكهرباء وينخفض اسعار الطاقة في القطاعات الانتاجية بالمملكة، لافتا الى ضرورة تطوير شبكات الطاقة الكهربائية وفتح باب التصدير الكهربائي الاردني الى شبكات دول الجوار والاستمرار بالتنقيب عن الغاز والنفط في حقل الريشة ومواقع اخرى للتوجه الى الاكتفاء الذاتي.

وقال بدران، انه بالنسبة لعجز الميزان التجاري والذي بلغ 8 مليارات دينار عام 2018 بات من الضروري تنمية القطاع الصناعي والزراعي والخدماتي لدعم الانتاج المحلي الاجمالي وذلك بالشراكة مع القطاع الخاص في البدء بالمشروعات العملاقة ينسحب بعدها القطاع العام للتوجه الى قطاعات اخرى لتكون منافسة اقليميا وعالميا.

واضاف انه ان الاوان ان تتوقف الحكومة عن فرض ضرائب ورسوم جديدة او التوسع في الضرائب القائمة حاليا وان تتوجه بدلا من ذلك الى تخفيض نفقاتها .

وقال رئيس الجمعية الاردنية للبحث العلمي والريادة والابداع الدكتور رضا الخوالدة ان الاقتصادات الصاعدة شغلت حيزا عالميا قياديا يلعب دور اساسيا في تشكيل الاقتصاد العالمي وشكلت نسبة متزايدة من الناتج المحلي فاصبحت المساهم الرئيس في تحفيز الاقتصاد العالمي وصارت جزءا لا يتجزا منه، لكن التحديات تبقى دوما جزءا من عملية تطور هذه الاقتصادات وتعوق التنمية المستدامة وتقف حجر عثرة امام عزم التو فيها.

وأشار الى ان المؤتمر جاء ليسلط الضوء على هذه التحديات ويتناول ابرز الاصلاحات الاقتصادية التي نفذتها الدول الصاعدة من خلال برامج محددة وكيفية تاثير ذلك على السياسات الاقتصادية والاستقرار النقدي واستقلالية البنوك المركزية فيها ويعرض التطورات والمستجدات على المعايير الدولية وادارة المخاطر وحاكمية مؤسساتها.

واكد ان المؤتمر يولي اهمية خاصة للمستجدات على الصعيد المحلي الاردني من خلال تناول دقيق لاداء الاقتصاد الاردني واستقلالية البنوك المركزية والتحيص في قانون الضرائب الجديد واثاره وكفاءته وتسليط الضوء على الاثر الاقتصادي لاستقرار التشريعات وتاثير الفساد على النمو والاستثمار والتضخم واثار كل ذلك على مسيرة الاقتصاد العام وانعكاساته على عجلة النشاط الاقتصادي.

وعرض المدير التنفيذي لمنتدى الاستراتيجيات الاردني وزير التخطيط الاسبق الدكتور ابراهيم سيف في ورقة عمل بعنوان " الاقتصاد الاردني في عقدين : انجازات وتحديات ماثلة" ابرز التحديات التي تواجه الاقتصاد الاردني والية التعامل معها، مشيرا الى ان الاردن الذي استقبل اكثر من مليون ومائتي الف لاجئ سوري، فقد اهم شريكين تجاريين تاريخيين وهما العراق وسوريا ولم تتمكن من تعويض هذه الاسواق اضافة الى انقطاع الغاز المصري وارتفاع نسبة البطالة وتضاعف عدد الاشخاص المشمولين تحت مظلة الضمان الاجتماعي .

واشار الى ان 35 بالمائة من سكان الاردن الذين تضاعف عددهم خلال السنوات الاخيرة هم دون سن 14 سنة، ويجب اخذ ذلك بعين الاعتبار، داعيا الى اهمية تعزيز مساهمة القطاع الخاص والشراكة بينه وبين القطاع العام.

وبين ان نسبة التوظيف في القطاع العام تشكل نسبة 30 بالمائة وهي نسبة مرتفعة ولكن بنفس الوقت الاجور ليست مرتفعة.

وعرض رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدكتور سامر الرجوب لمحاور المؤتمر ومن أهمها برامج الإصلاح الاقتصادي والمعايير الدولية في الاقتصادات الصاعدة والضرائب بين الهدف والأثر واستقرار التشريعات واثره الاقتصادي مؤكدا اهمية هذه المحاور في مناقشة قضايا اقتصادية اردنية مهمة.

يشار الى ان الجمعية الاردنية للبحث العلمي تعقد مؤتمرا اقتصاديا دوليا بشكل دوري لمناقشة قضايا وملفات اقتصادية اردنية حيوية ويصار الى رفع التوصيات والمقررات الى رئيس الوزراء واصحاب القرار للاستفادة منها بما يخدم الاقتصاد الاردني.

بدران: ان الاوان ان تتوقف الحكومة عن فرض ضرائب جديدة

السبت, 20 تموز/يوليو 2019 11:12

ديرتنا - عمّان - دعا رئيس الوزراء الاسبق الدكتور عدنان بدران الى القضاء على التشريعات الطاردة للاستثمار وتوحيد المرجعيات المتعددة التي تشرف على قطاعات الاعمال والاستثمار ودعم الصناعات المحلية وحمايتها وبناء حاضنة تشريعية تتسم بالاستقرار لمدة عشر سنوات لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة .

وقال خلال افتتاحه اعمال المؤتمر الاقتصادي الدولي الخامس الذي تنظمه الجمعية الاردنية للبحث العلمي والريادة والابداع بالتعاون مع جامعة البترا تحت عنوان "الاقتصادات الصاعدة بين البرامج الاقتصادية والمعايير الدولية" ان الوضع المالي القائم حاليا في الاردن يتميز بالاستقرار لوجود ركائز امان كمحفظة صندوق الضمان الاجتماعي التي فاقت موجوداتها المالية 9 مليارات دينار بالاضافة الى استقرار البنوك وسياسة البنك المركزي الثابتة .

وأضاف ان مجال الطاقة في الاردن سادته "الفوضى الخلاقة" نتيجة القطاع الغاز المصري والتوجه الى شراء الوقود النفطي ما ادى الى تراكم مديونية الكهرباء الوطنية الى 5 مليارات دينار بالاضافة الى انشاء محطات توليد تعمل على الوقود الاحفوري الباهظ الثمن وعقد اتفاقيات لانتاج الطاقة المتجددة باسعار مرتفعة ولمدة تصل الى 20 عاما، مشيرا الى ان ارتفاع كلفة الطاقة يعتبر التحدي الاكبر الذي يواجه الصناعات الوطنية ويضعف تنافسيتها في السوق المحلية واسواق التصدير الامر الذي يتطلب وجود استراتيجية شاملة لقطاع الطاقة في الاردن بالتشاور مع مختلف القطاعات المعنية .

ودعا الحكومة الى مراجعة الاتفاقيات التي تم عقدها مع شركات الطاقة لتخفيض اسعار الانتاج حاليا مما سيسهم في تسديد مديونية الشركة الوطنية للكهرباء ويخفض اسعار الطاقة في القطاعات الانتاجية بالمملكة، لافتا الى ضرورة تطوير شبكات الطاقة الكهربائية وفتح باب التصدير الكهربائي الاردني الى شبكات دول الجوار والاستمرار بالتنقيب عن الغاز والنفط في حقل الريشة ومواقع اخرى للتوجه الى الاكتفاء الذاتي.

وقال بدران، انه بالنسبة لعجز الميزان التجاري والذي بلغ 8 مليارات دينار عام 2018 بات من الضروري تنمية القطاع الصناعي والزراعي والخدماتي لدعم الانتاج المحلي الاجمالي وذلك بالشراكة مع القطاع الخاص في البدء بالمشروعات العملاقة ينسحب بعدها القطاع العام للتوجه الى قطاعات اخرى لتكون منافسة اقليميا وعالميا.

واضاف انه ان الاوان ان تتوقف الحكومة عن فرض ضرائب ورسوم جديدة او التوسع في الضرائب القائمة حاليا وان تتوجه بدلا من ذلك الى تخفيض نفقاتها .

وقال رئيس الجمعية الاردنية للبحث العلمي والريادة والابداع الدكتور رضا الخوالدة ان الاقتصادات الصاعدة شغلت حيزا عالميا قياديا يلعب دور اساسيا في تشكيل الاقتصاد العالمي وشكلت نسبة متزايدة من الناتج المحلي فاصبحت المساهم الرئيس في تحفيز الاقتصاد العالمي وصارت جزءا لا يتجزا منه، لكن التحديات تبقى دوما جزءا من عملية تطور هذه الاقتصادات وتعوق التنمية المستدامة وتقف حجر عثرة امام عزم النمو فيها.

وأشار الى ان المؤتمر جاء ليسلط الضوء على هذه التحديات ويتناول ابرز الاصلاحات الاقتصادية التي نفذتها الدول الصاعدة من خلال برامج محددة وكيفية تاثير ذلك على السياسات الاقتصادية والاستقرار النقدي واستقلالية البنوك المركزية فيها ويعرض التطورات والمستجدات على المعايير الدولية وادارة المخاطر وحاكمية مؤسساتها.

واكد ان المؤتمر يولي اهمية خاصة للمستجدات على الصعيد المحلي الاردني من خلال تناول دقيق لاداء الاقتصاد الاردني واستقلالية البنوك المركزية والتمحيص في قانون الضرائب الجديد واثاره وكفاءته وتسليط الضوء على الاثر الاقتصادي لاستقرار التشريعات وتاثير الفساد على النمو والاستثمار والتضخم واثار كل ذلك على مسيرة الاقتصاد العام والعكاساته على عجلة النشاط الاقتصادي.

وعرض المدير التنفيذي لمنتدى الاستراتيجيات الاردني وزير التخطيط الاسبق الدكتور ابراهيم سيف في ورقة عمل بعنوان " الاقتصاد الاردني في عقدين : انجازات وتحديات ماثلة" ابرز التحديات التي تواجه الاقتصاد الاردني والية التعامل معها، مشيرا الى ان الاردن الذي استقبل اكثر من مليون ومائتي الف لاجئ سوري، فقد اهم شريكين تجاريين تاريخيين وهما العراق وسوريا ولم لتمكن من تعويض هذه الاسواق اضافة الى القطاع الغاز المصري وارتفاع نسبة البطالة وتضاعف عدد الاشخاص المشمولين تحت مظلة الضمان الاجتماعي .

واشار الى ان 35 بالمائة من سكان الاردن الذين تضاعف عددهم خلال السنوات الاخيرة هم دون سن 14 سنة، ويجب اخذ ذلك بعين الاعتبار، داعيا الى اهمية تعزيز مساهمة القطاع الخاص والشراكة بينه وبين القطاع العام.

وبين ان نسبة التوظيف في القطاع العام تشكل نسبة 30 بالمائة وهي نسبة مرتفعة ولكن بنفس الوقت الاجور ليست مرتفعة.

وعرض رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدكتور سامر الرجوب لمحاور المؤتمر ومن أهمها برامج الإصلاح الاقتصادي والمعايير الدولية في الاقتصادات الصاعدة والضرائب بين الهدف والأثر واستقرار التشريعات واثره الاقتصادي مؤكدا اهمية هذه المحاور في مناقشة قضايا اقتصادية اردنية مهمة.

يشار الى ان الجمعية الاردنية للبحث العلمي تعقد مؤتمرا اقتصاديا دوليا بشكل دوري لمناقشة قضايا وملفات اقتصادية اردنية حيوية ويصار الى رفع التوصيات والمقررات الى رئيس الوزراء واصحاب القرار للاستفادة منها بما يخدم الاقتصاد الاردني. (بترا)

اخبار محلية - 20-07-2019 01:23 PM

عمان جو- دعا رئيس الوزراء الاسبق الدكتور عدنان بدران الى القضاء على التشريعات الطاردة للاستثمار وتوحيد المرجعيات المتعددة التي تشرف على قطاعات الاعمال والاستثمار ودعم الصناعات المحلية وحمايتها وبناء حاضنة تشريعية تتسم بالاستقرار لمدة عشر سنوات لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة .

وقال خلال افتتاحه اعمال المؤتمر الاقتصادي الدولي الخامس الذي تنظمه الجمعية الاردنية للبحث العلمي والريادة والابداع بالتعاون مع جامعة البترا تحت عنوان "الاقتصادات الصاعدة بين البرامج الاقتصادية والمعايير الدولية" ان الوضع المالي القائم حاليا في الاردن يتميز بالاستقرار لوجود ركائز امان كمحفظة صندوق الضمان الاجتماعي التي فاقت موجوداتها المالية 9 مليارات دينار بالاضافة الى استقرار البنوك وسياسة البنك المركزي الثابتة .

وأضاف ان مجال الطاقة في الاردن سادته "الفوضى الخلاقة" نتيجة انقطاع الغاز المصري والتوجه الى شراء الوقود النفطي ما ادى الى تراكم مديونية الكهرباء الوطنية الى 5 مليارات دينار بالاضافة الى انشاء محطات توليد تعمل على الوقود الاحفوري الباهظ الثمن وعقد اتفاقيات لانتاج الطاقة المتجددة باسعار مرتفعة ولمدة تصل الى 20 عاما،

مشيرا الى ان ارتفاع كلفة الطاقة يعتبر التحدي الاكبر الذي يواجه الصناعات الوطنية ويضعف تنافسيتها في السوق المحلية واسواق التصدير الامر الذي يتطلب وجود استراتيجية شاملة لقطاع الطاقة في الاردن بالتشاور مع مختلف القطاعات المعنية .

ودعا الحكومة الى مراجعة الاتفاقيات التي تم عقدها مع شركات الطاقة لتخفيض اسعار الانتاج حاليا مما سيسهم في تسديد مديونية الشركة الوطنية للكهرباء ويخفض اسعار الطاقة في القطاعات الانتاجية بالمملكة،

لافتا الى ضرورة تطوير شبكات الطاقة الكهربائية وفتح باب التصدير الكهربائي الاردني الى شبكات دول الجوار والاستمرار بالتنقيب عن الغاز والنفط في حقل الريشة ومواقع اخرى للتوجه الى الاكتفاء الذاتي.

وقال بدران، انه بالنسبة لعجز الميزان التجاري والذي بلغ 8 مليارات دينار عام 2018 بات من الضروري تنمية القطاع الصناعي والزراعي والخدماتي لدعم الانتاج المحلي الاجمالي وذلك بالشراكة مع القطاع الخاص في البدء بالمشروعات العملاقة ينسحب بعدها القطاع العام للتوجه الى قطاعات اخرى لتكون منافسة اقليميا وعالميا.

واضاف انه ان الاوان ان تتوقف الحكومة عن فرض ضرائب ورسوم جديدة او التوسع في الضرائب القائمة حاليا وان تتوجه بدلا من ذلك الى تخفيض نفقاتها .

وقال رئيس الجمعية الاردنية للبحث العلمي والريادة والابداع الدكتور رضا الخوالدة ان الاقتصادات الصاعدة شغلت حيزا عالميا قياديا يلعب دور اساسيا في تشكيل الاقتصاد العالمي وشكلت نسبة متزايدة من الناتج المحلي فاصبحت المساهم الرئيس في تحفيز الاقتصاد العالمي وصارت جزءا لا يتجزا منه، لكن التحديات تبقى دوما جزءا من عملية تطور هذه الاقتصادات وتعوق التنمية المستدامة وتقف حجر عثرة امام عزم النمو فيها.

وأشار الى ان المؤتمر جاء ليسلط الضوء على هذه التحديات ويتناول ابرز الاصلاحات الاقتصادية التي نفذتها الدول الصاعدة من خلال برامج محددة وكيفية تاثير ذلك على السياسات الاقتصادية والاستقرار النقدي واستقلالية البنوك المركزية فيها ويعرض التطورات والمستجدات على المعايير الدولية وادارة المخاطر وحاكمية مؤسساتها.

واكد ان المؤتمر يولي اهمية خاصة للمستجدات على الصعيد المحلي الاردني من خلال تناول دقيق لاداء الاقتصاد الاردني واستقلالية البنوك المركزية والتحيص في قانون الضرائب الجديد واثاره وكفاءته وتسليط الضوء على الاثر الاقتصادي لاستقرار التشريعات وتاثير الفساد على النمو والاستثمار والتضخم واثار كل ذلك على مسيرة الاقتصاد العام وانعكاساته على عجلة النشاط الاقتصادي.

وعرض المدير التنفيذي لمنتدى الاستراتيجيات الاردني وزير التخطيط الاسبق الدكتور ابراهيم سيف في ورقة عمل بعنوان " الاقتصاد الاردني في عقدين : انجازات وتحديات ماثلة" ابرز التحديات التي تواجه الاقتصاد الاردني والية التعامل معها، مشيرا الى ان الاردن الذي استقبل اكثر من مليون ومائتي الف لاجئ سوري، فقد اهم شريكين تجاريين تاريخيين وهما العراق وسوريا ولم تتمكن من تعويض هذه الاسواق اضافة الى انقطاع الغاز المصري وارتفاع نسبة البطالة وتضاعف عدد الاشخاص المشمولين تحت مظلة الضمان الاجتماعي .

عن التشكيلة المثالية للكان حظريلم مانشستر يونايتد يُغري دي خيا برأتب خيالي حظريلم سان جيرمان لم

واشار الى ان 35 بالمائة من سكان الاردن الذين تضاعف عددهم خلال السنوات الاخيرة هم دون سن 14 سنة، ويجب اخذ ذلك بعين الاعتبار، داعيا الى اهمية تعزيز مساهمة القطاع الخاص والشراكة بينه وبين القطاع العام.
وبين ان نسبة التوظيف في القطاع العام تشكل نسبة 30 بالمائة وهي نسبة مرتفعة ولكن بنفس الوقت الاجور ليست مرتفعة.

وعرض رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدكتور سامر الرجوب لمحاور المؤتمر ومن أهمها برامج الإصلاح الاقتصادي والمعايير الدولية في الاقتصادات الصاعدة والضرائب بين الهدف والأثر واستقرار التشريعات واثره الاقتصادي مؤكدا اهمية هذه المحاور في مناقشة قضايا اقتصادية اردنية مهمة.

يشار الى ان الجمعية الاردنية للبحث العلمي تعقد مؤتمرا اقتصاديا دوليا بشكل دوري لمناقشة قضايا وملفات اقتصادية اردنية حيوية ويصار الى رفع التوصيات والمقررات الى رئيس الوزراء واصحاب القرار للاستفادة منها بما يخدم الاقتصاد الاردني.

بدء تقديم طلبات القبول الموحد «28» الحالي وإعلان النتائج بعد الدورة التكميلية

التقيد بالتخصصات المشبعة والراكدة لغايات تنظيم سوق العمل وامكانية ايجاد وظيفة بعد التخرج

عمان – امان السائح

aman alsayeh

ذكـرت مـصـادر مطلـعة ان بدء تقديم طلبات القبول الموحد للالتحاق بالجامعات الرسمية سيكون في الثامن والعشرين من الشهر الحالي ولكافة الطلبة خريجي الثانوية العامة التي ستعلن نتائجها في الخامس والعشرين من الشهر الحالي، وكذلك لطلبة الثانوية العامة من سنوات سابقة، وحملة الشهادات غير الاردنية «العربية والاجنبية».

واشارت المصادر الى عدم اعلان نتائج القبول الموحد الا بعد الانتهاء من الدورة التكميلية واعلان نتائجها، حيث سيتم فتح باب تقديم طلبات القبول الموحد لمدة يومين او ثلاثة بعد اعلان نتائج الدورة التكميلية، بحيث يمكن للطلبة التكميليين تقديم طلبات التحاق عبر القبول الموحد، ويمكن لمن تقدم اساسا للقبول الموحد تغيير تخصصاته التي دونها في طلبه سابقا، والعودة لطلبه بعد ادخال رقمه السري وتغيير ترتيب تخصصاته وفقا لمعدله الجديد الذي حصل عليه، حيث اكدت ذات المصادر ان المعدل الذي سيتم احتسابه هو الاعلى.

واوضحت ذات المصادر ان حملة الثانوية العامة غير الاردنية لن يكون بمقدورهم الاستفادة من تقديم الطلبات بعد الدورة التكميلية، حيث يمكنهم ادخال كافة بياناتهم بالقبول الموحد «الاول»، ليتم اجراء امتحان مفاضلة لاصحاب المعدلات المتساوية، ليحسم امرهم قبل بدء التكميلية، كما ان الثانوية العامة غير الاردنية يمكن لطلبتها ادخال معدلهم المتوقع بالقبول الاول، وبعد ظهور نتائجهم رسميا يتم طلبهم عبر الوزارة ليعدلوا ترتيب تخصصاتهم ان رغبوا في حال كان معدلهم اقل او اعلى من المتوقع، حيث ان نظام تحميل الاوراق مفتوح عبر الموقع، بحيث انه وبناء على المعدل النهائي تلغى خياراتهم ويمكنهم تعديلها بناء على الوضع. واكدت المصادر ان طالب» التكميلية» الذي سيقوم بادخال طلب جديد او يقوم باجراء اي تعديل على طلبه لن يستفيد من التخصيصات، المتعلقة باوائل الالوية والمحافظات ومكرمة ابناء العشائر، اما مكرمة ابناء العاملين بالتربية وابناء القوات المسلحة والمخيمات وذوي الاعاقة وكافة التخصيصات المشمولة بسياسة القبول، فانها تشمل كافة الطلبة ضمن الدورة العادية او التكميلية.

من ناحية ثانية، اكدت المصادر ان موقع القبول الموحد يشترط دخول الطالب عليه ان يقرأ التخصصات المشبعة والراكدة، كما ان كل تخصص يسجله الطالب حسب الجندر والتخصص يظهر له ترتيبه في حال كان مشبعا او راكدا في منطقته ومحافظته.

ودعت الوحدة الطلبة التقيد بما ورد بشأن التخصصات المشبعة والراكدة لغايات تنظيم سوق العمل وامكانية ايجاد وظيفة بعد التخرج.

«التعليم العالي»: منح أبناء الشمال والوسط في جامعات الجنوب مستمرة

عمان

Addustour Newspaper

اكدت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي أن المنح المخصصة لأبناء إقليمي الشمال والوسط الدارسين في جامعات الجنوب ما زالت مستمرة بما في ذلك المنح المخصصة لطلبة الدورة الشتوية لعام 2019.

واوضحت الوزارة، في بيان صحفي أمس، أن الوزارة ستصدر قوائم شاملة تتضمن أسماء جميع الطلبة المشمولين بالمنح سواء أكانوا من طلبة السنوات السابقة أم من طلبة الدورة الشتوية.

التنافسية في التعليم

عزت جرادات
Iztjrdt@yahoo.com

× حاولت جادا في التمعن في عناوين نتائج مؤشر التعليم (انفوغراف) العربية، أبراز تصنيف الدول العربية عالميا وعربيا ، فالدول تتنافس فيما بينها لتحقيق أعلى جودة تعليمية على أرض الواقع أكثر مما هو على قوائم التنافسية، ففي هذا العصر أصبح السباق بين الأمم في مجال التعليم لا في ميدان السلاح.

× اعتمد مؤشر جودة التعليم (2019) اثني عشر معياراً ، تميل في معظمها لصالح الدول التي تحرص على توفير البيئة التحتية والكفاءة الاقتصادية، والنشاط التجاري بالإضافة إلى مستوى حزمة الخدمات الاجتماعية متمثلة بالتعليم والرعاية الصحية والتدريب وأخيراً، التكنولوجيا والابتكار .

× كان من البديهي إن تأتي(سويسرا) في طليعة الدول عالميا، لتتصدر الدول العشر الأولى على الترتيب: سويسرا،سنغافورة، فنلندا، هولندا، أمريكا، قطر، كندا، نيوزيلا لند، الإمارات، والدنمارك وكنا في معظم منتدياتنا، محليا وعربيا ، نشيد بالتجربة الدنماركية والفنلندية زالسنغافورية والهولالندية على وجه التحديد أكثر من غيرها من التجارب أو الأنظمة التربوية ، ربما لأوجه تشابه عديدة بين هذه الدول وبعض الدول العربية سكانيا وبيئيا وموارد بشرية وطبيعية فهي اعتمدت الاستثمار في التعليم والإنسان من اجل المستقبل.

× ومن أهم ما أدركته تلك الدول في نظمها التربوية فعالية المنظومة الرباعية في التعليم، التي تبدأ بجودة التعليم على ارض الواقع، أي في مختبر إعداد الإنسان، وهو المدرسة وأدوارها في جعل التعليم (رحلة ممتعة للطلبة) فيؤدي ذلك إلى الإبداع التعليمي الذي يقوم على تفاعل تبادلي بين المعلم وطلبته في عملية التعلّم والتعليم ؛ فيتجه الطلبة إلى مجال الابتكار في الأفكار والمشاريع، ليكونوا مؤهلين وقادرين على (التنافسية) محليا وعالميا، فتكون المنظومة الرباعية:

جودة في التعليم، فإبداع في فعاليته، فابتكار لدى طلبته، فتنافسيه لدى الطلبة.

× فثمة مفهوم جديد للتنافسية يتمثل بالبعد العالمي وليس بالمحلي أو الإقليمي، إذا ما أريد للتنافسية أن تكون عنواناً لمستقبل الطلبة الخريجين، ولذا فأن التنافسية في المجال العربي، وفي هذا الزمن تحديداً، ليست بذات المعنى. فقد أبرزت وسائط التواصل الاجتماعي ترتيب الدول العربية فيما بينهما على ذلك التصنيف التعليمي لعام (2019)ن فهو تنافس غير مطلوب:

- إذ أن التنافسية تكون نحو التقدم العالمي، وتحقيق مكانة على السلم العالمي للتصنيف.
- إن الإنسان العربي يواجه مستقبلاً تؤامه المهارات الفكرية والتكنولوجية والإبداعية وهذا لا يتحقق في مجال تنافس عربي فحسب.
- إن المجموعة العربية غير متجانسة في البيئات والبيئات التحتية والإمكانات الاقتصادية والتقنية، فثمة مجموعة خارج التصنيفات العالمية لظروف الدمار والإرهاب والاستبداد ومجموعة تسمى مجموعات الوفرة وتحدي الدافعية لتعلّم وغالباً ما تكون في أدنى مستوياتها ومجموعة الإمكانات المحددة.. فيصبح التنافس العربي لا معنى له.

×ومع ذلك ، لابد من الإشادة بالدول الخمس التي حققت مواقع عالمية في ذلك المقياس، فدولة قطر(6) ودولة الإمارات (9) وجمهورية لبنان (23) ومملكة البحرين (33) والمملكة الأردنية الهاشمية (45).

«جامعتنا بتجمعنا».. كرنفال احتفالي في اللقاء الثاني لخريجي «عمان الأهلية»

عمان AddustourNewspaper

برعاية د. ماهر الحوراني رئيس هيئة المديرين في جامعة عمان الأهلية، أحتضنت الجامعة امس الاول الجمعة ، اللقاء الثاني لخريجي الجامعة منذ تأسيسها عام 1990 وحتى الان، في كرنفال أحتفالي بهيج تحت عنوان «جامعتنا تجمعنا» في جو عائلي سادته روح المودة والأخوة بين الخريجين.

وحضر الحفل الشريفة بدور بنت عبدالاله ورئيس الجامعة أ.د. ساري حمدان وعميد شؤون الطلبة د. مصطفى العطيات ومديرة العلاقات العامة والدولية السيدة إيناس الحوراني وممثلين عن مجموعة طلال أبو غزالة والبنك الأردني الكويتي وعدد لافت من خريجي الجامعة وعائلاتهم.

وقال د. ماهر الحوراني انه سعيد للغاية في كرنفال الخريجين الثاني الذي يجمع العديد من خريجي الجامعة شاكرا مديرة العلاقات العامة والدولية السيدة إيناس الحوراني على تنظيمها لهذا الكرنفال للعام الثاني، لافتا الى ان هذا الكرنفال هدفه لم شمل خريجي الجامعة وتفاعلهم مع بعضهم منذ تأسيسها وحتى يومنا هذا، وأشار الى أن سمعة أي جامعة تعتمد على مستوى خريجيها بالدرجة الاولى متطلعا الى ان تتمكن الجامعة يوما من احتضان جميع الخريجين للوقوف على التغذية الراجعة لمزيد من التفاعل والتطور ولتعلم الجامعة إلى ما وصلوا إليه بعد تخرجهم من جامعة عمان الأهلية.

وتحدث أ.د. ساري حمدان رئيس الجامعة عن الأنجازات والتطور الذي تشهده الجامعة بخطوات سريعة وواسعة. وألقى كلمة مجموعة طلال أبو غزالة زيد المجالي مدير الرقابة على جودة محطات المعرفة ، وكلمة البنك الأردني الكويتي مدير إدارة الفروع في البنك نائل الصناع .

وتخلل الكرنفال الأحتفالي العديد من الفقرات التي نالت استحسان الحضور، كما تم تقديم العديد من الجوائز على المشاركين.

وقامت السيدة إيناس الحوراني في ختام الحفل بتكريم عشرات الخريجين والمشاركين بالهدايا التقديرية.

وشارك في الحفل كل من: الفنان جهاد عقل والفنان زياد صالح وفرقة غيتاناي، بحضور ضيوف الشرف للحفل الفني: الفنان نجم السلمان ومحمد العلاونة ومحمود السلطان.

ابو شعيرة يفتتح قاعة الخوارزمي في جامعة الزرقاء

الزرقاء – ابراهيم ابو زنيلة

ibraheem mahmood

تحت رعاية رئيس مجلس إدارة شركة الزرقاء للتعليم والاستثمار الدكتور محمود أبو شعيرة، وبحضور رئيس جامعة الزرقاء الأستاذ الدكتور بسام الحلو ، إضافة إلى جمع كبير من الطلبة و ضيوف من خارج الجامعة، افتتحت قاعة الخوارزمي في كلية تكنولوجيا المعلومات وتعتبر هذه القاعة استمرارًا لنهج مسيرة البناء بتوفير المرجات والقاعات والمسارح في الجامعة لإستيعاب الأعداد الكبيرة من الطلاب و النشاطات المختلفة، حيث جهزت بأحدث تكنولوجيات التعليم والصوتيات، لخدمة الكليات في الجامعة في مجالات عدة، كعقد الندوات العلمية وورشات العمل، ومناقشة مشاريع التخرج ورسائل الماجستير، فضلا عن احتضان اللقاءات الفصلية مع الطلبة المستجدين.

وتجسد القاعة بتفاصيلها رؤى سعادة الدكتور محمود أبو شعيرة في تحقيق الرعاية العلمية المثلى للطلبة من خلال توفير كافة متطلبات النجاح والتطور، حيث تعتبر جزءًا من التجديدات والتحديثات المستمرة التي يوعز بها على الدوام في مختلف أرجاء الجامعة بهدف تحقيق الريادة والتميز.

حضر الافتتاح نائب رئيس الجامعة للشؤون الإدارية الأستاذ الدكتور نادر أحمد أبو شيخة، وعدد كبير من عمداء الكليات ومدراء الدوائر وأعضاء من الهيئتين التدريسية الإدارية.

ماذا فعلت بشهادتك الجامعية؟

عمان - جوان الكردي

تختلف النظرة حيال الشهادة الجامعية ودورها وأهميتها والغاية منها.. فقلة قليلة جدا تذهب إلى أن الهدف من الدراسة الجامعية هو تكوين شخصية الطالب وتهيئته وتسليحه بالخبرات والمهارات وبالأدوات اللازمة لخوض غمار حياته بعد التخرج، وعلى رأسها التفكير العقلاني ومعالجة المشاكل التي تواجهه بمنطقية. وتذهب غالبية الآراء، حتى في أروقة الحكومة وإدارات التعليم العالي والجامعات، إلى ربط الشهادة (أو ما اصطلح على تسميته بمخرجات التعليم) بمتطلبات سوق العمل. ونتيجة تركيبة الدولة (الدولة الريعية) في فترات سابقة منذ إنشائها، والعقليات التي قادتها وسيرتها، صارت الوظيفة في القطاع العام هي المطلب الأول والمفضل لدى الكثير من خريجي الجامعات، حتى عند خريجي التخصصات المهنية كالطب والصيدلة والهندسة والقانون..

وبسبب توجه الأهالي والآباء والأمهات وإصرارهم على توفير أفضل تعليم لأبنائهم، وتوفيم الشديد لرؤيتهم وهم في أبواب التخرج يحملون شهاداتهم (سلاحهم لدخول ممترك الحياة وعدتهم لبناء مستقبلهم)، ومع تزايد أعداد الجامعات في الداخل، وصلنا إلى حال، تكدست فيه عشرات الآلاف من الشهادات الجامعية على رفوف ديوان الخدمة المدنية، ودونما شواغر تكفي هذا الكمّ الهائل من طالبي الوظائف.

فيما يتواجد الآن على مقاعد الدراسة الجامعية نحو ٢٦٥ ألف طالب.

وراهق ذلك ضيق أفق في الانفتاح على القطاع الخاص وتفعيله وإطلاق قدراته الكامنة في توفير الوظائف، وجذب الاستثمارات وتشجيعها لتوفير فرص عمل للخريجين.

«ليتني لم أدرس»

«أم أحمد»، وهو اسم مستعار لسيدة متزوجة طلبت عدم نشر اسمها الصريح، تقول:

«هذا الموضوع أعاد فتح جروحي ونزّل دموعي.. أقسم بالله..

أم أحمد تبلغ من العمر ثلاثين سنة، وكان حلمها أن تدرس في الجامعة «حتى لا أحتاج أحدا».

وفعلا اجتهدت في دراستها ونجحت بمعدل ٨٠ في امتحان الثانوية العامة (التوجيهي) عام ٢٠٠٠، وحصلت على قبول في الجامعة تنافسيا. غير أن «لا أحد من إخوتي قبل أن يساعدني في تكاليف الدراسة الجامعية، مع أن القسط لم يكن يتجاوز ٣٠٠ دينار بالفصل الدراسي.

نتيجة: كنت مستعدة لأن أعمل في أي عمل حتى أحقق حلمي بأن أدرس في الجامعة؛ وأخي الكبير كان متزوجا وعرض علي أن أتنازل له عن حصتي في البيت وأرض ورثتها عن المرحوم والدي مقابل أن يتكفل بدفع الأقساط.

وهي قبلت وفرحت كثيرا لأن «الشهادة عندي كانت أهم من كل شيء». وفعلا أكملت دراستها الجامعية وتخرجت وحصلت على البكالوريوس من جامعة اليرموك «معلم مجال تربية إسلامية».

لكنها تلألأن ومنذ أن تخرجت قبل ١٦ عاما لم توفق في الحصول على وظيفة.

لم يلحقها الدور في ديوان الخدمة المدنية، وعملت في بعض المدارس الخاصة، غير أن الراتب لم يكن يكفي للمواصلات وتوضح أبناؤها في الحضانة. وتقول وهي تندب حظها: «ليتني ما درست ولا بعت».

وهي الآن فقط ربة منزل، ولديها ثلاث بنات وولد. وهي تختم بالقول: عمري الآن ٣٩ عاما، راح العمر واهنا نستنى بالوظيفة».

كانت حلماً

اللاتينية بمأمة إبراهيم ترى في الشهادة الجامعية «وثيقة رسمية تثبت أنك أتممت متطلباتها ولكنها لا تثبت أنك بحق تعمل بمتطلباتها».

لكنها تستدرك بالقول: «كانت حلما وريشة لرسم المستقبل الذي كنا نحلم به.. ولكن، للأسف، في ظل السياسات غير المدروسة واقتفار الكثير منا للدعمين أو (فيتامين واو) الذين نهبوا الكثير من الفرص التي كانت من حقنا؛ تلفت أحلامنا حتى باتت ذكريات لا يستحب النظر اليها...».

وتستطرد بمأمة، وكان الزفرة تخرج مع حديثها: «شهاداتي الجامعية، وليست شهاداتي فقط، تعلوها غبرة التعب والسهر الذي طالتني من أجل الحصول عليها لأزين بين مجلدي الخاص بحفظ الأوراق المهمة».

وهي لا تنكر أهميتها على الصعيد العلمي «ولكن على الصعيد المهني والعملي ما يزال اسمي مجررا من مسماه الوظيفي...» بمأمة خريجة تخصص معلم صف منذ ١٦ سنة، وأكملت عليه دراسات عليا، ولم توفق بالحصول على وظيفة في أي مجال؛ «حالي كحال كثير من الخريجين، رغم أننا تقدمنا لكثير من الوظائف ونجحنا في الامتحانات والمقابلات. لكن دائما يأتينا الرد «لم تستوف الشروط...».

وتتساءل باستنكار: «ما هي الشروط؟! لم يكتب على طلب تقديمك للوظيفة (الراعي الرسمي) لطلبك...».

مرارة الاغتراب

خلدون أبو كرم (٤٨ عاماً)، تخصص في جيولوجي، يقول انه لم يعمل بشهادته إلى يومنا هذا.

يقول خلدون «الزّي»: بعد أن فقدت الأمل بالعمل في الأردن بشهادتي، وبحثت عن عمل لمدة أربع سنوات بلا طائل، فاغتربت، وأعمل في مجال آخر في بلدي الثاني الإمارات العربية المتحدة.

وهو يعمل مدير مبيعات في مصنع مطابخ، وزوجته، خريجة منذ عام ١٩٩٦ ولم تعمل بتخصصها (أدب عربي).

وعن شعوره وهو يعمل في الغربة في مجال غير الذي درسه، يقول: «الحمد الله أنا مغترب منذ ٢٦ عاما، وتمن الحياة وتأمين سبل المعيشة والمستقبل هو الغربة».

يتابع بشيء من الحزن: «لا علم لحبائلك خارج الوطن، كيف يكون علم الحياة عند سماعك أن أبالك أو عمك أو صديقا لك أو جارا يعز عليك قد فارق الحياة ولم يعد موجودا وأنت في الغربة لا تملك إلا قول لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم».

وبالنسبة لخلدون، بغض النظر عن التخصص، السؤال أو التحدي الأكبر هو «كيف تكون ناجحا أكان في تخصصك أو خارج تخصصك؟

ويتصل بالقول: عملت مندوب مبيعات في بداية الأمر، وبعد ذلك تدرجت في المنصب إلى أن ابتسم لي الحظ؛ إذ كنت أفضل من يسوق منتجات المصنع، ولذلك نُقلت من مندوب إلى مدير مبيعات في حال إثبات وجودي بتحقيق الهدف المطلوب من المبيعات.

والأمر كان سهلا جدا عليه؛ «فمن أراد النجاح عليه أن يصادق الوقت وأن يكون ملتزما جدا به، ومن يستطيع الوصول إلى تلك المرحلة تصبح الأمور المتبقية تحصيل حاصل».

بقال

العشريني محمد الحمدان، تخصص هندسة مدنية، يقول: «أحببت هذا التخصص وحلمت به منذ الصغر، تخرجت منذ شهر، وبحثت عن عمل أو وظيفة، ولم أجد لغاية الآن، مع أنني اجتهدت واتحقت بدورات لتطوير ذاتي ومنها دورة تواصل فعال ولغة إنجليزية وميزات حاسوب».

يتابع: «حاليا أعمل في بقالة وأتمنى من الحكومة خلق وظائف حكومية في شركات ممولة من الحكومة».

مؤهل ولكن..

محمود حب الرمان (٢٩عاما) تخصص بكالوريوس هندسة مدنية، تخرج منذ أربع سنوات، وتدرب في أكثر من شركة وعمل في تخصصه وحصل على خبرات ممتازة والتحق بعدة دورات تدريبية، كان لها الفائدة في العمل وتحسين أدائه وامتواء المهني.

غير أنه حتى الآن لم يجد وظيفة ثابتة ولا راتبا، وهو حاليا يعمل في مجال «كسسوارات السيارات «ولم يكن يوما ملموحي أو أن خططت لهذا العمل».

ويلفت إلى أنه لا يوجد فرص عمل متاحة في هذا المجال ويقترح العمل على «إيجاد فرص عمل و/أو التخفيف من عدد الخريجين بهذا المجال».

ملت نفسي

أم «هادي» تخرجت وحصلت على البكالوريوس في تخصص تربية الطفل منذ عام ٢٠٠٧

وتقول إنها في كل فترة تصور شهادتها الجامعية عدة نسخ وتوزعها عند تقديم الطلبات وتخبئ النسخة الأصلية «وكل سنة على هذا الحال حتى مليت من نسبي».

ندم

نداء فريوان (٣٧ عاما)، حاصلة على بكالوريوس جغرافيا منذ عام ٢٠٠٤، وهي حتى اللحظة لم تحصل على وظيفة.

تقول نداء: «نظرتي للحياة باتت سوداوية إلى حد بعيد.. لا أكذب حين أقول إنني ندمت أشد الندم على كل ليلة سهرت فيها أثناء دراستي الجامعية وعلى كل لحظة بكيت فيها بسبب علامة متدنية أو بسبب إحراج المدرسين».

وهي تندم أشد الندم على كل يوم تأخرت فيه بسبب المواصلات وأهدفت أمها عليها، التي «ما تزال صورتها (رحمها الله) حاضرة وكأنها الآن، حين تضع كرسيها في الشرفة (البرندة) تنتظرني أيام الشتاء عندما كنت أنهي محاضراتي في الرابعة مساء أي وقت المغرب تقريبا..

وتتابع: أندم لأنني لم أجد من ينصحني.. أندم لأنني لم أحصل على عمل ينشغلني عن الماضي.. أقولها..

وتنهي بتنهيدة مُمطّة: «بكل صراحة لم أستفد منها شيئا، ولله الحمد على كل حال».

على الدور

أماني مريان تخرجت منذ ٧ سنوات وحصلت على البكالوريوس في إدارة الأعمال وبحثت عن عمل، لكنها لم تجد. ومع أن تقديرها جيد؛ إلا أن «ترتيب دوري في ديوان الخدمة المدنية بالآلاف، وأنا عاطلة عن العمل وأسدد قرضا جامعيا».

وصلت الخمسين

حسن خالد، بكالوريوس كومبيوتر، يقول أنه منذ تخرج عام ١٩٩٣ وهو يبحث عن عمل ولم يجد حتى الآن «وظيفة محترمة».

يقول حسن: في كل مكان عملت به إما الراتب متدنٍّ أو لا يوجد راتب كاف، مع ساعات طويلة من العمل، وأحيانا عدة وظائف إدارية مع وظيفتي، أو تغلق الشركة أبوابها لقلة الأعمال والتنافس الحاد في السوق».

يتابع حسن: أصبح عمري الآن ٥٠ عاما وما زلت أبحث عن عمل ولغاية اليوم لم أعمل بشهادتي ولم أرتح في عمل أو أجد نفسي فيه.. ولم يظهر لي اسم بديوان الخدمة مع أنني طورت من قدراتي بالالتحاق بدورات لغة انجليزية، ومهارات ودورات متقدمة في الكمبيوتر، ولكن للأسف «الواو» هو المسيطر لا الشهادة ولا التقدير ولا الدورات ولا التخصيص.. المطلوب «واو».

ليست مجرد كرتونة

أما نبيل قمحان، فلا تنظر إلى الشهادة الجامعية على أنها مجرد «كرتونة صدقها الوظيفة».

وتقول لكل من يسألها (بهذا المنطق) «ماذا فعلت بشهادتك.. فأنا لم أفعل بها شيئاً».

وتستدرك بالقول: «أما اذا كانت الشهادة خبرة في التعليم والتعامل مع الآخر نظرة مختلفة للأمور.. علم يلتبع به».

وترى في فترة الدراسة الجامعية كذلك «هن التعامل مع الأزمات.. صداقة جميلة تدوم العمر كله.. هن الذوق والأدب مع العلماء.. خبرة البحث عن المعلومة.. فائدة لأولادي بالمستقبل..

وتؤمن نبيل بأن من ينظر إلى الشهادة بوصفها وظيفة، «فللأسف نظرته محدودة وسطحية».

رئيس جامعة الزيتونة الأردنية يستقبل الملحق الثقافي العماني

استقبل رئيس جامعة الزيتونة الأردنية الدكتور تركي عبيدات الملحق الثقافي العُماني الدكتور اسماعيل بن عبدالله البلوشي.

وأعرب عبيدات عن اعتزازه بالمستوى الدراسي للطلبة العمانيين، وأكد على أن شعبة الطلبة الوافدين في عمادة شؤون الطلبة على استعداد دائم لتسهيل اجراءات تسجيل وحل أي مشكلة قد تواجه الطلبة الوافدين خلال فترة دراستهم.

وشكر البلوشي الاهتمام الكبير الذي توليه إدارة الجامعة للطلبة العُمانيين، مشيدا بالسمعة الاكاديمية المرموقة التي تحظى بها، شاكرا الجهود التي تبذلها لتذليل العقبات التي يواجهها الطلبة العمانيون.

وبحث الجانبان أوضاع الطلبة العمانيين الدارسين في الجامعة وأبرز الاحتياجات والمتطلبات التي تضمن تفوقهم الدراسي.

في اختراق علمي غير مسبوق.. تطوير أول سائل مغناطيسي في العالم!

كشف باحثون عن أول سائل مغناطيسي على الإطلاق يمكن أن يظل ممغنطا حتى عند تغيير شكله، ما يبشر بإمكانية تطوير الروبوتات السائلة.

ويتكون السائل من جزيئات معدنية متناهية الصغر عائمة في محلول، والتي عادة ما تتصرف كمغناطيس عندما تكون في مجال مغناطيسي.

ولكن باستخدام مزيج خاص من زيوت البوليمر، نجح الفريق في تشويش الجزيئات القريبة جدا من بعضها على سطح السائل، حتى يتمكن من إبقائها ممغنطة.

وأمضى توماس راسيل، عالم المواد في جامعة ماساتشوستس، وزملاؤه ٧ سنوات في تطوير طريقة بسيطة لتحويل ما يسمى بـ «السوائل الممغنطة المغناطيسية»- وهي جزيئات معدنية عادية تطفو في سائل- إلى مغناطيس دائم.

ويطلق العلماء على معظم المغناطيس الصلب الدائم، الذي قد تجده على الثلاجة في المنزل، «المغناطيس الحديدي». وبمجرد أن يتعرض لحقل مغناطيسي، فإن محور دوران إلكتروناته، ينحاز ويظل هكذا إلى أن يجري تسخينه لدرجة عالية.

ويمكن تقسيم المواد المغناطيسية الحديدية إلى جزيئات نانوية الحجم، و«تعليقها» في سائل، ما يخلق «سوائل ممغنطة» تظل مغناطيسية عندما توضع في وجود مجال مغناطيسي خارجي الصنع.

وبمجرد إزالة المجال هذا، تصبح الجسيمات الفردية حرة الحركة وتضيع المغناطيسية الشاملة.

ومع ذلك، وجد البروفيسور راسيل وفريقه أن قطرات «السوائل الممغنطة» يمكن أن تظل ممغنطة، إذا طُبّق التشويش على الجسيمات على سطح كل قطرة- مع وجود ٨ نانو متر فقط بين كل منها. وهذا يشكل طبقة حول السائل الخارجي، تتصرف كما لو كانت مغناطيسا صلبا، وتحتفظ بالمغناطيسية الكلية وتنقلها إلى مركز السائل.

وهكذا، عندما تتعرض القطرات إلى مجال مغناطيسي خارجي، تتفاعل كل من الجسيمات النانوية التي تبلغ مليارا ونيف على سطح القطرة، و٧٠ مليارا من تلك العائمة داخل القطرة في انسجام تام.

وعلاوة على ذلك، وجد الباحثون أن هذه القطرات يمكن أن تحافظ على خصائصها المغناطيسية عند تقسيمها إلى قطرات أصغر.

وتتمثل الجودة المدهشة للقطرات في إمكانية تغيير الشكل للتكيف مع محيطها، والتحول إلى أشكال جديدة دون فقدان خصائصها المغناطيسية.

ويتوقع الباحثون أن يجدوا تطبيقات عملية متنوعة للسوائل المغناطيسية الجديدة القابلة لإعادة التشكيل، مثل تصميم الروبوتات السائلة التي تعمل مغناطيسيا. ونُشرت النتائج الكاملة للدراسة في مجلة Science.

ديلي ميل

39. الوفيات

- عواطف سميح سكري – دابوق
- ماهر يعقوب سلام – شارع المدينة المنورة
- حنان علي عقله المومني – ايدون
- عبدالمحسن حسني مصطفى الصعيدي – منزل الفقيد